قاسيون

العدد 352
السبت 19 نيسان 2008
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (5.358.028) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

المجد لشهداء الصمود والمقاومة الفلسطينية..

حصيلة شهداء يوم واحد من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة (الأربعاء 2008/4/16) بلغت 19 شهيداً بينهم نساء وأطفال ومصور فلسطيني لدى وكالة رويترز تظهر سيارته المحترقة في خلفية الصورة، وفي المقابل تمكنت العمليات والكمائن النوعية لفصائل المقاومة من قتل ثلاثة جنود للاحتلال وإصابة خمسة آخرين وأيضاً في يوم واحد..

الأسير المحرر شكيب أبو جبل لـ «قاسيون»:
كل شيء عدا المقاومة هو مضيعة للوقت.. ص... 6

نقابات دمشق تعقد مجلسها السادس:
نُحمّل الحكومة وفريقها الاقتصادي ما آلت إليه أوضاع الناس.. ص... 3

بين التاجر والحكومة ضحية واحدة: المواطن.. ص... 4

«الجزيرة» عند المنعطفات ص... 9

بيان من الشيوعيين السوريين

الجلاء جاء بالمقاومة.. ولا يكتمل إلا بتحرير الجولان

يا أبناء الشعب السوري العظيم!

● عيد الجلاء هو أعظم أعيادنا الوطنية، صنعته الإرادة الوطنية والمقاومة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، وحققه آلاف الشهداء والثوار على ساحة الوطن من جنوبه إلى شماله من أبناء سورية بقيادة أسلافنا العظام تحت راية الوحدة الوطنية وتحت شعار: «هبوا إلى السلاح»، «الدين الله والوطن للجميع»!. هكذا تحقق الجلاء، فجاء ثمرة للوحدة الوطنية، ونتيجة لخيار المقاومة الوطنية الشاملة، حيث لم يأبه أجدادنا الأحرار لقوة المحتل العسكرية الهائلة بعد أن امتلكوا إرادة المواجهة، مما اضطر الجنرال ديغول للاعتراف بالهزيمة قائلاً: «واهم من يعتقد أنه بالإمكان إركاع سورية»!

● نحتفل بذكرى الجلاء هذا العام ومايزال الجولان تحت الاحتلال، والوطن كله في خطر، والعدوان الأمريكي ـ الصهيوني متوقع على سورية في أية لحظة، خصوصاً بعد هزيمة الجيش الصهيوني في جنوب لبنان 2006 على يد الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة بقيادة حزب الله. وكذلك بعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وبعد فشل إخماد المقاومة الفلسطينية، وبعد وضوح الفرز بين «النظام الرسمي العربي» المرتهن للتحالف الإمبريالي ـ الصهيوني، وبين جماهير الشارع العربي المؤيدة لخيار المقاومة الشاملة، والتي أخذت تدرك وتعي أن الإمبريالية الأمريكية فرضت على شعوب الأرض مواجهة مكشوفة ومباشرة، ولا طريق لدحرها وهزيمتها وحليفها الصهيوني والرجعية العربية إلا بالإرادة السياسية للمواجهة والمقاومة الشعبية التي لا تقهر، «وما حدث في جنوب لبنان نموذج يُحتذى»!.

● إن تحرير الجولان ومواجهة خطر العدوان الصهيوني ـ الإمبريالي الراهن ضد سورية يفرضان علينا الطريق الذي سلكه أبطال الجلاء أمثال يوسف العظمة، سلطان باشا الأطرش، عبد الرحمن الشهبندر، صالح العلي، إبراهيم هنانو، أحمد مريود، محمد الأشمر، سعيد العاص، سعيد آغا الدقوري، عقله القطامي... إلخ... وإطلاق المقاومة الشعبية التي ستقلب كل المعادلة في المنطقة، وسينقل هذا الأمر سورية على المستوى الإقليمي من الدفاع إلى الهجوم، وهذه قمة الواقعية الوطنية المعتمدة على الشعب وخياراته التي لا تعترف الهزيمة!

● إن الوطنية الحقيقية وتعبئة قوى المجتمع السوري ضد العدوان الخارجي، تتطلب اعتبار الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أساس الأمن الوطني، خصوصاً بعد أن تحول الاقتصاد إلى جبهة أمامية أولى يجب ألا ينفذ عبرها أعداء الخارج، وهذا يتطلب وقف تدهور المستوى المعيشي لجماهير الشعب، واجتثاث سياسات قوى النهب والفساد التي من نتائجها الخطرة فلتان الأسعار وتراكم حالات الاستياء الشعبي في كل البلاد من السياسات الليبرالية ـ الاقتصادية لفريق الدردري الاقتصادي.

إن قضية الدفاع عن الوطن والسيادة الوطنية تقتضي إطلاق حملة وطنية ـ شعبية عامة ضد الغلاء وضد الفريق الاقتصادي حتى رحيله، وتغيير السياسات الاقتصادية الليبرالية بشكل نهائي.

● نقولها مجدداً: لا استقواء إلا بالداخل، ولا رهان إلا على الشعب السوري بكل مايملك من تاريخ وطني ومآثر وتضحيات ضد الاستعمار، وعلى قواه الفاعلة، بدءاً بعماله وفلاحيه ومثقفيه الوطنين الحقيقيين، وانتهاء بضباطه وجنوده، فهؤلاء كلهم عماد المقاومة الشاملة والوحدة الوطنية، وليس أولئك الذين يراهنون على تحييد الولايات المتحدة، أو أمثال الذين جروا «عربة غورو»!.

● إذا كان الجلاء تعبيراً عن ماض نفتخر به وخزان الإرادة الذي ننهل منه، فإن الدفاع عن الوطن ضد الأخطار المحدقة به، وتحرير الجولان كاملاً بالمقاومة الشعبية، هما مهمتان راهنتان لا تقبلان التأجيل تنتصبان أمام شعبنا تحت راية الوحدة الوطنية وعلم الوطن.

● المجد لمن صنع الجلاء.. والمجد للمقاومة من ميسلون إلى فلسطين والعراق ولبنان، ولمؤيديها من شعوب المنطقة ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي!

2008/4/16

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

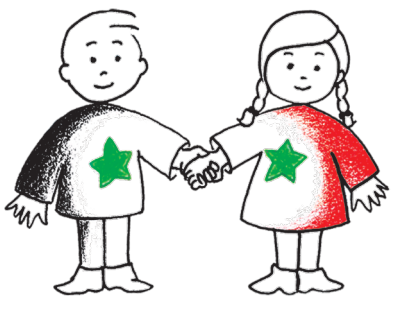

الافتتاحية

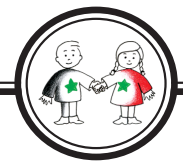

كيف تكون الزيادة مجزية؟

يقولون إن زيادة الأجور الموعودة ستكون «مجزية»، فماذا تعني كلمة «مجزية» في ظروفنا الملموسة الحالية؟

حتى تكون الزيادة «مجزية» فهي يجب أن ترتبط بأحد الاحتمالات التالية:

ـ أن تعوض على الأقل ارتفاعات الأسعار التي حدثت في العامين الماضيين والتي وصل وسطي تأثيرها على سلة استهلاك المواطن إلى حدود 70 ٪ من مستوى أسعار أوائل 2006.

ـ وهذا يعني في هذه الحالة أن الزيادة في الأجور يجب أن تكون على الأقل 70 ٪ على الأجور الراهنة، وحينها ستكون زيادة عادية وكي تصبح «مجزية» يجب أن تكون أكثر من ذلك.

ـ ولكن الزيادة الموعودة مرتبطة بالرفع الجزئي للدعم عن المحروقات ولا يعلم أحد حتى الآن، كم ستكون «هبة» الأسعار في السوق بعد وقوع الواقعة، وفريقنا الاقتصادي يتوقع أن تكون الزيادات اللاحقة أقل من 25 ٪ بالنسبة لمستوى الأسعار الحالي، لذلك هو يعتبر زيادة 25 ٪ زيادةً مجزية.. ولكن التجربة ستكون معيار الحقيقة وسنرى كم ستزداد الأسعار في الشهر الأول الذي سيلي الرفع الجزئي للدعم، لأن المواطن العادي إن كان سيحصل على 1000 لتر مازوت سنوياً بالسعر المدعوم، فإنه سيدفع فروقات أسعار النقل والإنتاج الزراعي والصناعي التي ستتأثر حتماً بهذه العملية. لذلك فإن للحديث صلة بهذه النقطة بعدما سيصبح واضحاً حجم الزيادة اللاحقة بالأسعار، ولكن الأكيد أن الأمر المشكوك فيه جداً، أن تكون الزيادات المتوقعة على أسعار سلة الاستهلاك بحدود 25 ٪ فقط من أسعارها اليوم.

ـ والاحتمال الأبعد، أن يكون المقصود بالزيادة الـ«مجزية»، إزالة الهوة بين مستوى الأجور ومستوى المعيشة الذي سيتطلب حسب كل الدراسات المطروحة حوالي 24000 ل.س للأسرة السورية كحد أدنى لمستوى المعيشة، مما سيتطلب زيادة الأجور ليس بنسب مئوية، بل بمضاعفات تصل إلى أربعة أضعاف مستوى الأجور الحالية...

لذلك يمكن الحديث بكل ثقة منذ الآن عن عجز الحكومة بفريقها الاقتصادي في معالجة تداعيات ارتفاع الأسعار، لأن التداعيات هي نتائج لا معنى لمواجهتها دون معالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة..

لذلك دعونا نعترف أولاً بأن مشكلة ارتفاع الأسعار لم تعد مشكلة طارئة وعابرة ومؤقتة، بل أصبحت مشكلة مستمرة ومستوطنة وحقيقية، وهي تختلف في هذه النقطة بالذات عما سبقها من ارتفاعات قبل الموجة الأخيرة المستمرة منذ أكثر من سنتين. وهذا مؤشر جدي على أن المشكلة أصبحت عضوية في حين كانت سابقاً وظيفية يمكن «ترقيعها» بهذا الشكل أو ذاك. أما الحلول الترقيعية اليوم فهي لن تزيد الطين إلا بلاً..

ولمعرفة أسباب هذه المشكلة العضوية المستوطنة يجب البحث عن ذلك بشكل موضوعي هادئ.

ـ فالقول إن السبب خارجي ومرتبط بارتفاع الأسعار العالمي هو تبرير لجزء من ارتفاعات الأسعار الحالية، وتأثير السبب الخارجي لا يتعدى 20- 30 ٪ من كل الارتفاعات التي جرت... والدليل هو اقتصادات دول أخرى تتأثر فقط بارتفاع الأسعار العالمي لم يصل الحد الأقصى لارتفاع الأسعار فيها في العام الأخير إلى أكثر من 15- 20٪ من مستوى الأسعار السابق. والأمر العجيب الآخر بالنسبة لهذا التبرير أنه ينسى أننا مصدّرون لمواد خام هامة ارتفعت أسعارها في السوق العالمية ويجب أن ينعكس ذلك إيجابياً علينا مُحيِّداً ولو جزءاً من ارتفاعات أسعار استيراد مواد أخرى..

لذلك، فالقول إن سبب الارتفاعات خارجي، هو هروب من الحقيقة، وإصرار على عدم معالجة الأسباب الداخلية..

وهذه الأسباب الأخيرة إذا انتقلنا إلى بحثها لوجدنا أنها مسؤولة عن أكثر من 70 ٪ من الارتفاع العام للأسعار، وهي من نوعين فقط لا غير: عفوي ومقصود، والأمران أحلاهما مر، فالعفوي سببه الجهل والتقصير والإهمال، والمقصود سببه التخريب المرتبط بمصالح فئات محددة في جهاز الدولة وخارجه.. وهناك أسباب يحتار المرء في تصنيفها بين العفوي والمقصود، فمثلاً انسحاب الدولة الحاد من السوق إنتاجاً وتوزيعاً، وبالتالي تخطيطاً ومراقبة أهو سبب عفوي أم مقصود؟ وفي كل الأحوال تبقى نتائجه الملموسة واحدة..

ولكن الأكيد أن هناك جهات هامة بانصياعها لوصفات المراكز الدولية المختلفة تقوم بشكل ممنهج ومقصود بإضعاف مقومات ممانعة وصمود سورية أمام المخططات الأمريكية- الصهيونية وهي بسلوكها إن كانت تلبي مصالح شرائح ضيقة جداً في المجتمع السوري على أمل أن تقوم هذه الأخيرة بدور الرافعة للاستثمارات الخارجية، إلا أنها تتجه ضد مصالح الغالبية العظمى من الشعب السوري الذي تجري عملية إفقار شاملة له لإنهاكه على أمل إجباره على الركوع..

إن المشكلة العضوية، تتطلب معالجة عضوية أي عميقة وجذرية وشاملة والخلل العميق يكمن في العلاقة العامة بين تناسب الأجور والأرباح التي أصبح الوضع يتطلب إحداث انعطاف جذري فيها لا يضمنه إلا ضرب مراكز الفساد والنهب وعودة الدولة لممارسة دور تنموي حقيقي منفتح على المجتمع وتحت رقابته، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن...

■■

الاتحاد العام لنقابات العمال يعقد مجلسه الثاني:
النَّقابات.. استياءٍ عارم من سياسات الفريق الاقتصادي

طغت مئات القضايا العمالية والمطلبية للطبقة العاملة السورية على فعاليات المجلس الثاني لاتحاد نقابات العمال، الذي انعقد مؤخراً بدمشق، بحضور أعضاء المجلس وأعضاء المكتب التنفيذي ورئيس مكتب العمال والفلاحين القطري..

ويأتي انعقاد المجلس الثاني للاتحاد في ظل التدهور الكبير الذي طرأ على أوضاع الطبقة العاملة السورية سواء في القطاع العام أو الخاص بسبب السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، حيث أدت طوال السنوات القليلة الماضية إلى موجات غلاء مستمرة، تجلت في ارتفاعات متتالية وكبيرة لأسعار معظم المواد الغذائية، المرتبطة مباشرة بالحاجات اليومية للناس، والمفارقة أن كل ذلك حدث وما يزال يحدث، مع ثبات في أجور العمال والموظفين، وتراجع القيمة الشرائية لليرة السورية..

وكانت الكوادر النقابية قد عبرت في جميع مؤتمراتها عن استيائها وغضبها من إعراض الحكومة عن مطالب ومعاناة الطبقة العاملة وخاصة في تجميد أجورها، والانتقاص من حقوقها التي نص عليها قانون العمل /50/، والقانون (91 لعام 1959)، وهذا ما عبر عنه رئيس الاتحاد العام بحضور الفريق الاقتصادي بقوله: (إن تكلفة تطبيق القانون /50/ كما قدرته الحكومة 19 مليار ل.س، ولكن ما تم تطبيقه بشكل فعلي أقل من ثلاثة مليارات ل.س)، وهذا يعكس دور الحكومة في الانتقاص من حقوق الطبقة العاملة التي نص عليها القانون /50/.

أعضاء المجلس عبروا في مداخلاتهم عن حس مسؤول تجاه الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية وتحميل الفريق الاقتصادي والحكومة مسؤولية الوضع القائم الذي ينذر بمخاطر كبيرة في حال استمراره، لأن الصبر له حدود، ولم تعد تجدي نفعاً كل المسكنات الكلامية التي تشيعها الحكومة وفريقها عن نسب النمو المرتفعة وعن قوة الاقتصاد السوري وعن الخطط الاقتصادية.. إن الطبقة العاملة وبحكم تجربتها مع هذا السلوك المعادي لمصالحها الوطنية والطبقية لم تعد تثق بكل التطمينات والوعود، لأن الفريق الاقتصادي في الحكومة محكوم ببرنامجه وتوجهاته الاقتصادية التي لا يستطيع التراجع عنها، والمنسجمة مع الدور المنوط به لإيصال الأمور إلى نهايتها والتي تسعى كل القوى الوطنية والشريفة داخل الوطن وفي مقدمتها الحركة النقابية ألا تصل إليها..

من هنا نفهم الدور الذي تلعبه الحركة النقابية، في ممانعتها وتصديها لكل الغارات التي تُشن على القطاع العام، وعلى مصالح وحقوق الطبقة العاملة السورية، بالرغم من كل المحاولات الجارية لإضعاف دورها هذا، وجعلها منسجمة مع ما ينفذه الفريق الاقتصادي تجاه القطاع العام (تأجير، استثمار)، وحقوق الطبقة العاملة ومصالحها، عبر الإيحاء بأن ذلك مُقر في قيادة الجبهة، وبموافقة القيادة السياسية، للحصول على «صك براءة» من كل ما يجري.

في اليوم الأول لانعقاد المجلس، وبعد تقديم مداخلات الأعضاء جرى اتخاذ قرار بتكثيف المطالب العمالية، وإرسالها إلى رئيس مجلس الوزراء ليجيب عليها في اليوم الثاني، وأكدت رئاسة الجلسة على عدم التحدث أمام الوزراء والاكتفاء فقط بتلك الورقة، مما خلق تذمراً واسعاً داخل المجلس. وبالفعل تم الاكتفاء في اليوم الثاني بذلك، حيث استعرض الوزراء مهاراتهم الإحصائية كتبرير لما تقوم به الحكومة، أمطروا الجلوس بمحاضرات أكاديمية بالاقتصاد، ولم يُتَح المجال أمام أعضاء المجلس للحوار المباشر مع النائب الاقتصادي والوزراء، ورغم ذلك تمت مقاطعة الدردري أكثر من مرة، وطلب الحديث 14 عضواً من أعضاء المجلس، للرد المباشر عليه وعلى ما طرحه الوزراء، ولكن ذلك لم يحدث، وأغلقت الجلسة بعد انتهاء الوزراء من ردودهم.

في اليوم الأول قُدّمت 13 مداخلة تركزت جميعها حول قضيتين أساسيتين:

1 ـ الأجور وعدم تناسبها مع ارتفاع الأسعار.

2 ـ توجهات الفريق الحكومي فيما يتعلق بالقطاع العام.

● النقابي نزار ديب:

تحدث في مقدمة مداخلته قائلاً: إن سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أنتجتها الحكومة لم تظهر لها أية ملامح اجتماعية في اقتصادها المطبق على الواقع، الأسعار تشهد فلتاناً ليس له مثيل لا من قريب ولا من بعيد، مع الإصرار على تحرير الأسواق والأسعار، أما تحرير الرواتب والأجور فهو خاضع لمئة اعتبار واعتبار.

لماذا يُجرّ الشعب إلى مواقع الاستياء والإحباط؟

وتابع: لماذا يجري إرهاق شعبنا الذي عول ويعول عليه عند حدوث أية مواجهة، لماذا نجره إلى مواقع الإحباط؟؟ لماذا يتعرض شعبنا إلى زيادات أسعار جنونية وفلتان السوق والتجويع وزيادة الضرائب والأتاوات التي تفرضها الحكومة بحجة أو بغير حجة.

وأضاف: إن الحكومة التي تمسك بزمام الأمور تبشرنا بنجاحاتها المتتالية بزيادة النمو ومكافحة البطالة والقضاء على الفقر، بينما الواقع غير هذا، فإذا كان النمو أمراً حقيقياً، فلماذا تبحث الحكومة عن مواردها في جيوبنا، جيوب الفقراء. ولماذا لا تبحث الحكومة عن مواردها في جيوب الأغنياء التي انتفخت كثيراً.

وحول رفع الدعم عن المشتقات البترولية بحجة أن الدولة تتكبد خسائر كبيرة، قال: إن هذه القضية لا يمكن معالجتها بتحرير المشتقات النفطية، وإنما بمعالجة ظاهرة التهريب التي لا تريد الحكومة حلها، وإنما تغطي عجزها على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة.

وحول مشروع قانون إصلاح القطاع الصناعي قال:

ألا يدرك الذين يحاولون تمرير هذا المشروع (الفريق الاقتصادي) أن تصفية القطاع العام سيكون أحد مصادر تهديد التوازن في المجتمع واستقراره..

وأخيراً طرح النقابي نزار ديب سؤالاً مهماً وهو:

ألا يهدد استثمار الموانئ السورية الأمن الوطني السوري؟ ألا يهدد تأجير حدود الوطن الآمن السيادة الوطنية؟؟ ارفعوا أيديكم عن المرافئ السورية لأنها تمثل حدود الوطن وتسليمها للمستثمرين يهدد أمننا الوطني.

بأمرة البنك الدولي

● النقابية بلثم ناصر قالت:

إنني واحدة من المواطنين المؤمنين، والواثقين بسياسة بلادنا الخارجية. غير أن نقيض هذه المشاعر تماماً هو ما أحمله تجاه سياستنا الداخلية، ولنكن دقيقين (تجاه سلوك الفريق الاقتصادي في هذه الحكومة). فمشاعرنا تجاه هذه السياسة تعدت القلق والخوف، لتصل إلى الحذر والخشية من مخطط أعتقد أنه بات واضحاً ما تريد أن توصل الشارع السوري إليه، وهنا أريد أن أطرح بعض التساؤلات:

1 ـ معروف للجميع أن سياسة البنك الدولي تعتمد على ثلاثة محاور: رفع الأسعار ـ رفع الدعم ـ تثبيت الأجور.. فهل ما نراه يا ترى الآن هو محاولة من السيد الدردري (الآتي من صندوق النقد الدولي)، لإيجاد المناخات المناسبة لتطبيق هذه الوصفة في بلادنا، وتهيئة الظروف الملائمة كمرحلة مبدئية تتبعها خطوات في طريق تحقيق غايات معينة؟.

2 ـ ما سبب إحجام الدولة عن الاستثمار في منشآت القطاع العام عبر مشاريع تنموية؟؟

3 ـ تمليك المستثمرين العرب والأجانب لأراضي سورية والتسهيلات المقدمة لهم؟؟ موضوع له محاذيره، خاصة إذا علمنا أن من ضمن التعديلات التي تمت على قانون الاستثمار حذف فقرة (بما لا يتعارض مع المقاطعة العربية).

إن هذه الأزمات وسعت من رقعة الفقر لتشمل الشرائح المتوسطة، ولكن الأشد إيلاماً من الفقر هو عدم التساوي فيه.

اقتصاد السوق غير مقدس

● رئيس اتحاد عمال حمص:

أكد على ضرورة حماية وتطوير القطاع العام والعمل بكل الإمكانيات من أجل إصدار قانون تطوير هذا القطاع.

وأشار إلى السياسات الحكومية في تطبيق قانون اقتصاد السوق الاجتماعي التي أدت إلى خلق حالة من الفلتان في الأسواق وفوضى لا حدود لها نتيجة الارتفاعات المستمرة لأسعار معظم المواد وأشار في مداخلته إلى ما صرح به الأمين القطري المساعد لحزب البعث حيث قال: (إن اقتصاد السوق الاجتماعي غير مقدس إذا كان لا يخدم مصالح الوطن والمواطن).

تمركز الثروة

● النقابي نزار العلي:

استهل مداخلته بالحديث عن التصريحات الحكومية عن زيادة الرواتب المجزية التي أعطت الفرص لكثير من التجار بزيادة أسعارهم واحتكار المواد الغذائية والتي أشعلت الشارع السوري.. وأضاف أن ذلك كنتيجة للسياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة التي جعلت من الاقتصاد السوري حقل تجارب للوصفات الجاهزة التي يمليها صندوق البنك الدولي. وأضاف: إلا أن هذه السياسات الاقتصادية أدت إلى تمركز الثروات بيد شريحة ضيقة تمثل البرجوازية الجديدة المرتبطة عضوياً بالاحتكارات العالمية.

■■

مؤتمر نقابة عمال السياحة بدير الزور:
الشركات الخاصة تلتهم حقوق العمال

لم تتح لنا الفرصة لمتابعة مؤتمرات بعض النقابات في دير الزور، لكونها ترافقت مع مؤتمرات نقابات أخرى، ومع ذلك استطعنا متابعة جزء منها، ولم يتسنّ لنا نشرها في حينه لزحمة المواد، ومن هذه المؤتمرات مؤتمر نقابة عمال السياحة التي كان من أبرز همومها التي طرحها النقابيون تنوع العقود، حيث أن بعضَها مفتوحٌ ليتاح لرب العمل التصرف كما يشاء، وبعضها يترافق بالتوقيع على استقالة مسبقة أو على أوراق بيضاء، أو إدانات قانونية للعمال كالسرقة وغيرها. لذا نقول إن العقود الفردية يجب تعديلها، وخاصة أن قوانين العقود الأخيرة تتيح اعتمادها، أليس «العقد شريعة المتعاقدين»؟! هذا ظلم كبير للعمال وحقوقهم، يحولهم إلى «عبيد» جدد؟!

ـ النقابي «بدران» طالب بتخفيض ساعات العمل، وزيادة الرواتب والتأمينات، وإشراك النقابة في تحقيق العدالة، للعامل وصاحب العمل، على حد سواء.

ـ طالب بعض العمال بإعداد لوائح بالملاك العددي، والتصنيف للمنشآت السياحية، مع التفتيش عليها لحماية حقوق العمال والمنشآت، وإلزام أصحاب العمل بتنظيم بطاقات للعاملين.

ـ شركات الإطعام، كشركتي «بترا» و«وديع الخوري»، تعامل العمال معاملة سيئة، وتأكل حقوقهم، وتؤخر رواتبهم شهرين على أقل تقدير، وعدد هؤلاء العمال نحو /2500/ عاملاً. ويؤكد النقابي حسام هزاع، أن شركة «وديع الخوري» تعمل منذ 20 عاماً، ووكيله

رياض وهبة لا يعترف بالتنظيم النقابي، ويقول: «نحن قطاع خاص»؟!

ـ أحد العمال قال: شهادة «مندوب تجاري»، كانت تكلف في اتحاد عمال دير الزور /550/ ل.س، والآن حُصرت بغرفة التجارة، فأصبحت تكلف عشرين ألف ليرة سورية!

ـ منشأة صحارى التابعة لاتحاد العمال تتداعى، ومستثمرها «غسان فتيح»، قد خرّب البنية التحتية فيها، ونحن في «قاسيون»، نتساءل مطالبين: «لماذا لا يتاح للعمال ارتيادها بأسعار مخفضة»؟!

ومع انتهاء مؤتمرات اتحاد عمال دير الزور، وطرح الهموم والمعاناة، وحالات الفساد التي أصبح معروفاً من يقف وراءها، نحتاج إلى موقف حازم، دون تأجيل، من الاتحاد العام لنقابات العمال والجهات المسؤولة على أعلى المستويات، ولا بد من توجيه الشكر لرئيس اتحاد عمال دير الزور وبعض المدراء، والنقابيين الشجعان لتمسكهم بحقوق العمال والقطاع العام، وحقوق الشعب والوطن.

■ **ز. مشعان**

عدنان درويش في مؤتمر حرفيي الريف:
الحرفيون السوريون واقعون تحت وطأة الديون

عقد اتحاد الجمعيات الحرفية في محافظة ريف دمشق مؤتمره السنوي في قاعة السابع عشر من نيسان بتاريخ 2008/4/9، وقد قدّم الرفيق عدنان درويش مداخلة هامة قال فيها:

الرفاق والإخوة الحرفيون.. السادة الضيوف:

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظل ظروف تفرض علينا جميعاً أن نكون موحدين وداعمين للموقف السوري المشرف الذي يرفض التهديدات والمؤامرات الأمريكية والصهيونية، وبدعم المقاومة. أيها الرفاق: يواجه الحرفيين حالاً كحال بقية الفقراء في هذا الوطن موجة الغلاء التي تشهدها بلادنا، ويعانون منها معاناة كبيرة.

فبعد القرارات الاقتصادية التي سمحت باستيراد الألبسة بكافة أنواعها ومسمياتها، والجلديات والموبيليا وغيرها العديد من المواد المصنعة، ساهم ذلك بهروب الأموال من الصناعة والزراعة لتوظيفها بالريع العقاري، وأدى ذلك لارتفاع أسعار الأراضي والأبنية السكنية، حتى أصبح امتلاك منزل بالنسبة للحرفي ضرب من الخيال.

حيث بات الحرفي ينفق من متوسط دخله الشهري أكثر من 75 ٪ كقيمة غذاء، ولا يستطيع شراء العديد من المنتجات الضرورية، بينما يدفع العامل في الدول الأوربية ثمن غذاء 20 ٪ فقط من متوسط دخله الشهري، وهكذا يستطيع شراء الحاجيات الضرورية كافة.

إن ارتفاع أسعار الكهرباء والضرائب المالية كابوس يجثم فوق صدور كل الحرفيين والمنتجين، لأنه يرفع من سعر قيمة المنتج، ويجعله عاجزاً عن المنافسة حتى في الأسواق الداخلية، حيث بات أكثر من 60 ٪ من الحرفيين يقعون تحت وطأة الديون بسبب السياسة التي يتبعها الفريق الاقتصادي، هذه السياسة التي تتجه نحو الليبرالية وإلغاء الدعم، وتأجير القطاع العام وخصخصته. وأخشى ما أخشاه أن يأتي يوم نترحم فيه على هذه الأيام..

إننا نطالب الفريق الاقتصادي بدعم الإنتاج الوطني، وذلك بوضع الضرائب على المستوردات الأجنبية المصنعة، كحماية للصناعات السورية، كما حدث في مصر حيث وضعت الحكومة المصرية الضرائب على أقلام الرصاص وإطارات السيارات حماية للمنتجات الوطنية.

حول صندوق المساعدة الاجتماعية

هناك مشكلة دائمة بين الصندوق وقيمة فواتير المشافي وكشف الطبيب وقيمة الوصفات الطبية والصور الإشعاعية. فإدارة الصندوق استطاعت إيقاف الزمن، ولم تزل تحاسب الحرفي المريض على تسعيرة وزارة الصحة منذ عشرين عاماً، وكأنه لم يجر أي رفع للأسعار، والحرفي يدفع ما يترتب عليه حسب الفاتورة الموقع عليها أصولاً من المخبر أو المشفى. وهذا غير مقبول نهائياً، فلماذا لا نطالب إدارة صندوق المشافي بالتقيد بتسعيره وزارة الصحة، أم أن قانون التسعير لا يطبق سوى على سائق التكسي؟!!

فهل إدارة الصندوق عاجزة عن استرداد هذه الزيادة التي تقدر بعشرات الملايين برفع شكوى لوزارة الصحة كي تستطيع إنصاف المريض وهو وحده من يدفع ثمن ذلك؟.

باختصار نطالب باسترجاع 50 ٪ من قيمة الفاتورة، سواء أكانت فاتورة مشفى أو مخبر، وهكذا تستطيع إدارة الصندوق إنصاف الحرفي..

كما نطالب أن يكون تعويض الوفاة 75.000 ألف ليرة سورية كحد أدنى.

أشكركم وأشكر إصغاءكم وأتمنى لمؤتمرنا النجاح.

■■

نقابات دمشق تعقد مجلسها السادس:

نُحمِّل الحكومة وفريقها الاقتصادي ما آلت إليه أوضاع الشعب السوري

عقد اتحاد عمال دمشق مجلسه السادس، وعبرت مداخلات أعضاء المجلس عن الواقع الصعب والمأساوي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، وتآكل القيمة الشرائية للأجور، بسبب الارتفاع الفاحش بالأسعار، محملين الحكومة وفريقها الاقتصادي مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الشعب السوري عامة، وأوضاع الطبقة العاملة خاصةً، متسائلين باستهجان: إلى أين يقودنا الفريق الاقتصادي بإجراءاته وبرنامجه؟!

ارتفع صوت النقابيين بقوة احتجاجاً على إجراءات الفريق الاقتصادي، بالقضاء على القطاع العام، وبيعه في سوق النخاسة بأبخس الأثمان. إن الغارات المتتالية التي يشنها الفريق الاقتصادي على مرتكزات الصمود الوطني، التي تحقق بعضها، وينجح نسبياً في البعض الآخر، تعكس مدى إصراره على تنفيذ برنامجه الاقتصادي السياسي، مستفيداً من كل الظروف الداخلية والخارجية التي أنتجته، وتعكس أيضاً ممانعة القوى الوطنية والشريفة، وفي مقدمتها الحركة النقابية، لهذا البرنامج، مستندةً إلى الطبقة العاملة السورية، والطبقات الشعبية الفقيرة، من فلاحين وحرفيين وغيرهما.

افتتح رئيس المجلس الاجتماع بعرض للظروف السياسية، والتطورات الحاصلة بين الاجتماعين، السابق والحالي، مشيراً إلى ظروف انعقاد مؤتمر القمة، والضغوط التي مورست على سورية ليخرج المؤتمر بقرارات متوافقة مع المشروع الأمريكي في المنطقة، ولكن الممانعة السورية لتلك الضغوط، قد أفشلت السير بالمؤتمر كما تشتهي الرياح الأمريكية.

وأشار رئيس الاتحاد إلى ذكرى تأسيس الاتحاد العام، المنظمة الأم التي ترعى مصالح وحقوق العمال، وهو يقوم بدوره الوطني، ويسعى بكل جهده للحفاظ على وحدة الحركة النقابية والعمالية السورية، وقال: «هناك من يعتقدون أن دور النقابات يتراجع، ولكنهم مخطئون، لأن كل مرحلة لها ظروفها، ومع تغير الظروف تتغير الآليات، نحن نعيش مرحلة تحول من نظام اقتصادي إلى آخر جديد، نعيش ظروفاً صعبةً على المستوى الحكومي والشعبي والنقابي، وهناك إجراءات تقوم بها الحكومة، أفلحت في بعضها، ومازالت تحاول في أخرى».

كما أشار إلى قرار المؤتمر الأخير لاتحاد دمشق، حول زيادة التعويضات الممنوحة من صندوق التكافل الاجتماعي، حيث أصبحت 200000 ل.س في حالة الوفاة، و100000 ل.س لنهاية الخدمة، حسب سنوات الاشتراك في صندوق التكافل الاجتماعي. وأكد على موافقة وزير الصناعة على دفع أجور العمال في الشركات المتعثرة، مشيراً إلى ضرورة إيجاد بدائل وخيارات لإعادة تشغيلها.

إصلاح القطاع العام أصبح أكذوبة تطرحها الحكومة

● كلمة رئيس مكتب نقابة عمال التنمية الزراعية:

«صدر القرار رقم 20 لتشكيل لجنة لتحديد تعويض طبيعة العمل، وإضافة فئات جديدة للاستفادة منه، وقد مضت أربع سنوات على تشكيل هذه اللجنة، لكنها لم تجتمع لإقرار طبيعة العمل للفئات المحددة. كما أن بدل الوجبة الغذائية متوقف منذ أربعة أشهر، حيث أحيلت إلى وزارة الشؤون، لإعادتها إلى اللجنة التي لم تجتمع حتى الآن.

إصلاح القطاع العام أصبح أكذوبة تطرحها الحكومة، فالإدارات غير قادرة على تشغيل الشركات المتوقفة».

لا بد من تحقيق زيادة رواتب وأجور سريعة، متناسبة مع العجز الحاصل للدخل أمام الأسعار.

● النقابي غسان السوطري، رئيس مكتب نقابة عمال المواد الكيميائية قال:

«هناك شركات لم تدفع أجور عمالها، وهذا له تأثيرات سلبية على جميع فئات الشعب. وإذا أردنا أن نقارن بين رواتب العمال سابقاً، مع الأسعار التي كانت سائدة، فإننا نرى أن رواتبهم كانت أفضل، لذا لا بد من تحقيق زيادة رواتب وأجور سريعة، متناسبة مع العجز الحاصل للدخل أمام الأسعار. إن الشركات المتوقفة تحتاج إلى قرار سياسي لتشغيلها، فالإصلاح الذي تطرحه الحكومة أكذوبة كبرى، وهو مطروح منذ ثماني سنوات، وكل يوم تزاد عليه مواد جديدة، دون تنفيذ، فإذا لم يكن هناك قانون إصلاح، لا يمكن تشغيل الشركات المتوقفة، وحتى الشركات العاملة الآن تحارَب».

● رد رئيس الاتحاد على مداخلة النقابي غسان قائلاً:

«هناك غلاء وارتفاعات في الأسعار تؤثر على مداخيلنا، والجهات المختصة إجراءاتها غير كافية، نطالب بتحسين الدخول بأية طريقة، وهذا في مقدمة اهتماماتنا. إن الشركات المتوقفة لا تحتاج إلى قرار سياسي فقط، بل تحتاج إلى إرادة. مشروع إصلاح القطاع الصناعي مهم جداً وقد أعيد إلى وزارة الصناعة، بناء على مذكرة من الاتحاد العام. الحكومة لا تملك حق التصرف بالقطاع العام، فقط حق إدارته وتشغيله حسب الدستور، سنبقى نناضل من أجل إقلاع الشركات المتوقفة، وسنبقى نضغط حتى تتوفر الإرادة اللازمة لذلك. السوق غير مضبوطة والرواتب مجمدة».

● وجاء في كلمة رئيس مكتب نقابة عمال النفط:

«عند مجرد الحديث عن صدور البطاقات التموينية للمازوت، ارتفعت الأسعار 100 ٪ فكيف بعد صدورها؟ وفرت الحكومة 5 مليار لتر مازوت، فلا بد أن ينعكس هذا الوفر على زيادة الأجور! الدراسات التي يقوم بها الفريق الاقتصادي غير متناسبة مع مصالح العمال وأوضاعهم المعيشية».

> **الإصلاح الذي تطرحه الحكومة أكذوبة كبرى، وهو مطروح منذ ثماني سنوات، وكل يوم تزاد عليه مواد جديدة، دون تنفيذ...**

بدأنا ببيع أرضنا من أجل أن نأكل

● حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف، قال:

«وقعنا في عجز اقتصادي كبير، بدأنا ببيع أرضنا من أجل أن نأكل، الإقطاع عاد وهناك أشخاص يشترون آلاف الدونمات. الحكومة تستطيع أن تساعد بدعم القطاع العام. التاجر يستورد أية مادة حسب بيان جمركي وهمي، بينما المؤسسة الاستهلاكية لا تستطيع أن تقدم بياناً وهمياً، وهي تدفع جمارکها كاملة، وعند طرح المواد بالسوق تكون أسعارها أغلى مما يطرحه التاجر، من المسؤول عن ذلك؟ هناك إشارة استفهام عن شركاء التجار في هذا الموضوع ومن المستفيد؟ المطلوب من الحكومة إعفاء المؤسسة الاستهلاكية من الرسوم الجمركية والضرائب، لتبيع بأسعار منافسة ومناسبة.

● رئيس الاتحاد رد على مداخلة النقابي حسام منصور:

إن الوضع المعيشي ضاغط، والأسعار منفلتة، والرواتب قليلة، انعدمت الطبقة الوسطى، وولدت بدلاً عنها طبقة أثرياء، وهذا من ميزات النظام الاقتصادي الجديد، نحن لسنا في نظام اشتراكي، نحن في نظام اقتصاد سوق، وهناك ضرورة لحماية السوق من الفساد الذي حرم الخزينة أموالاً طائلة، المطلوب إجراءات حكومية أقوى في مكافحة الفساد بشكل جدي أكبر.

● النقابي شعبان شعبان أمين سر الاتحاد:

تحدث حول ما يجري في محافظة حمص، بحق الفلاحين، قائلاً: «صدر قانون بخصوص ملكيات الإقطاعيين، وهناك شخص من عائلة الترجمان يملك 75 ٪ من أراضي قرى حمص، وهو يتجول مع لجنة من المالية لتخمين أراضي الفلاحين، لإعادتها له وفقاً لهذا القانون، حيث حصل على قرار حكم باسترداد الأراضي، وله الحق أن يبيع الأرض أو لا يبيع».

● كلمة جمال المؤذن، رئيس نقابة السياحة:

«نحتاج من القيادة النقابية أن تعالج معاناتنا مع الحكومة، حيث قامت وزارة المالية بوضع يدها على أملاك خدام لتحصيل الضرائب المترتبة عليه، وهي تقوم الآن ببيع المطاعم بشكل مخالف للقوانين، مفرّطة بحقوق العمال، حيث تم صرف 300 عامل من هذه المطاعم، وقد رفض العمال الخروج، ما استدعى جلب الشرطة من قسم القصاع لإخراجهم عنوة، طرحنا هذا الموضوع أمام القيادة النقابية والسياسية، واستبشرنا خيراً، ولكن فوجئنا الآن ببيع أربعة مطاعم أخرى، وبالطريقة نفسها. القضية الأخرى هي مخالفة مؤسسة التأمينات للمادة 85 من قانون التأمينات، وعلى مرأى من عضوَي المكتب التنفيذي، الموجودَين في اللجنة الإدارية للمؤسسة.

لا زيادة أجور، لا حوافز، لا وجبات غذائية

● محمد علي الراز، النقابي العتيق:

تحدث بطريقته الخاصة المحببة والبسيطة، عما يعانيه الشعب السوري، قائلاً: الغلاء يومي، والسلع ترتفع يومياً، فهل من عضو في الحكومة، يقول للتجّار لماذا ارتفاع الأسعار؟ لا زيادة أجور، لا حوافز، لا وجبات غذائية. موضوع الغلاء خطير، ماذا تفعل الحكومة تجاهه؟ الأراضي بالملايين، شركات استثمارية اشترت أراضي وحققت أرباحاً طائلة، وكذلك شركات جلبتها الحكومة، جمعت أموالاً طائلة، وتم تهريبها، كيف ستعيد الحكومة تلك الأموال؟ هناك أناس لا يجدون ما يأكلونه، نتمنى على رئيس الحكومة أن يخرج للناس، ويبرر سبب الغلاء، التجار فلتانون على كيفهم، هل يعقل أن تصبح جرزة البقدونس بـ25 ل.س؟! كل شيء سيرتفع، عند بدء العمل بالبطاقات التموينية للمازوت».

● النقابي رياض سنطير، نقابة النسيج (صوت الشعب):

قدم اقتراحاً يُقدَّم باسم اتحاد عمال دمشق، إلى مجلس الاتحاد العام، بأن ترفع مذكرة بزيادة الأجور، زيادة متناسبة مع ارتفاعات الأسعار، مذكراً بموقف الشيوعيين الرافض لرفع سعر المازوت.

● نقابية طرحت تساؤلاً مهماً حول دور المنظمات الأوربية، قائلةً:

«هناك منظمات أوربية تأتي لدراسة واقع المؤسسات الإدارية والإنتاجية، لتحديد مستقبل هذه المؤسسات، وآليات عملها المستقبلية، حيث أشارت إلى الدور السلبي لصندوق النقد الدولي، تجاه العاملين، وخاصة في وزارة الزراعة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث اعترض ناصحاً بأن نسبة الـ75 ٪ التي تعطى للعامل عند وصوله إلى سن التقاعد، نسبة عالية لا يجوز دفعها، لأنها ستتسبب بخسائر مالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

● رئيس الاتحاد رد على ذاك التساؤل المهم، وقال:

«إن الرفيقة محقة بتساؤلها حول المنظمات الأوروبية التي تدرس واقع مؤسساتنا لتطويرها، فهذه المنظمات ليس لها قناعة بمؤسساتنا ودورها، وللأسف، العديد من المسؤولين يتفاخرون بالإطراء الموجه لهم من صندوق النقد الدولي. إن تكريس اقتصاد السوق والامتثال لتلك الوصفات هو معيب بحقنا.

■■

رئيس اتحاد عمال طرطوس:

إصلاح وتحديث القطاع العام مهمّة الحكومة فقط.. وليس المستثمرين!

عقد بتاريخ 2008/3/26 المؤتمر السنوي لعمال محافظة طرطوس بحضور رئيس الاتحاد العام للاتحاد ورئيس الاتحاد المهني وبعض أعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد العام. وبعد الافتتاح ألقى رئيس اتحاد العمال بطرطوس كلمة أكد فيها على الحفاظ على مكتسبات العمال والطبقة العاملة، وذكّر بتضحياتها عبر تاريخها النضالي، كما أكد على دور الاقتصاد الوطني بصفته الدعامة الأولى للوطن. وأوضح بأنه توجد معاناة حقيقية مع الأنظمة والقوانين غير واضحة والتي أحياناً لا تخدم الطبقة العاملة، وتأتي التعليمات التنفيذية لها لتفرغها من مضمونها. وأشار إلى خطورة طرح منشآت القطاع العام للاستثمار أو لتحديث هذه المنشآت من المستثمرين، كما تجري المحاولة الآن من المستثمر (فرعون) بحجة تطوير وتحديث معمل الأسمنت، وأشار إلى تعبئة الشواغر الحاصلة في المنشآت، وبيّن أنه يوجد نقص كبير في العمال، ولم يجر تعيين عمال جدد منذ زمن طويل. مؤكداً أن النقابات بطرطوس قدمت خدمات اجتماعية وصحية بما قيمته 000 000 100 ل.س العام الماضي، وأكد أن إصلاح وتحديث القطاع العام يتم من الدولة فقط، وليس عن طريق المستثمرين. وأكد على توزيع حصة التأمينات الاجتماعية البالغة 5 ٪ بالنسبة لعمال التحميل والعتالة، وعلى حصر تصدير واستيراد بضائع القطاع العام بشركة التوكيلات الملاحية.

وبالنسبة للعاملات بوحدات السجاد أكد على تثبيتهن بموجب القرار 1047 أسوة بعاملات الخياطة بوزارة الصناعة، وطالب بإصدار التعليمات التنفيذية الناظمة لعمل الشركات الإنشائية بعد دمجها، وعلى إعطاء المشاريع الكبيرة للقطاع العام حصراً وبالتراضي.

ورأى أن هناك ضرورة بتعديل قرار وزير النفط رقم /242/ المتعلق بالطبابة بحيث يشمل العمال كافة بعلاج الأسنان بدلاً من اقتصاره على عمال الفئة الأولى فقط. كما وطالب بإدراج عمال محطات التوليد ضمن الأعمال المجهدة، وأكد على تحسين الوضع المعاشي للعاملين في الدولة والحد من الحالة الجنونية للأسعار بما يؤدي إلى ردم الهوة بين الدخل وارتفاع الأسعار.

كما وطالب بالإسراع بإصدار قانون الضمان الصحي للمواطنين كافة، وخاصة العمال المتقاعدين. وعلى إصدار التشريعات التي تلزم أرباب العمل بدفع مستحقات العمال المتقاعدين، وبإلزامهم بالترفيع الدوري لعمال القطاع الخاص..

ورأى رئيس اتحاد طرطوس بوجوب إعادة النظر بالقانون رقم /50/ فيما يخص إشراك التنظيم النقابي بتقييم أداء العاملين لجميع المراحل والسماح لمن تم تقييمه 5 ٪ بحق الاعتراض، كما أكد على الحد من ظاهرة البطالة الضاغطة وإيجاد حل إسعافي لجيوش العاطلين عن العمل وبضرورة تسوية أوضاع جميع العاملين المعينين بموجب عقود سنوية أو مياومين.

بعدها ألقيت العديد من المداخلات الخاصة بالنقابات والمداخلات الفردية، وسيكون لقاسيون وقفة مطولة معها في العدد القادم..

■■

حدث في مؤتمر نقابة المواد الغذائية والسياحة بالقامشلي..

في سابقة قد تكون الأولى من نوعها، حاول رئيس مكتب نقابة المواد الغذائية في الحسكة منع النقابي العضو بشير فرحان من إلقاء كلمته في مؤتمر النقابة، مدعياً أنه لم يرد اسمه من مكتب التنظيم في قيادة فرع حزب البعث، علماً أن ترتيبه الرابع من حيث عدد الأصوات من بين الخمسة الفائزين بعضوية اللجنة النقابية، ويؤكد ذلك محضر ضبط لجنة الانتخابات الرئيسية في تجمع اللجنة النقابية للعاملين في صوامع الحبوب بالقامشلي تاريخ 30\8\2007، والموقع عليه أصولاً كل من ممثل اتحاد عمال محافظة الحسكة، وممثل الشؤون الاجتماعية والعمل، وممثل نقابة المواد الغذائية بالقامشلي، بالإضافة إلى الفائزين بعضوية مؤتمر النقابة (يحتفظ المذكور بصورة عن المحضر)، غير أنه وبناء على إصراره تمت تلاوة مداخلته، وإليكم بعض ما جاء فيها:

– لم يتطرق تقرير المكتب إلى الوضع الداخلي ومحاولات الخصخصة ورفع الدعم والنهب والفساد الكبير وتصفية القطاع العام نتيجة السياسة الليبرالية الاقتصادية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي وذلك بعكس ما جاء في خطاب القسم للسيد رئيس الجمهورية.

– إن الزيادات في الرواتب والأجور ليست فقط لا تتناسب مع الزيادات الحاصلة في أسعار المواد التموينية والسلع الاستهلاكية، بل الزيادات المطلوبة يجب أن تتناسب مع الظروف المعيشية، وإن الحد الأدنى من الأجور يجب أن يتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

– رفع نسبة طبيعة العمل للعاملين بالوحدات الإنتاجية ولصوامع الحبوب إلى 15 ٪ من الأجر الحالي، كونهم يعملون في أجواء مثيرة للغبار وغير صحية ومع وجود مواد سامة نتيجة إجراء عمليات الغربلة والتعقيم المستمرة على مدار السنة.

– النضال معا لحل مشكلة ما يسمى (الأجانب) نتيجة الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة والذي جرد بموجبه الآلاف من المواطنين الأكراد من الجنسية السورية ومن حق التوظيف والتثبيت والتعيين لبعض العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها..

■■

إضراب سائقي سرافيس مدينة الحسكة

نظم سائقو السرافيس (الميكروباصات) في مدينة الحسكة يوم الثلاثاء 15\4\2008 إضراباً عن العمل احتجاجاً على إدخال باصات شركة خاصة (سيتي باص) للعمل على بعض الخطوط وإبعادهم عن العمل على تلك الخطوط بموجب قرار من وزارة النقل.. وهذه هي المرة الثانية التي تصدر الوزارة مثل هذه القرارات لصالح الشركة المذكورة التي تأتي مخالفة لمصالح آلاف الفقراء الذين يعتمدون في تأمين دخلهم ومعيشتهم على العمل على السرافيس المبعدة. وسبق أن نشرنا في قاسيون مقالاً عن هذا الموضوع.

وقد علمت قاسيون أنه قد تم اعتقال بعض السائقين المضربين، وأنهم ما يزالون قيد الاحتجاز حتى تاريخ إغلاق تحرير هذا العدد..

إننا في قاسيون إذ نؤكد على تضامننا مع سائقي السرافيس في احتجاجهم، وعلى ضرورة إطلاق سراح من تم اعتقاله منهم، ندعو الجهات المسؤولة في المحافظة والوزارة إلى إعادة النظر بهذه القرارات اللامسؤولة، ونثني على حالة التضامن العالية بين سائقي السرافيس في المدينة، وخصوصاً تضامن السائقين الذين لم يقعوا حتى الآن ضحايا تواطؤ وزارة النقل مع سيتي باص، مع زملائهم، ونرى في ذلك انعكاساً طبيعياً للقيم الإنسانية النبيلة التي يتحلى بها شعبنا الطيب. ولن يموت حق وراءه مطالب..

■ الحسكة - مكتب قاسيون

مطبّات

أصوات

لم تزل ذكرى برودة ماء نهر (المجنونة) تشعرني بالاسترخاء اللذيذ، وصوت الماء عند مواجهة حصاة كبيرة يشعرني بقشعريرة غائبة، تلك كانت قبل أكثر من ربع قرن في القرية المجاورة لجبل الشيخ حيث يحسب ألف حساب للسكن في منطقة مجاورة للجبهة.

في جوار (المجنونة) تعلمنا الشعر والدخان والمزاح الخبيث للسكير المسمى (محي الدين)، كان دائم الشرب، وكانت تعلق بحناجرنا بعض القطرات من(بطحته)، و نكهة اليانسون تحرق حلوقنا الصغيرة.

كبرنا وكبرت القرية، أيام الأمان الطويلة، والحاجة لسقف وأربعة جدران دفعت بالكثيرين للذهاب إلى السكن في ذرا الجبال، فكيف ببلدة فيها الماء والخضرة والهواء العليل، فقط يسودها القليل من الخشية في جوار عدو لا يرى.

صارت القرية مدينة في سنوات قليلة، شتاؤها القاسي وريح آذار (صرصر) كانت تطيّر السقف الحديدي للفرن الآلي حديث العهد، الكهرباء مع أول قطرة مطر، ونسمة شتوية، تودع بيوتنا أياماً، وأحياناً حفلات من الشرر المتطاير من الأعمدة الكهربائية يجعل المدينة في شبه كرنفال عظيم.

كبرنا سريعاً، كان رأس النبع في أول الصيف مزاراً لكل أبناء المدينة المتنوعة، جماعة يلعبون، يغنون، رائحة الشواء، رائحة اليانسون، وثلة تتجه نحو القبلة لتأدية صلاة العصر، تنوع لا تعرفه إلا هذه البلاد التي تتشاطر التاريخ مع كل أطياف الأرض.

في فناء طبيعي آخر، البحيرة الصغيرة (جب ربها) وتبدو التسمية من كون الناس يعتقدون أنها مجهولة المنبع، فهي بئر ربها، هناك الزوارق الصغيرة، ساعات التأمل، السباحة لمن لا يخشى من الغرق، ففي كل عام تلتهم البحيرة شاباً أو ولداً غامر بامتطائها.

في الشتاء، حيث موسم الثلج يتكرر لعشر مرات في الموسم الصعب، يغطي الثلج وجه البحيرة الساكن، استعداداً لربيع الفيض، سواق ونهر «مجنونة» وينابيع في طرقات القرية التي صارت مدينة.

ساقية صغيرة من نبع عذب ينساب ببطء غير عادي، بين الأشجار مئات الآلاف من الضفادع الصغيرة، تشكل كرنفال غناء لا ينتهي، للمتأملين فقط تلك الأهازيج.

في المطر الغزير، تمشي الطرقات كما يقول الناس كتعبير عن الغزارة، الماء لم يكن يعرف التقنين ودروس التقشف، كان دائم الصلاحية لكأس شاي رائق، دون أن ندرك نحن ساكنيها أن هناك أناساً يحلمون بكأس دون كلس.

في الشتاء القاسي، هل تعرفت على مطر يحمل الضفادع؟ العائد من دمشق في منتصف الليل يرى ما كنا نراه، الأرض الإسفلتية السوداء النظيفة تتقافز عليها الملايين الساقطة مع المطر نحو الطين، هنا ما تبقى من رائحة الأرض المشبعة بالماء والخير، هنا لم نعد قادرين على التذكر، سوى رائحة المطر في آب، يوم مسروق من شباط يمر سريعاً.

كبرنا، تركنا المدينة القرية، إلى مكان لابد من عبوره في الطريق إلى اليوم، دمشق بحواريها الضيقة، زواريبها الحنونة، بردى الهائج عام 1992، صوت ثلة العصافير الفرحة في صباح حالم ماطر في المدينة الجامعية.

ثم سنوات من القحط، مطر خائر، شتاء من شمس وعرق، بردى المتقلص حتى صار ساقية لموسم أيلول وزحمة المعرض، المياه المقطوعة لأيام طويلة، المياه الكلسية، مياه الصرف الصحي، السيران المخنوق بالرائحة التي تزكم القلب.

«المجنونة» تضاءل جنونها، صارت نهراً خائراً، مات السكير(محي الدين)، ضاعت رائحة اليانسون والزيزفون الذي انقرض، (جب ربها) غارت، لم تعد القرابين تجدي في إحيائها، صارت قبراً لذكريات زوارها، تنتظر موسماً غير عادي.

العصافير المجنونة بالغناء فرت إلى أعشاش جديدة، والشوارع المغسولة بالماء المطري صارت حفراً من تراب مغبر، الهاربون من الفقر، إلى ضواحي الفقر، صاروا مخذولين برجائهم، المدينة – القرية اختنقت مع أبنائها، مواسم السهر الصيفي لم تعد ترتجى، لا مرج أخضر لرحلة في يوم الجمعة، بساتين الغوطة استثمرت فيها الظلال، أشجار الحور ركبت مقطوعة ميتة في الجرارات الذاهبة إلى المعامل والنار.

منذ برهة، بدأت القشعريرة الراكدة بالذاكرة في الخروج إلى ربيع دمشقي ساخن، اختفى صوت الماء المصدوم بحصى ناعمة، الاسترخاء اللذيذ صار وجعاً في مفاصلنا التي هرمت، أكثر من ربع قرن أخذ الماء والشجر والذكريات، ربع قرن مرت سريعاً دون أن نعيه، ربع قرن أخذ من بين أضلاعنا أصواتاً لم تعد سوى غفوة سريعة.

■ عبد الرزاق دياب

بين التاجر الأخطبوط والحكومة.. ضحية واحدة: المواطن..

◄ عبد الرزاق دياب

قررت الحكومة في اجتماعها الأخير زيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية الأساسية والمتنوعة، خبر ساقه الشريط الإخباري في القناتين المحليتين. التفاصيل في الصحافة الرسمية تحدثت عن رغبة الحكومة أيضاً في ردع الاتجار بالحبوب، وحماية الموارد المائية.

وجاء في التفاصيل (بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وبهدف تشجيع الإخوة الفلاحين على زيادة إنتاجهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، قرر مجلس الوزراء رفع أسعار المحاصيل الزراعية الإستراتيجية للموسم الزراعي 2008 وفق الآتي:

القمح القاسي 16.5 ل.س
القمح الطري 16 ل.س
الشعير 15ل.س
الذرة الصفراء 15 ل.س
القطن 36 ل.س
الشوندر السكري 3.5 ل.س

الأمر الأكثر أهمية في الجزء الثاني من الخبر:(وكلف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والجهات المعنية اتخاذ أشد الإجراءات لمنع وقمع أية ظاهرة للاتجار بالحبوب أو تهريبها، ووضع الآلية المناسبة لاستلام وتسليم الإخوة الفلاحين كامل إنتاجهم من محصول القمح إلى المؤسسة العامة للحبوب).

مطاردة

المسألة تشبه صراعاً بين الحكومة والتجار، مطاردة بين طرفين يصطرعان للوصول إلى الهدف، والفلاح هو الذي ظل خاسراً ويشكو من القروش القليلة التي تشتري بها الدولة محصوله.

بالكاد فلاحنا كان يعيش من الموسم إلى الموسم دون دين، وإلا لماذا ترك الفلاحون أراضيهم واستثمروها في العقارات، لماذا يبيع الفلاح أشجار الحور التي تصون حقله في الغوطة؟ لماذا أبناء الفلاحين لم يرثوا مهنة آبائهم إن كانت مجزية؟ ليس ترف المدينة وترهلها هو السبب، وليس الكسل وأفلام الديجتال، وليس الاسترخاء الوظيفي، الزراعة لم تعد مهنة ينتج في محصلة شقائها عيش كريم.

الموسم الماضي أثارت الصحف الخاصة والعامة فضيحة موسم القمح 2007 والاتجار به، وبعض الصحف عنونت (أنقذوا موسم 2008)، والقصة التي نشرت ركزت على محاولة التجار شراء الموسم قبل أن يبدأ، بل اشترى البعض، وباع البعض.

الـ 16.5 التي تعتقد الحكومة أنها رقم مغر، قدم التجار لبعض الفلاحين أسعاراً منذ فترة وجيزة وصلت إلى 17 ل.س للكغ.

التجار سبقوا الحكومة في عقد الاتفاق، وسبقوها في السعر، والفلاح سوف يبيع للذي يدفع له أكثر، خصوصاً إذا كان الطرف الثاني عليه ما عليه من مسؤوليات وواجبات قد ألقاها جانباً، ويصور نفسه اليوم كمنقذ وحبيب.

المطاردة بين الدولة والتاجر سوف يكون ضحيتها المواطن، الفلاح أولاً، المستهلك ثانياً، والطفل ثالثاً، بالمحصلة مواطنون لا حول لهم ولا قوة سوى اختلاق المبررات كشرط للعزاء.

تجربة الفروج وبنيه

في رحلة المطاردة، في الصراع الذي يخوضه الطرفان، خسر المواطن. في اختبارات عدة خسر المواطن.

الدولة أمرت بعد جائحة أنفلونزا الطيور بعدم تصدير البيض، لأن أسعاره وصلت إلى أرقام قياسية. انتهت الأزمة (الإشاعة) وصمد الفروج متحدياً، في كل العالم، الأزمات تخلق التضخم، تبييض العملة، الاختناقات الحياتية، الفقر.

أما هنا، الأزمة ما زالت قائمة، البيض حافظ بكل ثقة على سعره المرتفع، الفروج زادت أسعاره، واستمر التجار في التهريب، واللعب بالمواصفات، والتأويل المصلحي للقوانين، منذ الأزمة لم يهبط البيض عن 130 للصحن 30 بيضة، والفروج المشوي، البروستد تألقا في الحضور، وزيادة في السعر بين فترة وأخرى.

حتى التفاصيل المرعبة لجسد الفروج أخذت حقها من الدلال، أجزاء كانت للمزاج الخاص صارت للعموم، القوانص وهي أتفه أجزاء جسده أصبح لها عز بعد أن كانت تلقى للقطط.

أقدام الفروج، الجوانح، مع قليل من البطاطا المقلية والمحمرة بفرن كهربائي، ووجبة من الغداء مع رائحة اللحم المجنح.

الاتجار بالوقود

مر الشتاء، السوريون ودعوا البرد والتدافع على الكازيات، واستعدوا لموسم القسائم، الموسم البارد استغله المهربون والتجار في لعبة خلق الأزمات المتتالية، ليفرضوا سعرهم، الدولة قننت التوزيع وبدأت كما تدعي رفع الأسعار لمساواتها مع الأسعار في الدول المجاورة لوقف عمليات التهريب الناتجة عن الفرق في الأسعار.

التجار المهربون بدورهم أوصلوا الأمر لدرجة الأزمة في صراعهم مع الدولة، بالاشتراك مع بعض أصحاب المحطات.

ماذا يعني أن يفرغ الصهريج شحنته، وبعد نصف ساعة يقول صاحب المحطة لجموع المتدافعين (خلص المازوت).؟

بعد ساعة صهاريج صغيرة لبيع المازوت، اللتر بعشر ليرات، مع عداد غير صحيح، ولك الخيار، الموت برداً أو الارتهان لإرادة اللص!

أليست الأنابيب التي تهرب المازوت كالماء إلى لبنان إتجاراً بالوقود، أليست سرقة الأنابيب في المنطقة الجنوبية صراعاً بين فاسد يعرف وبمقامط ذكية، ودولة تدعي أنها تجاهد لخلق أسلوب ردع.

تجار المخالفات

صدر القانون رقم 1 للعام 2003 ليحد من ظاهرة التمدد المخالف للأبنية في محيط المدن، ليخلق حالة من الانتظام في الشكل مما يحقق أداء أفضل لتقديم الخدمات للمواطن.

قبل القانون المذكور كان نظام تسوية المخالفة، يدفع المخالف لقاء تسوية مخالفته 5000 ليرة، جاء القانون مع عقوبات أشد وأكثر ردعاً.

لكن ما الذي حصل؟

بكل بساطة صار لدينا مافيا جديدة استطاعت في فترة وجيزة أن تتحالف مع الإدارات الدنيا في الدولة (الوحدات الإدارية) ومع مكاتبها الفنية، للاستمرار في فرض الأمر الواقع، وتحدي القانون الصارم.

في البداية تم التبرير بسيل من الاتهامات للقانون، وجاء هذا من رؤساء المجالس المحلية الذين كانوا يعتاشون على الرشا والمخالفات، ثم جاءت المؤازرة من المتضررين متعهدي المخالفات.

بعد صدور القانون زادت المخالفات نتيجة التعاضد العلني بين جزء فاسد من الدولة ومافيا تجار المخالفات من جهة أخرى، تهاوت أبنية في كل المحافظات، دخل السجن كثير منهم، أقيل في العام 2007 ثلث رؤساء مجالس المدن، أحيل إلى القضاء الكثير من مهندسي المكاتب الفنية.

من الضحية في كل هذا الإثراء والتعاضد؟ المواطن الذي يدفع مرتين، لتاجر البناء والبلدية، ثم عند تنفيذ القانون تهدم مخالفته!!

في الطرف الآخر يستمر التعاضد، وتخلق أساليب جديدة للتحايل على القانون والضحية.

الاتجار بالمياه

في العام 2006 تم تنفيذ مشروع جر المياه من منطقة (الريمة) في جبل الشيخ وبمنحة يابانية إلى المناطق العطشى في ريف دمشق (صحنايا، المعضمية، داريا)، نفذ المشروع، تناولته الأقاويل، سرقة الأنابيب الأصلية، استبدالها بأنابيب وطنية غير صالحة، تنفيذ غير دقيق للشبكة..الخ.

في التصريح الأخير لوزير الإسكان والتعمير قال: المشروع فشل.

السبب كان إلهياً، مياه (الريمة) نضبت؟، من الذي درس إمكانية ري المنطقة من هذا المنهل الطبيعي، أليست هناك دراسات تسمى (المستقبلية) أو (الاستشرافية)؟

هل سمع أحد عن محاسبة أحد؟

في الأزمة المائية، يملأ باعة الماء صهاريجهم، يدورون بالريف، يصيحون على الماء النظيف.

في الريف تم تجديد شبكات المياه كافة، بمنح وقروض، الشبكة الجديدة في قطنا لم توضع في الاستثمار بعد، الحديث يدور عن أخطاء فادحة في التنفيذ. إحدى التجارب، فتحت المياه من الخزانات إلى الشبكة الجديدة، لم تصل، لم يستطع أحد تفسير ما حصل؟

المتعهد الذي نفذ الشبكة لا يعدو أن يكون سوى تاجر مياه يجب أن يقتص منه. معلومة تقول: المستثمر لأغلب الشبكات الجديدة في الريف هو شخص واحد مع أخيه، يعرفان بعض المتنفذين، المشاريع ترسو عليهما، المواطن يرسو على شط الخراب.

الدولة (المتنفذون) شريك في الشبكات البائسة، المواطن الضحية، الوطن الضحية في دفع فاتورة كروشهم.

الحليب

كيلو الحليب بـ 30 ليرة، قفز من 20 ليرة، أي بزيادة أكثر من 30 ٪، السبب كما قال السيد شفيق العزب يعود إلى قيام تجار الحليب الناشف بالاتجاه إلى السوق المحلية العائد إلى ارتفاع سعر صرف اليورو، مما دفع بالتجار إلى استجرار الحليب الطبيعي من الفلاحين قبل أن يصل إلى منافذ البيع للمستهلك.

البدائل عند التاجر هو الحليب الذي ينتظره المستهلك وصفاره، النتيجة قلة العرض. استمرار زيادة الطلب أدت إلى الغلاء.

أيهما أغنى التاجر أم المستهلك المتداعي تحت ضربات الغلاء المتتالية.

أين دور الدولة في خلق التوازن، التدخل عند الأزمات، الصمت ليس إلا تواطؤاً.

إذاً، التاجر مرة أخرى منتصراً في المعركة، مرة أخرى المواطن ضحية، الدولة على الحياد.

الاتجار بالهواء

الهواء الفاسد الذي نتنفسه قادم من لعبة التاجر باحتياجات السوق، من السرافيس التي لوثت المدينة بدخانها، من طرحها كبديل لحل مشكلة المواصلات، إلى باصات النقل الداخلي، وصولاً إلى ما نجهل الباصات الصينية.

الناظر إلى دمشق من فوق قاسيون لن يرى سوى أبنية وسط غمامة سوداء، في السنوات العشر الماضية، دفع المواطنون كل ما ادخروه لشراء الجرادين البيضاء كمشاريع استثمارية، وكوسيلة جديدة للعيش.

الدولة التي استشعرت أنها في مدينة للدخان، قررت أن تبعدها عن المدينة، كراج السومرية أحد الحلول لتقنينها، الريف يحذو حذو المدينة في السواد.

الحلول الكثيرة تسارعت.. المترو.. القطار على قواعد إسفلتية.. شبكة قطارات.. الصفقة الصينية، ثم أنفاق، جسور، هدم المخالفات وشق طرق واسعة.. باختصار وسائل لإنعاش الجسد المتداعي.

المواطن يواصل الركض، حقل تجارب، الدولة حائرة في الحل، تتحدث عن حلول مستقبلية، الأزمة تتعقد.

بعد صدور القانون رقم 1 للعام 2003 زادت المخالفات نتيجة التعاضد العلني بين جزء فاسد من الدولة ومافيا تجار المخالفات.

المواطن يدفع مرتين، لتاجر البناء والبلدية، ثم عند تنفيذ القانون تهدم مخالفته!!

أين دور الدولة في خلق التوازن، التدخل عند الأزمات؟ الصمت ليس إلا تواطؤاً.

بكل شفافية، نحن نختنق: أمراض صدرية، وافدة، جلطات، سرطانات، سيارات جديدة كل يوم، التجار يأتون بأحدث الموديلات، معارض السيارات أكثر من محلات الخضار، في بلد معدل دخل الفرد فيه ما يزال نحو 200 دولار؟

في ساحة إحدى قرى الريف، على مساحة لا تتجاوز 200 متر هناك 15 حلاقاً، و11 محلاً لبيع أجهزة الخليوي، المنطقة من المناطق الزراعية.. يبدو أنهم سيحرثون الأرض بالموبايل.

إلا الخبز

الخطوة الجديدة للحكومة ليست بالأمر البائس، ولكي لا يقال إننا نصادر الايجابي في خانة السلبي، يبدو القرار إيجابياً إذا تم تنفيذه في الجانب الثاني منه وهو ردع الاتجار بالحبوب، لماذا لأن الأمر يصب في باب المادة التي تشكل المفصل في حياة المواطن.

الخبز الذي لا يمكن لأسرة غنية كانت أم فقيرة أن تستبدله بالكاتو.. ما زال الخبز شعرة معاوية التي يجب أن ندافع على بقائها جنباً إلى جنب مع الحكومة، الاتجار يجب أن يكون خارج دائرة الرغيف.

المواطن والدولة شريكان في معركة الدفاع عن اللقمة الأخيرة التي لم يعبث بها التاجر، الأفران الحكومية ما زالت تقدم الرغيف المدعوم مالياً وليس على صعيد محتوياته، رغم سوء تصنيعه في بعض الأفران.. لكنه ما زال الخط الأحمر الذي لم يتجاوزه أحد بعد.

بين الدولة والتاجر صراع يجب أن لا يجعل الأغلبية دون رغيف خبز بعد أن سقطت الضمانات كعقد شرف.

■■

موظفة في المصرف المركزي تدخل موسوعة غينيس!

◄ علي نمر

إن العنوان ليس مجرد كلام، بل هو في الحقيقة فيه كل الصدقية لأن بعض الموظفين في المصرف يفكرون برفع اسم إحدى زميلاتهم لدخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية لما حظيت به هذه الموظفة من إيفادات خلال عامي -2007 2008 كل على حد، الأمر الذي جعل بعض العاملين في المصرف يتوقع بأن المصرف وسياسته النقدية في سورية يسير بقدرة هذه الموظفة، ولولاها لكانوا وكان المصرف في خبر كان.

إن إيفاد تلك الموظفة يبين بوضوح الشمس أن الجهات الحكومية ومؤسساتها المختلفة بعيدة كل البعد عن العدالة في البعثات وإيفاداتها. حيث من المفترض أن تكون العناصر المختارة ذات كفاءة عالية ويخدم إيفادها مصلحة العمل والخطة، لكن أن تعتمد إحدى هذه الجهات موظفة واحدة في خمس مرات ولمدة 75 يوماً في عام واحد هو عام 2007، والموظفة نفسها منذ بداية 2008 وحتى الآن أيضاً بخمس مرات ولمدة 24 يوماً فيه الكثير من إشارات الاستفهام التي تستدعي إعادة النظر بهذه الإدارة، خاصة إذا عرفنا أن المعني هو إدارة المصرف السوري المركزي وحاكمه أديب ميالة. ولكي نكون في صلب الحقيقة إليكم الكتب والوثائق التي أصدرها الحاكم في هذا الأمر لموظفته السعيدة الحظ التي تدعى «بتول رضا» مديرة مكتبه.

الإيفادات في عام 2007:

- إيفاد الآنسة بتول رضا، بموجب القرار 517 بتاريخ 2007/2/7 إلى أبو ظبي للمشاركة في ورشة العمل المتخصصة التي ينظمها معهد صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مركز دراسات البنوك المركزية التابعة لبنك إنكلترا في مجال السياسات النقدية والتي أقيمت في الفترة ما بين 2/24 - 2007/2/26.

- إيفاد المذكورة إلى الجمهورية اللبنانية في مهمة رسمية خلال الفترة الواقعة ما بين 4/11 - 2007/4/13.

- إيفاد المذكورة إلى بيروت للاستفادة من الدورة التدريبية التي ينظمها صندوق النقد الدولي مركز الدعم الفني للشرق الأوسط في مجال قضايا القطاع الخارجي التي أقيمت في الفترة الواقعة ما بين 4/16 - 2007/4/27.

- إيفاد المذكورة للاستفادة من الدورة التدريبية التي ينظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة التي أقيمت في أبو ظبي ما بين 3/8 - 2007/3/29.

- إيفاد المذكورة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الدورة التدريبية في مجال البرمجة المالية والسياسات التي أقيمت ما بين 7/23 - 2007/9/7!!

أما الإيفادات في عام 2008 كالتالي:

- ترشح الآنسة بتول رضا لدورة السياسة النقدية في البنوك المركزية في المصرف المركزي الألماني مدة عشرة أيام ما بين 2/3 - 2008/2/14.

- الموافقة على ترشيح الآنسة بتول رضا رئيس مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية لحضور ورشة عمل التي ينظمها البنك المركزي الأوربي في مجال استراتيجية السياسة النقدية ونظام الصرف في الدول المتوسطية في فرانكفوت ما بين 6/24 - 2008/6/25.

- الموافقة على ترشيح الآنسة بتول رضا رئيس مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية لحضور ورشة العمل التي ينظمها معهد السياسات النقدية في صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال قضايا السياسة النقدية وعملياتها بمدينة أبو ظبي ما بين 5/11 - 2008/5/13.

- الموافقة على ترشيح الآنسة بتول رضا رئيس مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية لحضور دورة تدريبية ينظمها البنك الفرنسي حول مكافحة التزوير في باريس فرنسا ما بين 5/20 - 2008/5/23.

- الموافقة على ترشيح الآنسة بتول رضا رئيس مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية لحضور دورة تدريبية حول أسعار الصرف والسوق النقدي التي ينظمها بنك الخليج الدولي بالتعاون مع معهد البحرين المصرفي والمالي في البحرين ما بين 4/6 - 2008/4/10.

والسؤال الذي يطرحه موظفو البنك المركزي، إذا كانت هذه الإيفادات الخارجية تجري في العلن، ترى كم هو عدد الإيفادات الداخلية التي لم يصرح عنها، والتي تؤكد غياب العدالة؟

وعليه فإننا بدورنا نسأل أين هي الكوادر التي يتحدث «حاكمنا» عن ضرورة تأهيلها، أم أن مديرة مكتبه هي الوحيدة التي تستحق تلك الدولارات والصولات والجولات السياحية؟

إننا نقترح على الحاكم تعيين هذه الموظفة بصفة «سفيرة سورية للمصارف»..

ويجب التأكيد في النهاية أننا إذ نسلط الضوء على أي خلل أو فساد في جهة حكومية، لا نبتغي من ذلك العداء الشخصي لهذا المسؤول أو ذاك، بل غايتنا الوحيدة هي فضح وتعرية مظاهر الفساد بغض النظر عن صفات الناس أو مكانتهم.

ali@kassioun.org ■

يوميات مسطول:

«لو المحكوم بيصير حاكم»

كنت جالساً في منزلي وأنا أفكر: كيف نحل مشكلة الفقر في بلدنا؟ والسطلة ما عم تجي؟. فجأة وجدتها.

يا سيدي. أطال الله عمرك، نعقد اتفاقاً مع أغنيائنا، كلهم، القاصي والداني. ندبر لهم هجرة إلى سويسرا، ونشتري لهم قصوراً، ونتفق مع الحكومة السويسرية، أن لا تعيدهم إلينا، (لا صاغ ولا مكسور)، مقابل أن نحول لهم سنوياً 50 ٪ من الدخل الوطني، مدى العمر، لهم ولأولادهم ولأحفادهم.

اعترض زميلي، المسطول نمرة 4: ولك يا مسطول، إذا أخذوا كل سنة نص فلوسنا بنجوع أكثر.

أجبته بثقة: لا، النهب بياكل 80 ٪ من الدخل الوطني. يعني بنوفر كل سنة 30 ٪، وبيزيد الإنتاج، لأن النهب عم بيدمر الإنتاج، وما بيعود فيه تدمير. ولك مو شايف خراب البلد؟ وبيصير كل سنة بيتضاعف الدخل، وبيروح الفقر. فهمت يا ضربان.

فاجأني بقوله لي: لن يوافقوا. ليش؟. سألته. قال: لأنو بسويسرا لا يسمح لهم بالتشفيط بالسيارات، وأهانة المواطن السويسري وإذلاله. وهم يستمتعون بإذلالنا أكثر من استمتاعهم بالفلوس. ألم تر كيف الغني في سيارته الفاخرة، وهو يرانا نركض خلف السرفيس، وكأنه ملك الدنيا؟. خاصة إذا كانت معنا عائلاتنا.

معك حق. قلت له: فشل المشروع. سأفكر بمشاريع ثانية. مارح أسكت أبداً.

■ سمير عباس

من صاحب القرار.. ومن صاحب المصلحة؟!

تقدم لنا عدد من عمال مؤسسة العمران في دير الزور بشكوى، وهم يقولون: «بين حانا ومانا ضاعت لحانا»..

ففي 2008/3/17 صدر قرار من المدير العام للمؤسسة بإعفاء المدير السابق.. وتكليف السيد غالب شاهين كمعاون للمدير لتسيير أمور المؤسسة ريثما يتم تعيين مدير جديد، وأرسل فاكس إلى محافظ دير الزور عن طريق وزير الاقتصاد باعتماد وتوقيع غالب شاهين كآمر صرف وتحريك الحسابات والأمور المالية، إلا أن المحافظ رفض ذلك، ورغم نقل الأمر إلى أمين فرع حزب البعث، ورئيس اتحاد عمال دير الزور وتدخلهما. إلا أن المحافظ ظل مصراً على موقفه بحجة أن المذكور عليه عقوبات.

وشكوى العمال جاءت إلينا والوطن كله يحتفل بعيد الجلاء، وقالوا إننا لم نستلم رواتبنا إلى الآن، وهناك نحو 150 مليون ليرة بين قيمة اسمنت وأجور شحن ورواتب متوقفة.. فما ذنبنا أن نضيع ونتسول بسبب ما يحدث؟!

وهنا نتساءل من صاحب القرار؟ ومن صاحب المصلحة؟

وهذا يطرح أيضاً حق العمال في الإضراب للدفاع عن حقوقهم في حارة كل مين إيدو له، وحارة كل من له إيد .. فهل سنحتاج إلى عكيد مثل أبو شهاب لفتح باب الحارة.. أم أن الدور لعلي بابا والأربعين حرامياً .. ليقولوا «افتح ياسمسم» عن الكنوز المخبأة في «مغارة مؤسسة العمران»؟!

أهكذا يدار اقتصاد الوطن في عيده؟!

دير الزور - زهير مشعان

قسائم المازوت المدعوم.. خيار وفقوس!

راجع عدد من المواطنين «أجانب محافظة الحسكة» القاطنين في دمشق مراكز توزيع القسائم أملاً في الحصول على قسائم المازوت، وكانت الصدمة حين أبلغوهم أنه لا يوجد لديهم تعليمات بخصوصهم، وعليهم مراجعة مركز توزيع القسائم في مبنى وزارة الداخلية، وبعد مراجعتهم للمركز المذكور أكدوا لهم بإمكانهم مراجعة محافظة الحسكة للحصول على قسائم المازوت المدعوم.

من المعروف أن عدداً كبيراً من أبناء محافظة الحسكة هاجر إلى محافظة دمشق أسوة بمحافظات أخرى بحثاً عن العمل وهرباً من البطالة واستقر فيها، فهل يُعقل أن يقطع المسافة بين دمشق والحسكة للحصول على قسائم المازوت، ولماذا؟

لم لا يحصل هؤلاء على القسائم في دمشق أسوة بباقي أبناء المحافظات الأخرى القاطنين في العاصمة؟ ألا تكفيهم معاناتهم جراء حرمانهم من الجنسية السورية لأكثر من أربعة عقود؟ أليس في ذلك تمييز غير مبرر بين المواطنين!

علماً أن السيد وزير الداخلية أصدر تعميماً أوضح فيه أن عدد الأسر التي تستفيد من القسائم يتجاوز خمسة ملايين أسرة سورية بينهم فلسطينيون وأجانب محافظة الحسكة.

نأمل من السيد وزير الداخلية تخفيف معاناة هذه الشريحة من الشعب السوري، وذلك بإصدار تعميمات إلى مراكز دمشق بمنح هؤلاء قسائم المازوت، وفي ذلك عدل ومساواة بين جميع المواطنين..

■ علي عيسى

من الذاكرة..

من الإنصاف بمكان القول بأن الرفاق الأبطال الذين تمزقت سياط الجلادين على نزيف جراحاتهم لمدة ثلاث سنوات أيام الوحدة، لم يتحمل منهم، في الجزيرة، مشقات الحياة السرية، إلا الرفيقان يعقوب كرو والراحل رشيد كرد. المنظمة احتضنت الرفيق يعقوب لأنه كان تنظيمياً مرتبطاً بدمشق، بانتظار رأي القيادة حيث قررت ضمه إلى اللجنة المنطقية التي أصبحت تضم ثلاثة رفاق. توزعنا المهام والمنظمات بين بعضنا، وسار عمل ونشاط المنظمة بشكل مرض حتى بعد أن بقينا فيها يعقوب وأنا، لوحدنا، في أواخر 1964 اتفقنا أنا ويعقوب على قضاء سهرة رأس السنة في الحسكة، هو في بيت أقاربه، وأنا في بيت أحد أقارب الرفيق الملاحق «إلياس» وهو سكرتير منظمة الحسكة وفي 12/30 انطلقنا في بيك آب الرفيق هاكوب من حلكو، في طرق جانبية وقبل أن نصل حي العزيزية مدخل الحسكة، أوقفتنا دورية جمارك. طلبوا هوياتنا، وأعادوها إلي، وأنزلوني لأقف إلى الجانب الجنوبي من سيارتهم، بينما احتجزوا هوية يعقوب، لأنها كانت قديمة جداً ومكتوبة بحبر جديد، وأوقفوه في الجانب الشمالي من سيارتهم وراحوا يفتشون سيارتنا، وبقي عنصر منهم يتمشى ويراقبنا.

لقد جن جنوني، أنعتقل كلانا نحن الوحيدين في اللجنة المنطقية؟ ماذا سيكون وضع العمل والنشاط والمهام والمراسلات مع القيادة؟ فكرت بأنه من حق القيادة أن تطردنا، لتصرفنا الأرعن.

في غفلة من الحارس، أشرت ليعقوب باليد، بأنني سأهرب من هنا، وأنت من الطرف المقابل، أملاً في أن ينجو أحدنا، لأن الجمارك كانت تسلم من تشك بهم ممن يقعون في قبضتها، إلى أجهزة الأمن.

وغافلتُ الحارس وأطلقت ساقي للريح بأقصى سرعة ممكنة، فقال الحارس (ولاك ولاك) انطلق يعقوب من الطرف المقابل، ولأن الأرض كانت مفلوحة عميقاً بالسكة، ويتعذر على السيارة المشي فيها، نجوت. ولأتأكد من نجاة يعقوب أرسلت الرفيقة الراحلة «ابتسام» واستقصت من أهل يعقوب، فاطمأننت عندما جاءتني أخبارها أنه بخير. كانت أياماً حلوة ومرة، اختزنتها خبايا الذاكرة.

■ عبدي يوسف عابد.

بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعه الدوري الثاني في دمشق يوم الجمعة 2008/4/11.

ناقش الاجتماع جدول العمل المقدم من «رئاسة المجلس» والذي تضمن:

الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري «فصيل النور».

الوضع الداخلي، وآخر المستجدات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

نشاط لجان المحافظات لوحدة الشيوعيين السوريين حول تنفيذ مقررات الاجتماع الوطني السابع.

أكد الاجتماع على صوابية المبادرة التي أطلقها وأقرها الاجتماع الوطني السابع لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ 2008/1/11، «كنموذج جديد للتوحيد تصنعه جماهير الشيوعيين، لا مكان فيه للمحاصصة والتوزيع المسبق للمكاسب، وهو السبب الرئيسي في فشل كل محاولات التوحيد السابقة». اعتبر الرفاق أعضاء المجلس بالإجماع أن وحدة الشيوعيين قضية مستعجلة وملحة لا تقبل التأجيل وهي جزء أساس في تعزيز الوحدة الوطنية على مستوى البلاد خصوصاً في هذه الظروف الصعبة والمعقدة التي تمر بها بلادنا ومنطقتنا جراء المخططات الإمبريالية الأمريكية الصهيونية.

أيد الاجتماع نشاط وجدية وفدنا للحوار مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري - فصيل النور- تجاه قضية الوحدة عبر تحديد وظيفة الحوار ومواضيعه وعلانيته وشموليته وتوثيقه وآلياته، وصولاً إلى الهدف المنشود ألا وهو وحدة الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي سوري واحد يلغي الحالة الفصائلية ويستعيد دوره الوظيفي التاريخي في حياة البلاد، وحثهم على متابعة الجهود في هذا الاتجاه.

ناقش الاجتماع الوضع الداخلي في البلاد والضغوط والتهديدات التي تتعرض لها سورية على المستويين الخارجي والداخلي. وإذا كان الوطنيون والتقدميون وكل جماهير الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه الثوريين لا يختلفون على خطورة المخطط الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى السيطرة المباشرة على كل بلدان المنطقة وتفتيتها، بما في ذلك بلدنا سورية، فإن الوطنية الحقيقية في الظرف الراهن تتطلب ربط الأمن الوطني بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي، خصوصاً بعد أن تحول هذا الأخير إلى جبهة أمامية أولى يجب ألا ينفذ عبرها أعداء الخارج بأي شكل من الأشكال.

من هنا توقف الاجتماع عند استمرار تدهور المستوى المعيشي لجماهير الشعب، وعند تصاعد مستويات الفساد والنهب للاقتصاد الوطني، المتجلّيان في فلتان الأسعار ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، مؤدية إلى تصاعد حالة الاستياء الشعبي في كل البلاد من السياسات الليبرالية. الاقتصادية لفريق الدردري الاقتصادي الذي لا يرى الموارد لموازنته الافتراضية إلا في جيوب الفقراء، وليس فيما نهبته وتنهبه قوى السوق والسوء من ثروة البلاد وقوت العباد.

إن قضية الدفاع عن الوطن والسيادة الوطنية تقتضي إطلاق حملة وطنية شعبية عامة ضد الغلاء وضد الفريق الاقتصادي حتى رحيله وتغيير السياسات الاقتصادية الليبرالية إلى غير رجعة.

استمع الاجتماع إلى تقارير لجان المحافظات لوحدة الشيوعيين السوريين ونشاطاتها المتعددة سياسياً واجتماعياً وتنظيمياً وقرر متابعة تنفيذ المقررات المتخذة في الاجتماع الوطني السابع وفي المواعيد المحددة سابقاً، واتخذ الاجتماع القرارات اللازمة لإنجاز هذه المهام.

دمشق 2008/4/11

مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

الأسير المحرَّر.. المناضل شكيب أبو جبل لـ«قاسيون»:

كل شيء عدا المقاومة هو مضيعة للوقت..

حاوره: جهاد أسعد محمد

زرناه في بيته.. استقبلنا واقفاً ببسمة وقورة وترحيب حار، وهو الذي بالكاد يستطيع الوقوف والثبات دون مساعدة.. إنه المناضل العنيد أبو يوسف، شكيب أبو جبل، الذي قاوم الاحتلال الصهيوني بشجاعة غير مستغربة من رجل من جبل الشيخ الأشم، رجل ولا كل الرجال.. اعتقلته قوات الاحتلال بتهمة لم ينكرها وهي مقارعة المحتلين، والاتصال بالوطن الأم، وتسريب معلومات، وحكمت عليه بالسجن 315 سنة، سُجن منها 12 سنة، وخرج من الأسر في عملية تبادل أسرى منهك الجسد.. ولكن أكثر صلابة وإيماناً بقضيته.. استشهد ابنه «عزت» ولم تلن له قناة.. أقعده المرض ولم يتسرب اليأس إلى نفسه.. ولم يتوسل لأحدَ أن يكافئه بتقديم العلاج له.. ورغم أنه تجاوز الثمانين إلا أن ذهنه مازال متوقداً.. حاورناه سريعاً لكي لا نتعبه..

• المناضل الكبير شكيب أبو جبل، يحتفل الشعب السوري هذه الأيام بعيد الجلاء. ماذا تمثل لك هذه المناسبة، وأنت ابن الجولان المحتل، وواحد من أبرز مناضليه وأبطاله؟

عيد الجلاء هو أقدس عيد.. عيد الكرامة والحرية، وعندما يأتي السابع عشر من نيسان نتذكر الشهداء والتضحيات التي قدّمها شعبنا في كل بقعة من أرض الوطن.. في اللاذقية وحمص وجبل العرب والجولان والغوطة.. الناس دفعت من أجل هذا اليوم دماء وتضحيات، ويجب ألا ننسى ذلك على الإطلاق..

• الاحتفال بالجلاء منذ أربعين عاماً يمتزج بغصة، لأن جزءاً غالياً من وطننا مايزال يرزح تحت الاحتلال. فما الذي علينا فعله لنكمل أفراحنا؟

إذا كانت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب، فإن الجولان هي القضية المركزية بالنسبة لعموم الشعب السوري.. هي قضية عصية على النسيان ولا تغيب عن بال أحد.. هناك تحركات سلمية ونشاطات ومحاضرات وإعلام وصحافة تغطي يومياً موضوع الجولان، ولكن هذا لا يكفي، فإسرائيل غير معنية بالانتقادات التي توجه لها. إن من مجلس الأمن أو من غيره، اللغة الوحيدة التي فهمتها إسرائيل هي لغة حزب الله، وكل ما عدا ذلك هو مضيعة للوقت.. إسرائيل لا تفهم غير لغة المقاومة، ومؤخراً قامت بمناورات من إيلات إلى الحدود اللبنانية والسورية، واستمرت مناوراتها أربعة أيام نتيجة هزيمتها أمام حزب الله... والمناورة فشلت والإسرائيليون لا يحترمون جيشهم.

• عندما نتحدث عن الجولان فإننا نتحدث عن أربعة عقود من الاحتلال. ورغم ذلك مازال أبناء الجولان صامدين على أرضهم، وخاضوا نضالات هامة على مستوى المقاومة المسلحة والعمل الميداني والشعبي. كما تعاونوا مع القيادة في وطنهم الأم ما السر في ذلك برأيك؟

نضال أبناء الجولان بدأ بعد 24 ساعة من الاحتلال، بدأت التحركات فردية ومن ثم جماعية، لم يكن ممكناً أن ننساق للاستسلام والخزي بأي شكل لأن لدينا كرامة وعزة وإباء.. أنا قاومت والذي سيأتي بعدي سيقاوم، وهكذا حتى تحرير الجولان.. مقاومتنا واجب وطني، وتاريخي.. وليس هناك بديل عن المقاومة، وابني الشهيد «عزت» الذي استشهد على يد قوات الاحتلال، ليس أغلى من شهداء جنوب لبنان، ولا أغلى من شهداء أهلنا في فلسطين.. الاستشهاد والاعتقال كنا وضعناهما في حسباننا عندما قاومنا العدو.. لا السجون فاجأتنا ولا الاستشهاد.

• من المعروف أن ظروف أبناء الجولان الاجتماعية والاقتصادية سيئة. ألا يوهن ذلك من عزيمتهم؟

لنكن صريحين، هناك جسور بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأردن.. أما الجولان فمغلق منذ سنة الـ67. في أحسن الأحوال هناك زيارات، وثمة بعض الطلاب يأتون إلى وطنهم للدراسة..إسرائيل تضع العراقيل دائماً أمام اتصال أبناء الجولان بوطنهم سورية، ولكن نحن مرّ علينا درس صعب، ففي سنة الـ25 حرق الفرنسيون البلد فهاجرنا إلى جبل العرب وفلسطين ولبنان. وهدّموا كل البلد تهديماً كاملاً.. وفي الـ67 قلنا سنموت في أرضنا ولن نخرج منها.. وهذا ما سنحافظ عليه حتى تتحرر أرضنا من رجس الاحتلال..

• كيف تنظر إلى الخارطة السياسية في المنطقة، وللأخطار التي تتهدد وطننا من كل الجهات؟

التهديد ليس لسورية وحدها، بل للشرق كله.. كل ذلك بسبب المؤامرات الأمريكية والصهيونية.. و«الشرق الأوسط الجديد».. انظر لما يحدث في لبنان..في العراق هناك مليون ومئة ألف شهيد و4 ملايين مهاجر و150 ألف معاق. 10٪ من البيوت العراقية تهدمت.

الخطر ليس على سورية فحسب. العراق في خطر، ولبنان في خطر، وقطاع غزة في خطر لأن الجميع يقاومون الاحتلال.

• أمام هذه الأخطار الكبيرة كيف ترى المستقبل في ظل المشاريع التفتيتية الأمريكية؟

لم يدخل اليأس قلبي يوماً.. الذي يفقد الأمل يفقد الحياة.. لاأتحدّث بانفعالية.. الامبراطورية الأمريكية مصيرها الانهيار عاجلاً أم آجلاً، والمستقبل العراقي سيكون أفظع من المستقبع الفيتنامي.. ولن يتحقق مشروع الشرق الأوسط الجديد، والعملاء من الحكام، (العرّاب حسني مبارك، القزم ملك الأردن، البغل ملك السعودية) كل هؤلاء سينتهون في مزبلة التاريخ.

• هل تراهن على الشعب العربي وهو الرازح تحت سيطرة الأنظمة الرسمية التي تكبله، وتعيق تحركه؟

لينين قال: من يريد الحرية عليه أن يقاوم حتى يحصل عليها..نحن العرب لدينا إمكانيات (تركّع) العالم، لكن هذه الإمكانات تذهب لخدمة أعدائنا حتى الآن، ولا بد أن يأتي ذلك اليوم الذي تنتفض فيه الشعوب على حكامها.. وها هي مصر التي تمر بمجاعة لم تشهد نظيراً لها من أيام المماليك خير دليل على ذلك..

• نحن في سورية أمام هجمة شرسة، ورغم ذلك لدينا فريق اقتصادي يتباين سلوكه مع الموقف السياسي المانع ويعمل على إفقار الشعب. كيف يمكن الاستعداد لمجابهة العدوان ونحن جائعون؟

الهوية السورية هي أكبر وسام أعلقه على صدري.. وعلي أن أكون على قدرها، ولذلك أؤكد أن السياسة الخارجية السورية لا تعليق عليها، أما الوضع الداخلي فهو سيء جداً، وقد أصبح عندنا ثلاث طبقات: فقيرة جداً، ونصف فقيرة.. ومتخمة، وهذا لا يخدم قضية المقاومة.. ولا يساهم بتحرير الجولان.. يجب إيقاف كل ذلك، ومن الضروري وضع حد وتقليم أظافر المحتكرين والجشعين الذين لا يشبعون.. البعض يضع مليون ليرة على طاولة مفتوحة.. بينما الفقير لا يملك مالاً حتى يتزوج.

• أخيراً. كيف أحوالك الصحية هذه الأيام؟

منذ ست سنوات وأنا أعاني..أجريت عمليات كبرى في مختلف أنحاء جسمي..

• أهي من آثار السجن والتعذيب؟

في يوم الأرض سنة 1976 انتفضنا في المعتقل فتعرضت لضرب مبرح.. واشتبكنا مع البوليس، وحين خرجت من المعتقل أجريت عمليتين في الاتحاد السوفييتي وأربع عمليات في سورية.. ومنذ ست سنوات وأنا مقعد، لكن كل كياني مع أهلي، وأتطلع بشوق إلى اليوم الذي سيعود الجولان محرراً من رجس الصهاينة..

وقرأت في المعتقل 1280 كتاباً، وتعلمت الرسم وأنجزت موضوعاً ضخماً عن الصهيونية، وكتبت مذكراتي (مذكرات أسير عربي).. رغم ظروف المعتقل الصعبة والتي لا تحتمل إلا بالإرادة الصلبة والعزيمة والإيمان بعدالة القضية.

أنا مريض لكن لا دواء يشفيني من دائي غير اتفاق العرب، وألا يكذبوا على بعضهم، عندها سأعود إلى الحياة من جديد، وسأشفى من كل عللي وأمراضي.. هذا هو دوائي..

■■

الثورة السورية الكبرى.. عبَّدت درب الجلاء

◄ يوسف البني

اجتاحت قوات الانتداب الفرنسي، الساحل السوري في عام 1918، ولاقت مقاومة شديدة، بقيادة الشيخ صالح العلي. ولكنها استمرت بالتقدم جنوباً لاحتلال باقي المناطق السورية، وبتاريخ 24 تموز من عام 1920، دخلت إلى دمشق بعد معركة ميسلون التي استشهد فيها القائد البطل يوسف العظمة. في ذلك الوقت كان سلطان الأطرش قد جهز قوات كبيرة لملاقاة الفرنسيين في ميسلون، لكنه وصل متأخراً، بعد انكسار الجيش العربي، واستشهاد القائد يوسف العظمة.

في عام 1921 عمدت فرنسا لتقسيم سورية إلى دويلات وأقاليم ذات حكم محلي، ولكن الشخصيات الوطنية عارضت هذا الإجراء، ورفضت التقسيم.

في 7 تموز 1922 داهم الفرنسيون دار سلطان الأطرش، واعتقلوا أدهم خنجر، المناضل الوطني الذي احتمى به هرباً من الفرنسيين، بعد اشتراكه في محاولة اغتيال الجنرال الفرنسي غورو، بإطلاق النار عليه عند جسر بنات يعقوب.

على إثر ذلك جهز سلطان الأطرش قوة كبيرة، وحاصر الحامية الفرنسية في قلعة السويداء، من ثلاث جهات، واشتبك مع الفرنسيين في معركة تل الحديد عام 1922، أبيدت فيها فرقة الضابط بوكسان، وتم تدمير أربع مصفحات، وأسر ستة جنود فرنسيين، فعمدت فرنسا لمحاصرة السويداء ولجأت إلى الخديعة، حيث وافقت على إطلاق سراح أدهم خنجر مقابل الجنود الفرنسيين الستة، وبعد استلامهم نكثت بالوعد، وأرسلت أدهم خنجر إلى الإعدام في بيروت، وبدأ الطيران الفرنسي قصف مراكز الثوار لفك الحصار حول القلعة، ودمرت منزل سلطان الأطرش، وجعلته ملعباً لكرة القدم. لجأ سلطان الأطرش والثوار مؤقتاً إلى الأردن، لمدة سنتين عمل خلالهما على شحذ الهمم وجمع الرجال لمقاتلة الفرنسيين، فعاد إلى الجبل وقد اكتسب شعبية هائلة.

انطلقت الثورة من جبل العرب، لتشمل سورية كلها وجزءاً من جبل لبنان، بعد أن تنقل سلطان بين قرى الجبل يحرض الأهالي على الثورة ضد الفرنسيين، ويستثير النخوات. وكانت أولى القرى التي استجابت لنداء الشرف والنخوة هي قرية امتان، التي رفعت أول بيرق في الثورة، في 20 تموز 1925. وعلمت فرنسا بوجود سلطان الأطرش في امتان، فأرسلت طائراتها لقصف القرية، وكانت أولى عمليات الثورة العسكرية، إسقاط طائرتين فرنسيتين، إحداهما وقعت قرب امتان، وتم أسر طيارها.

تجمع الثوار وهاجموا الحامية الفرنسية الموجودة في قلعة صلخد، في 20 تموز 1925 وأحرقوا دار البعثة الفرنسية. وفي اليوم نفسه انطلقت حملة فرنسية بقيادة القائد الفرنسي «نورمان»، الذي استخف بقدرات الثوار، واتجه إلى قرية الكفر وأمر جنوده بالتمركز حول نبعها، وهدد بالقبض على سلطان وأعوانه.

باغَتَ الثوارُ الحملةَ الفرنسية، وتفاجأ الجنود، فلم يستطيعوا الوصول إلى أسلحتهم الثقيلة، ولم تدم المعركة أكثر من نصف ساعة، حيث بدأ القتال بالسلاح الأبيض، ودخل الثوار بين الفرنسيين، وقُتل «نورمان»، وأبيدت الحملة كلها تقريباً. وكانت خسائر الثوار في معركة الكفر 54 شهيداً، وتقول المراجع الفرنسية أن 172 جندياً فرنسياً قتلوا، ولكن الحقيقة أن الخسائر كانت أكثر من ذلك بكثير وتقدر بعدة آلاف.

- بتاريخ 23 آب عام 1925 أعلن سلطان الأطرش الثورة رسمياً ضد الفرنسيين، ووجه بيان الثورة السورية الكبرى، الذي جاء فيه:

«إلى السلاح .. إلى السلاح..

يا أحفاد العرب الأمجاد، هذا يوم ينفع المجاهدين فيه جهادهم، والعاملين في سبيل الحرية والاستقلال عملهم، فلننهض من رقادنا ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي عن سماء بلادنا، لقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نجاهد في سبيل الحرية والاستقلال، فلنستأنف جهادنا المشروع بالسيف بعد أن سكت القلم، ولا يضيع حق وراءه مطالب.

أيها العرب السوريون: لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يعطى، فلنأخذ حقنا بحد سيوفنا، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة.

أيها العرب السوريون: تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهداءكم، وتذكروا أن يد الله مع الجماعة، وأن الأمم الناهضة المتحدة لا تنالها يد البغي. لقد نهب المستعمرون أموالنا، واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد، وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات، وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير، وحرية التجارة والسفر في بلادنا وأقاليمنا.

فإلى السلاح أيها الوطنيون.

إلى السلاح تحقيقاً لأماني البلاد المقدسة.

إلى السلاح بعدما سلب الأجنبي حقوقكم، واستعبد بلادكم، ونقض عهودكم، ولم يحافظ على شرف الوعود الرسمية.

نحن نبرأ إلى الله من مسؤولية سفك الدماء، ونعتبر المستعمرين مسؤولين مباشرة عن الفتنة.

إلى السلاح أيها الوطنيون ولنغسل إهانة الأمة بدم النخوة والبطولة. إن حربنا اليوم هي حرب مقدسة ومطالبنا هي:

1 ـ وحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية، عربية واحدة مستقلة استقلالاً كاملاً.

2 ـ قيام حكومة شعبية...

3 ـ سحب القوات المحتلة من البلاد السورية، وتأليف جيش وطني لصيانة الأمن.

4 ـ تأييد مبدأ الثورة الفرنسية.

إلى السلاح.. ولنكتب مطالبنا هذه بدمائنا الطاهرة، كما كتبها أجدادنا من قبلنا.

إلى السلاح والله معنا، ولتحيا سورية العربية حرة مستقلة.

فانضمت باقي المدن السورية إلى الثورة بقيادة عدد من الأبطال المجاهدين، مثل ابراهيم هنانو وحسن الخراط ومحمد الأشمر وصالح العلي، وتساعد ثوار الجبل ونسقوا عملياتهم مع ثوار الغوطة في دمشق. كما شارك أبناء الجزيرة، من كرد وعرب، بالتصدي لجحافل الاستعمار، وأطلق «محو إيبش» الرصاصة الأولى للثورة في الجزيرة، وقد أردى الكرد في وقعة «بياندور» الضابط الفرنسي «روغان» قتيلاً.

وخاض الثوار في الجبل الكثير من المعارك الظافرة ضد الفرنسيين، كالمزرعة وصلخد والمسيفرة وغيرها.

هذه الثورة العامة والمعارك الكبيرة زعزعت بشكل كبير سياسة الفرنسيين في سورية، ودامت حتى نهاية عام 1928، وكان عدد شهدائها، كما جاء في كتاب (قبسات في جبل العرب، والثورة السورية الكبرى)، كما يلي: 311 شهيداً في حلب وإدلب، 331 في اللاذقية وطرطوس والساحل، 731 في دمشق والغوطتين، 150 شهيداً في حماة، 250 في حمص والنبك والقلمون، 71 في دير الزور والجزيرة والبوكمال، 34 في درعا، 28 في حامية البرلمان، 2064 في جبل العرب، 275 في إقليم البلان وراشيا ومجدل شمس والقرى التي حولها، أي بما مجموعه 4245 شهيداً.

- وقد تحققت خلال الثورة انتصارات كبرى، وقد أطلق سلطان الأطرش، قبل ذلك، البيان الثالث للثورة السورية الكبرى، وجاء فيه:

«يا بني وطني: لا تنافس في الأهواء ولا خصومات، ولا أحقاد طائفية بعد اليوم، إنما نحن أمة عربية سورية، أمة مستضعفة قوية في الحق، قد انتبهت إلى المطالبة بحقها المهتضم، أمة عظيمة التاريخ نبيلة المقاصد، قد نهضت تريد الحياة، والحياة حق طبيعي وشرعي لجميع الأمم، وقد قسمها الاستعمار الأجنبي، فوحدتها مبادئ حقوق الإنسان وأعلام الحرية والمساواة والإخاء.

نعم ليس هناك درزي وسني وعلوي وشيعي ومسيحي، ليس هناك إلا أبناء أمة واحدة، وتقاليد واحدة ومصالح واحدة، ليس هناك إلا عرب سوريون.

يا بني الوطن: ليس لكم بعد الآن، على اختلاف المذاهب والفئات، إلا عدو واحد، هو الحكم العسكري الجائر والاستعمار الأجنبي. فانفروا إلى إنقاذ البلاد من أوضاعها السيئة، وارفعوا علم الاتحاد والتضامن والتضحية. إن حركتنا اليوم هي حركة مقدسة غرضها المطالبة بالحرية والاستقلال، وضمان حقوق البلاد، على مبدأ سيادة الأمة. فاتحدوا على اختلاف المذاهب والفئات.

إن قائد جيوش الثورة السورية المقدسة، يطلب إلى كل العرب السوريين:

1 ـ إعلان الإخاء الوطني بين الطوائف كافة.

2 ـ قيام الأحياء (الحارات) في كل مدينة، بصيانة الأمن الداخلي، كل بحسب جهته، عند دخول جيوش الثورة الوطنية، وانهزام المستعمرين.

3 ـ تأليف دوريات ومخافر وطنية، يترأسها المخلصون المحترمون من الأمة، لتأسيس الاتصال الداخلي، ولحفظ الأمن وصيانة الأموال ومنع التعدي.

4 ـ إرسال قوة محلية من المتطوعين، إلى خارج المدينة أو القرية، لاستقبال كتائب الثوار الوطنيين بالأهازيج الحماسية، عند وصولهم. باعتبار جميع أفراد الأمة جيشاً واحداً لهذه الثورة المقدسة.

هذه التعليمات يجب أن يتبعها الشعب العربي السوري، في المدن والقرى، تأييداً للأخوّة القومية، والثورية الوطنية، ولتحيا سورية حرة مستقلة.

أصبح الفرنسيون على قناعة تامة، بأن الشعب السوري لن يرضخ، وتوالت الضغوط على فرنسا واستمر النضال إلى أن تم الاستقلال الكامل والجلاء عام 1946.

youssef@kassioun.org

د. حيان سلمان لـ«قاسيون»: المطلوب دور فعال للقطاع العام

ليشعر المحتكرون بأن هناك جهة أخرى ساهرة على تأمين السلع بالنوعية والكمية والسعر المدروس

◄ حاوره: يوسف البني

موجة الغلاء الفاحشة التي تجتاح الأسواق السورية، بلغت حداً غير مسبوق في التوحش والشراهة، وقضّت راحة المواطن السوري، وصار عنوانها الوحيد: انعدام الإحساس بالأمن الغذائي والمعيشي. ونحن في «قاسيون» وقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن، وعن لقمة العيش الحرة الكريمة، فقد تساءلنا عن أسباب هذه الأزمة والعوامل المؤثرة فيها والخالقة لها. من هذا المنطلق كان لنا هذا الحوار، مع الدكتور الاقتصادي حيان سلمان، الذي أجاب عن أسئلتنا بما يلي:

● إن موجة الغلاء المتوحشة في سورية لم يسبق لها مثيل، هل هي طبيعية ومرتبطة بالغلاء العالمي فقط أم أن هناك أسباباً أخرى داخلية خاصة بسورية؟!

ـ إن موجة الغلاء التي تجتاح الأسواق السورية، وترافقت مع ارتفاع كبير في الأسعار غير متوقع، ووصلت الزيادة في أسعار بعض المواد إلى أكثر من 50 ٪ من سعرها، وانعكست بشكل مباشر على القدرة الشرائية لليرة السورية، وعلى أصحاب الدخل المحدود، وعلى الفئات الفقيرة، وبالتالي لو ناقشنا الأسباب فبرأيي أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين: أسباب داخلية، وأسباب خارجية، أما الأسباب الخارجية فقد عُرف أن الدول الغنية، تسعى دائماً إلى امتصاص الفوائض النقدية في الدول النامية، عن طريق التضخم، وهو ما يدعى بالتضخم المستورد، فقد حصل ارتفاع في أسعار بعض السلع المصدرة، ويمكن للكثير من الدول، إذا أرادت أن تتلافى هذه الارتفاعات في الأسعار، عليها أن تسعى إلى تأمين البدائل. فقد وصل إجمالي المستوردات إلى أكثر من 80 ٪ من السلع التحويلية، ونحن نملك كل المقومات للتعويض عن هذه السلع، من خلال تصنيع موادنا الأولية. وبمقدار ما نقوم بتصنيع المواد المتاحة، خاصة ونحن ننتج بحدود 5 مليون طن من الحبوب، و3 مليون طن من الخضار الفواكه، و1.5 مليون طن من الشوندر وغيره، أقول بمقدار ما نقوم بتصنيع هذه المواد، نقلل التبعية للخارج، وتصنيع هذه المواد محلياً ينعكس على انخفاض الأسعار في بلدنا من جهة، إضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين الميزان التجاري، وتأمين الأمن الغذائي والاقتصادي إلخ... لو قمنا بدراسة اقتصادية فقط للمنطقة الشرقية التي تعتبر المورد والمخزون الإستراتيجي، حيث أنها من أكثر المناطق التي تكثر فيها البطالة، فإذا ما قمنا بتصنيع المواد الأولية المتاحة فيها، سواء في القطاع الزراعي أو الحيواني، فإننا حينئذ سنمتص البطالة ونؤمن الاكتفاء الذاتي، ويمكن أن نقلل المستوردات، وأن نضع آلية لكبح جماح التضخم. أنا لا أنكر دور العوامل الخارجية، ولكن العوامل الخارجية عندما تؤثر في دولة ما، من ناحية الأسعار، فإنها تترافق عادة بزيادة الدخول.

> **بمقدار ما نقوم بتصنيع المواد المتاحة، نقلل التبعية للخارج**
>
> **مهمة السياسات الاقتصادية إيجاد تناغم بين الطرفين النقيضين «المنتج والمستهلك»**

● ما مدى تأثرنا بهذا العامل الخارجي، بنسبة مئوية محددة ؟!

ـ حسب الدراسات، العوامل الخارجية تؤثر بحدود الـ 55 ٪ من التضخم، لكن برأيي، هذا الرقم إذا ما أسقط على الواقع السوري، سيكون كبيراً جداً، لأسباب كثيرة، وهي أن حركة الأسواق تشهد ارتفاعاً في أسعار السلع ذات المنشأ الداخلي، الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون، السلة السلعية كلها تعرضت إلى ارتفاع كبير في الأسعار، والحكمة الاقتصادية هي بوضع حد للتأثيرات السلبية للتضخم الخارجي، على الأسواق الداخلية، بمقدار ما أضع خططاً لوقف جماح التضخم الخارجي، وعدم انعكاسه على الداخل، بمقدار ما تكون الحكمة الاقتصادية صحيحة، وأحافظ على الليرة السورية التي تعتبر أحد شعارات الوطن، فأية إساءة لليرة السورية، هي إساءة للحركة الاقتصادية الوطنية، أنا من المؤمنين بأن قضية ارتفاع الأسعار الخارجية، تؤثر بشكل مباشر على الأسعار في الداخل، لكن ليس بهذا الشكل، لا يسمح لنا أن نعزو الارتفاعات السعرية كافة إلى العوامل الخارجية.

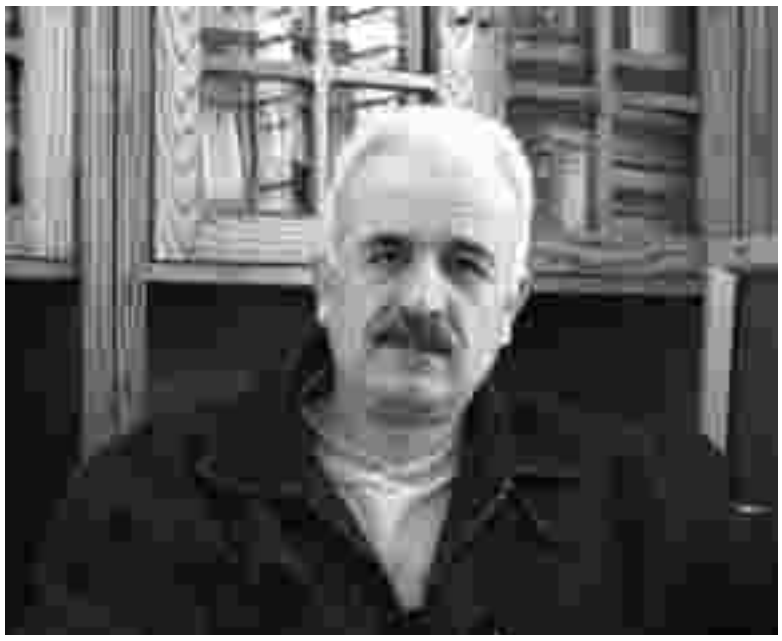

● وما هي العوامل الداخلية المولدة لموجة الغلاء هذه؟!

ـ سنبحث عن العوامل الداخلية لارتفاع الأسعار، وللتنويه هنا، ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم، ارتفاع الأسعار هو فقط أحد مظاهر التضخم. فلو تأملت حركة الأسواق، وهي (ترمومتر) الاقتصاد، وأنا أبحث هنا عن السعر العادل.

● وما هو السعر العادل؟!

ـ هو السعر الذي يقيِّم اجتماعياً، وفق مفهوم نظرية القيمة، والذي يساوي التكلفة زائد هامش ربح محدد، ويحقق الربحية الوطنية، فهل من المعقول أن يصل سعر كيلوغرام البندورة إلى 55 ليرة سورية؟! ولو عدت إلى الفلاح المنتج، كم يتقاضى هذا الفلاح من سعر البندورة؟ أنا متأكد أنه لا يتقاضى نصف هذا المبلغ! وهل من المعقول أن يصل سعر كيلو الرز إلى 80 ل.س؟! السلّة الغذائية يجب أن تُدرس وفق ما يدعى بالخريطة التسويقية، التي تعني أن أقوم بدراسة الفجوة التسويقية الموجودة في السوق، وأكلف الجهات العامة، ممثلة بمؤسسة التجارة الخارجية، أو بمؤسسة الخزن والتبريد، لتقوم بتأمين هذه الاحتياجات وفق خطة عملية، فالسوق لا يضبط بالأمنيات. السوق يضبط بآلية اقتصادية، ليشعر المحتكرون بأن هناك جهة أخرى، ساهرة على تأمين السلع، بالنوعية والكمية والسعر المدروس.

● وهذا الدور من الذي يجب أن يقوم به؟!

ـ هذا الدور هو للقطاع العام وللجمعيات التعاونية، وللقطاع الخاص أيضاً بنسبة محددة. إن تضخم الأرباح لا يتم بزيادة الأسعار، بل بزيادة المبيعات، إذا زادت المبيعات وبأرباح قليلة أفضل من قلة المبيعات وبأرباح كبيرة. نحن الآن في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي، إذا طبق تطبيقاً صحيحاً، كفيل بحل هذه الإشكالية. فما المشكلة إذا كلفت مؤسسة التجارة الخارجية بالأسمنت؟! نحن ننتج من الأسمنت بحدود 6 مليون طن سنوياً، ونحتاج في السوق إلى 8 مليون طن، هنا تم تحديد الفجوة التسويقية: 8-6=2 مليون طن. أكلف مؤسسة التجارة الخارجية باستيراد 2 مليون طن، القاعدة الاقتصادية تقول ذلك: العرض= الطلب، يعني أن هناك توازناً في الأسعار. العرض أكبر من الطلب يعني انخفاض السعر، العرض أقل من الطلب، هناك ارتفاع في الأسعار. إذاً فنقطة البداية التي يجب أن أنطلق منها، للمحافظة على توازن الأسعار، بإيجاد الخريطة التسويقية، على مبدأ الخريطة الاستثمارية نفسها.

● إذاً ما حجم مسؤولية السياسات الاقتصادية الحكومية، عن الغلاء وارتفاع الأسعار؟!

ـ أنا بصدد أن أعلل هذه الظاهرة، وأضع الحلول لها، هذه مسؤولية الجميع، لكن الذي يضطلع بهذه المسؤولية أكثر، السياسات الاقتصادية التي هي على تماس مباشر مع الطرفين الأساسيين، (المنتج والمستهلك)، طلبات المنتج معروفة، فهو يريد تحقيق أرباح، وكذلك طلب المستهلك الذي يريد الحصول على السلعة بسعر رخيص. مهمة السياسات الاقتصادية إيجاد تناغم بين هذين الطرفين المتناقضين.

● وكيف نخرج من هذا التناقض؟!

ـ أن أجعل المواد تنساب بشكل نظامي إلى السوق، وبسعر مقبول، يتضمن التكلفة + الهامش الربحي. وعندما تزداد المبيعات، فإن المنتجين والمستوردين لن يفكروا بظاهرة الاحتكار، التي هي السبب الرئيس في ظاهرة الغلاء، وهذا ما أكدته جميع التجارب الاقتصادية. هذه الفعلية الفوضوية يجب إعادة النظر بها. هنا نقطة هامة: فكل منتج مستهلك ولكن ليس كل مستهلك منتجاً. لا نحصل على توازن في السوق، إلا إذا كان هناك توازن بين المنتجين والمستهلكين، الدورة الاقتصادية تبدأ من الإنتاج لا من الاستهلاك. أطلب من القطاع العام والخاص والمشترك، أن يعملوا جميعاً على أرضية واحدة، فعندما يشعر المحتكر أو المنتج أن هناك سلعة تنافسه، سيضطر إلى تخفيض سعره، لأنه لا فائدة من الإنتاج، إذا لم يُسوَّق، أما إذا كان وحيداً في الساحة، فسيتاح له إمكانية التحكم بتحديد السعر الذي يناسبه. أدعو إلى إجراءات اقتصادية حاسمة، إلى زيادة نقاط التقاطع بين المنتج والمستهلك، ودخول القطاع العام كمنافس حقيقي بكل معنى الكلمة.

في مقال لي بعنوان (السفاح الاقتصادي)، جوهره أن أمريكا فرّغت مستشاراً اقتصادياً لديها، وهو عميد في المخابرات الأمريكية، وأرسلته إلى كثير من الدول لإثارة مشكلة اقتصادية، في هذه الدول، ويعترف في كتاب مذكراته، أن هدفه ربط ثروات هذه البلدان النامية (غواتيمالا وبعض الدول الأفريقية)، بالدورة الاقتصادية الأمريكية، ويقول الكتاب: إن السفاحين الأمريكيين بنوا أكبر إمبراطورية اقتصادية في الوجود، التضخم المستورد موجود، والمطلوب منا الوقوف ضده، لأنه يدمر مرافقنا الإنتاجية ومرافقنا الاستهلاكية، أما المواد ذات الإنتاج الداخلي، إذا لم يستفد من ارتفاعاتها المنتجون الحقيقيون، لا فائدة من زيادة أسعارها، هناك فئة قليلة محتكرة، تمتص تعب وعرق العمال والفلاحين، وعليَّ أن أضع حداً لممارساتها، من خلال تدخل القطاع العام، الذي يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على القوى الشرائية، وعلى كرامة الليرة السورية.

youssef@kassioun.org ■

د.نبيل مرزوق لـ«قاسيون»:

على الحكومة أن تتَّعظ وتتعلَّم من تجارب الآخرين

◄ حاوره: جهاد أسعد محمد

أجرت «قاسيون» حواراً مع د. نبيل مرزوق، حول موجة ارتفاعات الأسعار الأخيرة التي ضربت الأسواق السورية، وطالت جميع السلع والمواد..

● د. نبيل، ما أسباب موجة الغلاء الأخيرة التي تضرب السوق السورية؟

لاشك أن هناك موجة غلاء على المستوى العالمي، وهذه الموجة طالت بشكل خاص المنتجات الغذائية، حيث ارتفعت أسعارها بشكل كبير خلال هذا العام والعام الفائت، وتأثر سورية بها هو أمر طبيعي نتيجة الاندماج المتزايد مع السوق العالمية، والموقف الذي أعلنته الحكومة منذ البداية بعدم تدخلها في آليات السوق، وترك هذه الآليات حرة تعمل وفق قواعدها الخاصة. هذا الأمر يعني بأننا كلما ازددنا التصاقاً واندماجاً بالسوق المعولم الخارجي، تأثرنا أكثر بهذا السوق وبتحولاته.

● أين الجزء العالمي من الأزمة وما نسبته، وما نسبة المحلي؟

لا يمكن تحديد نسبة محددة للتأثر بالسوق العالمية. دائماً كان هناك سياسات وضوابط للحد من هذا التأثير، في الفترة السابقة كانت هناك تدخلات مباشرة من الدولة مثلاً: عندما تقوم الدولة نفسها بتحديد أسعار المنتجات أو بعض السلع كالرز والسكر، وتقوم بتأمين هذه المواد للسوق المحلية، وتفرض بيعها وتوزيعها بأسعار محددة، فهي تضمن عدم تأثر أسعار هذه المواد بالتحولات في السوق العالمية، ولكن عندما تجعل هذه المواد تحت رحمة المستوردين عندها سيفرضون أسعارهم، خاصة وأن سوقنا هي سوق غير مكتملة، وليس فيها منافسة حقيقية، ويغلب عليها الطابع الاحتكاري.. إذ هناك قلة تحتكر مجمل السوق السوري.. هناك عدد محدود من المستوردين للسكر، وعدد آخر للرز.. إلخ.. لقد أبدلنا احتكار الدولة باحتكار بعض الأفراد، وبالتالي راح المجتمع يتحمل هذه النتائج.

● هناك مجموعة من السلع ارتفعت أسعارها نتيجة الفوضى الموجودة في السوق، ولكن بعضها ارتفع بشكل مفتعل، ما الحدود بين «العفوي» و«المفتعل» في سوقنا المحلية حالياً؟

السوق الداخلية بلا رقابة ولا ضوابط، لا من الحكومة ولا من منظمات المجتمع الأهلي، وليس هناك دور فعلي لمنظمات حماية المستهلك.. كما لا توجد اتحادات للمنتجين. السوق والمجتمع السوري واقعان تحت رحمة المحتكرين.. مجموعة من الأفراد لا ترغب الحكومة على ما يبدو بالحد من نفوذهم ودورهم الاحتكاري.

● كيف ترى الحل لهذه الموجة المستمرة من الارتفاعات المتتالية التي باتت عنواناً دائماً للأسواق السورية؟

هذه الموجة ليست آنية فقط. الموجة وجدت مؤخراً وللأسف فإنها ستستمر، وستزداد خلال الفترة القادمة. وهناك اتجاه لدى الدول الرأسمالية المتقدمة لزعزعة هذا الاستقرار على الصعيد العالمي، وإنهاك الدول النامية والفقيرة لإخضاعها بشكل كامل لسياساتها.. ومن هنا تأتي مسألة التركيز على الغذاء والمواد الأساسية. وكما نعلم أن مسألة النفط وعلى الصعيد العالمي ليست قصوراً في العرض، إنما لها علاقة بالوضع السياسي العام، ودور المضاربين على المستوى العالمي من الشركات الكبرى العملاقة..

وهذه الشركات دخلت مضمار المضاربة بالنسبة للسلع والمواد الغذائية نتيجة تحرير هذه المواد والسلع في معظم دول العالم. واتجهت باتجاه اقتصاد (حرية السوق).

من جهة أخرى هناك دول ومنها سورية ألغت الضوابط التي كانت تضعها وكانت تحكم توزيع المواد الأساسية والغذائية، وأصبحت هذه المواد عرضة للهزات الكبيرة.. إن الشركات الكبرى والمضاربة بدأت تضارب على هذه السلع التي فقدت كل حماية كانت تفرضها الدول عليها سابقاً.

الدول الكبرى تعمد إلى مضاعفة هذه الأزمة. مثال ذلك: هناك اتجاه متزايد لتحويل جزء كبير من إنتاج الحبوب العالمي لمواد استخراج النفط الحيوي.. هذا التحويل يتم على حساب عرض المواد الغذائية، وعلى حساب سحب كميات كبيرة من هذه المواد من السوق، وافتعال أزمة غير موجودة أصلاً.. وهناك زيادة في الطلب العالمي بالنسبة للأعلاف. جزء كبير من الحبوب يوجه إلى الحيوانات في الدول الصناعية الكبرى... هذا الطلب المتزايد على العلف والوقود الحيوي يخلق أزمة، والمستهلك الرئيسي هو الولايات المتحدة والدول الرأسمالية.

● بالنسبة لنا في سورية، ما السبيل لإيقاف هذه الموجة المتزايدة التي تنهك الناس، وتتسبب لهم بقلق كبير وشعور متزايد بعدم الاستقرار؟

السبيل هو اتعاظ الحكومة، ورؤيتها بعين صافية ودقيقة لتجارب العالم وما يحصل في دول أخرى.. هناك 37 دولة نامية معرضة لأزمات حقيقية. هل تريد هذه الحكومة زج سورية في أزمة فعلية بهذا الاتجاه؟

إذا شاءت الحكومة السورية أن تجنب البلاد من كارثة حقيقية، فما عليها غير العودة إلى السوق وتفرض ضوابطها. مثلاً: مصر العضو في منظمة التجارة العالمية والشريك مع الاتحاد الأوربي منعت التصدير للأرز رغم مخالفة ذلك لقوانين واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وفرضت قيوداً على تجارة المواد الغذائية لتتجنب كارثة اجتماعية، وهناك عدة دول قامت بإجراءات مماثلة منعاً لتفاقم الأزمة الاقتصادية لديها..

إذاً، على الحكومة قبل أن تقدم على خطوة التحرير الكامل نعتقد أنه يجب عليها أن ترى ماذا يحدث في الدول الأخرى...

mjihad@kassioun.org ■

الدولة المذعورة..!

◄ عبد الله السناوي

الصور-وحدها- تكشف عمق الأزمة التي تواجه الدولة المصرية بلا غطاء سياسي أو مسحة شرعية، ولعلها من المرات النادرة في تاريخنا الحديث التي تتدهور فيها صورة الدولة إلى حدود تقارب صورة الاحتلال- وهذه مأساة بحد ذاتها، منذرة بما هو أفدح وأخطر، وليس بوسع أحد أن يتوقع-جازماً- ما يمكن أن تندفع إليه الأحداث، ولكن عوامل الانفجار تلوح في الأفق، وتبدو الأرضية الاجتماعية مهيأة له بدواعي اليأس والإحباط، وغياب الأمل في أي تغيير سلمي، والمحرض الرئيسي على الانفجار سياسات نظام الحكم الحالي وما آلت إليه من فشل بدا صريحاً وجلياً في طوابير الخبز ولحوم الحمير النافقة وارتفاعات الأسعار بصورة خطيرة تدفع لمجاعة عامة، وأن يرفق ذلك كله تغول في «الحلول الأمنية» واستبعاد أية حلول سياسية تعمل على مراجعة السياسات والخيارات، وتلا في انسداد يكاد أن يكون شاملاً في القنوات السياسية والاجتماعية.

ومن السيناريوهات المرجحة أن نجد أنفسنا أمام «يناير جديد»، أو مظاهرات جوع مليونية، تغيب عنها قوى سياسية مؤثرة تحكم مطالبها وتقود حركتها، فقد جرى شبه تعقيم للبلاد من السياسة، بتزوير الإصلاح السياسي والدستوري، وتمديد «الطوارئ» باسم «قانون مكافحة الإرهاب»، وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات العامة، وإحالة الأخيرة إلى «كوميديا هابطة» البطل الأول فيها الأمن، بحيث تمكن حزبه الذي يترأسه رأس الدولة من حصد أكثر من «99 ٪» من مقاعد المحليات(...)

الدولة المذعورة لم تستخلص النتائج الحقيقية من أحداث المحلة وما جرى بعدها، وأخذت تتكل وتضرب وتعتقل وتصطنع القضايا مثل اتهام جورج إسحاق مع اثنين آخرين، أحدهما مسيحي، بالدعوة للإضراب والتخريب، مع اتهام الإخوان المسلمين -في ذات الوقت- بذات التهم، رغم أنهم ناهضوا الإضراب، وربما لم يتوقعوا أن ينجح وأن يؤثر وأن يستقطب مشاعر الرأي العام.

وبدا في المشهد الذي تلا الأحداث العاصفة في المحلة أن الدولة المذعورة، التي لا تريد أن تصدق أن مجتمعها يئس منها وأخذ يبادلها الكراهية ويمزق صور رموزها، تحرص بعض منابرها الإعلامية على الحريات العامة، وبدا الشعار: «اضرب.. اسحل.. اعتقل.. صادر»، وهذه هيستيريا تؤذي نظام الحكم قبل أي طرف آخر، فالناس ضجرة فعلاً، ويائسة حقاً، ولا تصدق التصريحات الرسمية، ومتأهبة للمشاركة في أي انفجار قادم، أياً كانت النتائج، فلا أحد يطلب من جائع أن يكون حكيماً، أو ألا يخرج للشارع حاملاً سيفه، وهذه مسئولية حكم أفقر الأغلبية الساحقة من شعبه، بينما قطاعات محدودة أخرى تحظى بالثروة والسلطة ومتع الحياة بصورة مترفة لم يسبق لها مثيل في التاريخ المصري كله.

وهذا يعني- في أية قراءة سياسية جادة- أن الشعب المصري شريك رئيسي في التحريض على الحركة إضراباً أو انفجاراً، وأن التذمر الواسع هو الأرضية الاجتماعية لما جرى أو سوف يجري من أحداث عاصفة خلال عام 2008. وأن الدولة المذعورة تساهم بدورها في دفع الأمور إلى منتهاها.

(..) فهذه الدولة، بأزمة الثقة مع مجتمعها، تندفع لـ«الحلول الأمنية»، وتغييب السياسة، ومحاصرة الأحزاب، أو إلى تكرار ما حدث في المحلة من مواجهات مفتوحة دوت فيها طلقات رصاص حي من قوات الأمن، قتلى ومصابون (كبل معظمهم إلى الأسرّة في المشافي -قاسيون)، حرائق وسلب ونهب على نطاق واسع هناك من يعتقد أن للأمن يداً فيها لتسويغ إرهاب الدولة ضد مواطنيها، ولو أنك لم تكن تعرف أن الصور التقطت في مدينة المحلة، قلعة الصناعة المصرية، فربما خيّل إليك أنها من أرشيف غزة أو الفلوجة، ولا يعقل في دولة لديها الحد الأدنى من الرشد أن تضع أمنها في مواجهة مجتمعها، دون أن تكون هناك وسائل سياسية تسمح بمراجعة الخيارات التي أدت إلى الفشل، والإمعان فيه إلى حد تحلل مؤسسات الدولة والروح العامة فيها. والخطير أن اللغة الأمنية ذاتها التي استخدمت في أحداث «يناير» أو «سبتمبر» تستخدم الآن على نطاق واسع في افتتاحيات الصحف الرسمية، من استهانة بالغضب الشعبي ودلالاته، كأنه لم تكن هناك رسائل سياسية في أحداث المحلة، كاشفة لعمق الأزمة في المجتمع كله، وتكاد تلك الصحف أن تستعيد مصطلحات الرئيس السابق أنور السادات في وصف أحداث (1977) بأنها: «انتفاضة حرامية»، وأن المشاركين فيها مجموعة من «البلطجية» ذوي الأغراض المشبوهة، وقد تكون هناك أعمال بلطجة قد حدثت فعلاً، للشرطة دور فيها، أو لصبية الأحياء الأكثر فقراً ويأساً، ولكن العنف البادي الذي طال منشآت عامة وخاصة، هو من جراء تجريم الإضراب السلمي والاستخفاف بحقوق الناس ومطالبهم المشروعة.

(..) أن وضع الأمن في مواجهة مجتمعه، ودفعه لارتكاب جرائم منظمة ضد مواطنيه، يسحب من الأمن دوره واعتباره، فلا أمن بلا سياسة، ولعله قد تناهى إلى مسامع الرئيس ما تقوله -علناً الآن على شاشات الفضائيات- قيادات أمنية سابقة من أن «الأمن شايل الشيلة»، أو ما تردده قيادات حالية في كواليسها من أنها غير مستعدة للمضي في مجزرة محتملة مع مجتمعها لصالح ديناصورات لجنة السياسات، وهذه من علامات أزمة الشرعية عندما تستحكم، أو من مقدمات النهاية المؤكدة، فالدول تحميها مجتمعاتها وقواعد القبول العام بسلطتها، والمعنى في كل ذلك يتجاوز «الأمن» إلى «السياسة». وقد بدا واضحاً -من الرئاسة إلى الحكومة إلى الوطني ولجنة سياساته ومشروعات التوريث فيه والصحافة الرسمية- أن الأزمة عميقة، والأداء السياسي متهافت، والأحداث مباغتة ورد الفعل عليها لا يتجاوز الحسابات الأمنية المباشرة، غير أن الصدمة، وحدث (6) أبريل من الأحداث الكبرى الكاشفة، قد تدفع لإزاحة حكومة نظيف، ولكن تلك الإزاحة الوشيكة لا قيمة ولا اعتبار لها ما لم ترتبط بإعادة نظر جذرية في توجهات الحكم والسياسات التي أدت إلى الكارثة، وهذه هي المسألة الحقيقية، فقد تعتقد بعض الأطراف في لجنة السياسات وما حولها أن إزاحة نظيف، مع الإبقاء على ذات التوجهات العامة، هو نوع من إدارة الأزمة يسمح بتسكينها أو تجاوز احتمال نجاح إضراب متوقع في (4) مايو، والرهان -هنا- أن مثل هذا التسكين قد يزكيه انخفاض محدود في أسعار بعض السلع الرئيسية مثل «الأرز»، أو تحسن ملحوظ في توفير الخبز المدعوم، مع حملة اعتقالات، وربما تلفيق قضايا لبعض النشطاء السياسيين، بتهم التحريض على العنف والتخريب.

وهذا كله تفكير يدور حول الاعتبارات الأمنية أو الآنية، غير مدرك لحقيقة ما جرى يوم (6) أبريل وعمق الأزمة في بنية النظام، وهو يوم له ما بعده، غير أن أحداً لا يعرف ما قد يحدث في اليوم التالي، فمقدمات الانفجار بيئتها الاجتماعية جاهزة للاشتعال، والدولة المذعورة تدفع إليه، وتلوح- الآن في الأفق القريب- بشائره ومخاوفه وسط سحب داكنة.

● «العربي» المصرية

مشروع إسرائيلي أمريكي في «الجولان المحتل»

اتفقت شركة المياه الإسرائيلية «مي غولان» وشركة الطاقة الأمريكية AES، على إقامة مشروع مشترك بقيمة 600 مليون دولار أمريكي من أجل بناء 150 مروحة هوائية لإنتاج الطاقة الكهربائية المحسنة بقيمة 380 ميغاواط، وتمتد تلك المراوح على مساحة 140 كلم. في الشمال الشرقي للجولان المحتل على مسافة طولية من مجدل شمس وحتى مستوطنة «ألوني هبيشان» (التي بنيت على أنقاض قرية الجويزة المدمرة) وتتصل بشبكة كوابل تحت أرضية.

وقد أنهت الشركة حوالي 80 ٪ من الإجراءات لبدء تنفيذ المشروع ومنها استئجار الأراضي التي ستنتشر عليها المراوح وتضم أراضي خاصة لمستوطنين يهوداً ولمزارعين عرب سوريين.

وقد أنهت الشركتان دراسة المشروع ومعاينة المنطقة المحددة للبناء، وتقدمتا بطلب إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية لمنح التراخيص اللازمة من أجل البدء في المرحلة الأولى من المشروع التي ستنتج 200 ميغاواط بتكلفة 330 مليون دولار أمريكي.

شركة «مي غولان» للطاقة الهوائية أقامت في عام 1992 أول محطة تجارية لتوليد الطاقة عن طريق المراوح الكهربائية، في تل بير العجم المحتل الذي تنتشر فوقه عشر مراوح هوائية كبيرة الحجم لإنتاج الطاقة الكهربائية بقيمة 6 ميغاواط ، حيث تبدأ بالدوران في سرعة 16 م /س وتتوقف بسرعة 70م/س وتشتري منها شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية حوالي 20 ٪ من إنتاجها.

● **موقع الجولان**

الاضطرابات المرافقة للشعلة الأولمبية... بصمات الاستخبارات المركزية الأمريكية واضحة في التيبت!

أخذت التظاهرات الأخيرة في التيبت- الصين على حين غرة. فالتخطيط لهذه التظاهرات حصل خارج حدود التيبت، ووجهت جهات معادية للصين، تقيم بأمان بالنيبال وشمال الهند، متظاهري التيبت. وأشرف زعيم التيبت الروحي، الدالاي لاما، على تمويل المتظاهرين، وتوجيههم بالتعاون مع الاستخبارات المركزية الأمريكية. وفي العقود الخمسة الماضية، تعاون الدالاي لاما مع هذه الاستخبارات.

والحق أن علاقات الاستخبارات الأمريكية وثيقة بحركة تحرير التيبت. وهذه الاستخبارات تمول الإذاعة المشبوهة المعروفة بـ«راديو آسيا الحرة». وعليه، يصعب تصديق أن دائرة العمليات في الاستخبارات المركزية الأمريكية لم تسهم في الإعداد للتمرد. فالمستفيد الأكبر من اندلاع العنف في التيبت وانتشار الفوضى، هو واشنطن. ففي 1956 شنت الاستخبارات المركزية الأمريكية حملة واسعة ضد الشيوعيين الصينيين في التيبت. وأفضت هذه الحملة إلى تمرد دموي أوقع عشرات آلاف الضحايا، وأجبر الدالاي لاما، وأكثر من مئة ألف تيبتي، على الفرار عبر جبال الهمالايا إلى الهند ونيبال، في 1959.

وأنشأت الاستخبارات المركزية معسكر تدريب لأنصار الدالاي لاما على حرب العصابات وعمليات خطف ضد الشيوعيين الصينيين، في ولاية كولورادو الأمريكية. وبقيت أبواب المعسكر مفتوحة إلى 1966. وواصلت الوحدة الخاصة بالتيبت في الاستخبارات الأمريكية المركزية، والتعاون مع المتمردين التيبت، العمل الى حين إعلان وقف العمليات رسمياً، في 1974.

وبعد حرب 1962 بين الهند والصين، وطدت الاستخبارات المركزية الأمريكية علاقاتها بالاستخبارات الهندية، وتعاونت معها، ودربت مقاتلي التيبت في السبعينات. وانضمت بعض وحدات مقاتلي التيبت إلى قوة حرس الحدود الهندية. وتوقفت عمليات الاستخبارات الأمريكية، إثر تعكر العلاقات مع الهند وتحسن العلاقة مع الصين. وعلى الرغم من عدم توفير الإدارة الأمريكية دعماً رسمياً لناشطي التيبت، يُجمع خبراء كثر على أن الاستخبارات الأمريكية متورطة في حوادث التيبت، مثلما فعلت في 1987. ولا ريب في أن الاستخبارات الأمريكية تحض خفية على زعزعة استقرار الصين. فهي تريد إبقاء خياراتها مفتوحة. وتواجه الصين مشكلات لا يستهان بها مع المسلمين الإيغور بمقاطعة سينكيانغ، ومع جمعية «فالون كونغ» الدينية، والجماعات المتمردة الأخرى، الى تحديات ضبط الأمن في الألعاب الأولمبية ببكين.

وترى واشنطن أن الصين تتهددها اقتصادياً وعسكرياً، بآسيا وإفريقيا ودول أميركا اللاتينية. وتشجب الاستخبارات المركزية إحجام الصين عن التعاون في الحرب على الإرهاب. فالأسلحة من المناطق ذات الأكثرية المسلمة، بغرب الصين، وماتزال تنقل إلى أفغانستان ودول آسيا الوسطى. وفي واشنطن، قد تبدو الحوادث الأخيرة فرصة سانحة لإفقاد حكومة بكين توازنها بواسطة افتعال الاضطرابات بالتيبت. ولن توفر الاستخبارات المركزية جهداً لإخفاء بصماتها عما يجري في التيبت.

● **ريتشارد بينيت المصدر ايكاوس**

إيطاليا في مهب الفراغ السياسي مرة أخرى حليف واشنطن الأخطبوطي يعود لرئاسة الحكومة

◄ خاص قاسيون

انقلب المشهد السياسي في إيطاليا رأساً على عقب نتيجة الانتخابات التشريعية في نيسان الجاري والتي أوصلت سيلفيو برلسكوني إلى سدة الحكومة مرة أخرى بعدما كان الحال سيئاً له في نيسان 2006 بحكم هزيمته بأغلبية بسيطة آنذاك أمام منافسه مرشح يسار الوسط رومانو برودي وهو اليسار الذي خسر بدوره في انتخابات العام الجاري بزعامة فالتر فلتروني، ليبقى الشارع الإيطالي هو الخاسر الأكبر في ظل عدم وجود فوارق جذرية بين مختلف مرشحي الأحزاب السياسية القوية من يمين ويسار وغياب البدائل الشيوعية الحقيقية والفاعلة.

فبينما شكل وصول برودي في ذاك العام صفعة جديدة لسياسات اليمين وبرامج الليبرالية في أوروبا، وهزيمة لإخطبوط الإعلام الإيطالي برلسكوني زعيم يمين الوسط الذي تقدم للانتخابات مجدداً ببرنامج مناوئ للشيوعية بشكل سافر واستعراضي لم تشهد له إيطاليا مثيلاً منذ عام 1948، فإن خسارة برودي اليوم تشكل صفعة لسياسات اليسار الأوربي الفاقد للبرامج الواضحة وفشل مراهناته على الوعود الأخلاقية وعدم تمكنه من تجاوز التحدي الرئيس أمامه والذي كان يتمثل في تشكيل حكومة مستقرة لا تقع في دائرة السقوط السريع بسبب عدم الاستقرار والتجانس.

ومرة أخرى يعود برلسكوني لرفع سقوف وعوده الانتخابية، الليبرالية الواضحة والعنصرية ضمناً، متعهداً بإنشاء ما وصفه بـ«جيش الخير» لحماية الإيطاليين من «جيش الشر» المتمثل بالمهاجرين غير الشرعيين والجريمة المترتبة على استمرار تدفقهم على إيطاليا، وهو محكوم بهذا الوعد بفعل اضطراره من أجل تأمين الغالبية في البرلمان للتحالف مع رابطة الشمال اليمينية المتطرفة والمناهضة للهجرة بزعامة امبرتو بوسي.

وحصل حزب برلسكوني، فورتسا إيطاليا، على مئتين وأربعين مقعداً من أصل ستمئة وسبعة عشر في مجلس النواب مقابل مائتين وتسعة وثلاثين

لليسار الذي يتزعمه فلتروني بحسب النتائج الرسمية النهائية للانتخابات دون احتساب النواب الإثني عشر المنتخبين في الخارج والنائب عن منطقة فالي داوستا.

وحصل اليمين على الغالبية المطلقة في مجلس الشيوخ بمئة وثمانية وستين مقعداً مقابل مئة وثلاثين لليسار وثلاثة للوسط بحسب نتيجة لا تشمل أعضاء مجلس الشيوخ الستة المنتخبين في الخارج.

وبعودة برلوسكوني إلى السلطة تفاوتت آراء الشارع الايطالي حول نظرتهم للانتخابات بين مؤيد ومعارض. وفيما يشعر كثير من الايطاليين بخيبة أمل من العمل السياسي ويشكون من إمكانية أن تستطيع الحكومة من التصدي لمشاكل الدولة، أكد خبراء اقتصاد إيطاليون أن مشاكل ايطاليا الاقتصادية «موجودة منذ فترة طويلة وهي متجذرة ومن الصعب رؤية أي تقدم على المدى القريب، أياً كانت نتيجة الانتخابات.

■■

نيبال: وداعا للملكية!

دشن يوم 10 نيسان صفحة حاسمة في تاريخ شعب نيبال، بتصويته في انتخابات أنهت النظام الملكي الحاكم منذ 240 سنة وفتح الأبواب للشيوعيين الماويين لممارسة العمل السياسي الديمقراطي، وتمكين النساء والجماعات العرقية من المشاركة في صنع القرار.

انتخب النيباليون 575 عضواً في مجلس تشريعي يتولى صياغة الدستور الجديد الذي يضع حداً لمرحلة انتقالية دامت عامين بدأت في نيسان 2006 بإرغام تحالف «سلطة الشعب» للملك جيانيندرا على إعادة الديمقراطية والنظام البرلماني.

وقرر تحالف الأحزاب السبعة الحاكم منذ ذلك الحين إعلان نيبال جمهورية في أول جلسة للمجلس المنتخب. وبعد عامين من انتهاء الحرب بين الجيش والجماعات المسلحة الماوية، شارك المحاربون السابقون في حملات انتخابية سلمية حثوا فيها الأهالي على التصويت لإبدال الطلقات بالأصوات.

ويقع الاقتصاد النيبالي تحت وطأة الركود، وأصبح انقطاع التيار الكهرباء أمراً معتاداً على الرغم من وفرة الإنتاج الكهربائي من المصادر المائية. ويصطف الأهالي في محطات البنزين لعدم قدرة نيبال على استيراده.

كما سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً، وتفشت البطالة، وازدادت الهجرة إلى دول الخليج وماليزيا والهند، فساهمت تحويلات مدخراتهم في حفظ الاقتصاد من الانهيار.

لكن نيبال شهدت تغييراً جباراً في العامين الأخيرين، فتحولت من ملكية هندوسية إلى جمهورية علمانية، وجرد الجيش من هيمنته، وتجمع المحاربون الماويون السابقون في معسكرات تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويقدر أن تستغرق صياغة الدستور الجديدة مدة عامين، يعمل فيها المجلس كبرلمان، لكن الصفحة الجديدة في تاريخ نيبال سوف تواجه تحديات أيضاً، فالأحزاب السياسية المحلية عادة ما اجتهدت من أجل تحقيق الديمقراطية أكثر منها في العمل على تطبيقها بصورة فعلية، وسوف يتوجب أن تؤدي الديمقراطية إلى عملية تنمية حقيقية ذات نتائج ملموسة لهذا الشعب الذي يعتبر من أفقر الشعوب الآسيوية.

كما يتعين الانتباه إلى الأطراف الخاسرة، وعلى رأسها اليسار المتطرف الممثل في قطاعات من المحاربين الماويين السابقين، وأيضا اليمين المتطرف والملكيون المتشددون، الذين أطلقوا بالفعل عمليات إرهابية لإفساد العملية الانتخابية ونشر العنف.

وأخيرا، ثمة أدلة على أن أنصار الملكية، بدعم من اليمين الديني الهندوسي والهند، يعتزمون استغلال ورقة الديانة الهندوسية لاستثارة أولئك الأهالي غير الراضين عن تحول نيبال إلى جمهورية علمانية.

● **كوندا ديكسيت، مدير صحيفة «نيبالى تايمز» - نشرة «آي بي إس»**

«الجَّزيرة» عند المنعطفات

◄ عبادة بوظو

هكذا وببساطة أصبح «الإسرائيليون»، من مختلف الاهتمامات والمراتب والاختصاصات، يسرحون ويمرحون و«على عينك يا تاجر» في ميمنة الوطن العربي، الخليج، كما في ميسرته، غالبية دول المغرب العربي! وبعد الممثلية التجارية الإسرائيلية في الدوحة، وحديث قائد شرطة دبي أن «إسرائيل هي الأقرب للعرب والمسلمين»، ومشاركة لاعبة تنس «إسرائيلية» في دورة قطر الدولية، ووجود مراسلة «يديعوت أحرنوت» في الرياض، جاء الدور دفعة واحدة على وزيرة خارجية الكيان الإسرائيلي تسيبي ليفني لتعتلي منبرما سمي بـ«منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة» وتُمنح «شرف» التنظير على العرب من الدوحة أيضاً لتدشن عملياً انتقال الدور الرسمي القطري المالئ لإسرائيل من طوره السري إلى العلني، ولتشكل نقلة نوعية جديدة في مسلسل «التطبيع» غير المجاني مع الكيان الإسرائيلي كونه يجري ودون أي مكسب آخر على حساب جثث آلاف الضحايا العرب من غزة إلى بغداد بأيادٍ إسرائيلية، في وقت لم تعلن فيه الأسرة الحاكمة في الدوحة رفضها المعلن حتى لمقولات النظام الرسمي العربي وجامعته ومبادراتها العربية بأن «التطبيع بعد السلام»!!

ليفني كانت «في بيتها وأعز» وبدت أكثر من مرتاحة في تصريحاتها الصحفية ولقاءاتها الجانبية في بهو المبنى الذي استضاف المنتدى الذي تركزت مداولاته على مسائل «سيادة القانون وكفالة الحقوق والديمقراطية، والأهم مستقبل الإعلام الحر» وتلخصت مقولات الوزيرة الإسرائيلية بما يلي:

- حث الدول العربية على التطبيع غير المشروط مع «إسرائيل».
- على العالم العربي والقادة البراغماتيين فيه أن يقوموا بتنازلات ضرورية لأية اتفاقية سلام.
- لا يستطيع أي قائد فلسطيني تقديم تنازلات دون دعم من العالم العربي.
- المواجهة في المنطقة هي تحدي بين المعتدلين والمتطرفين.
- إسرائيل ليست طرفاً في الصراع وقطاع غزة هو العقبة التي تحول دون قيام دولة فلسطينية
- أسر ثلاثة جنود إسرائيليين بدون سبب لدى حزب الله هو مساس بالديمقراطية
- حشد الدعم العربي ضد إيران كونها تمثّل المتطرفين في المنطقة وهذا تهديد وتحدٍ للمنطقة بأسرها.
- دعوة القادة العرب إلى «تغيير الرأي العام» ليلقوا دعماً شعبياً إذا توصلوا إلى تسوية مع إسرائيل.

وهنا مربط الفرس لأن تغيير هذا الرأي يتطلب بشكل رئيسي الاتفاق مع صانعيه والمؤثرين فيه، وعليه جاء وبكل بساطة أيضاً لقاء ليفني مع كبار محرري ومراسلي قناة الجزيرة القطرية، وعليه ارتضى رئيس مجلس إدارتها، «الفلسطيني» وضاح خنفر، تلقي «رسالة احتجاج إسرائيلية» من نائب ليفني على «التغطية غير النزيهة للجزيرة» لمجريات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أما الثمن أو «الجزرة» المعلنة فهي كسر الحصار الإسرائيلي الجزئي على المحطة في «إسرائيل»!

هذه التطورات «الإعلامية» لا تقل أهمية، بل خطورة، عن زيارة ليفني التطبيعية ذاتها لقطر، وهي تعيد على بساط البحث «لغز» الجزيرة على اعتبار أنها وشبكتها وضخامة شبكة مراسليها ومركز تدريبها ومسابقاتها الإعلامية أصبحت، شاء من شاء وأبى من أبى، واحدة من أهم القنوات الإخبارية ومصادر المعلومات بالنسبة للمواطن العربي، إن لم يكن أهمها، أي أنها أصبحت، بدهائها الانكليزي «البي بي ساوي BBC»، وفي ظل ضعف بقية القنوات (الحكومية) أو وضوح ارتهان بعضها الآخر (كالعربية المنافسة) أداة رئيسية في صياغة الوعي الإعلامي أو بالأحرى إعادة صياغة وتوجيه هذا الوعي لدى هذه الشريحة المستهدفة (المواطن العربي)!

يسجل للجزيرة أنها فتحت المحاذير وكسرت «التابويات» النمطية العربية وشكلت نموذجاً وتحدياً بالنسبة لبقية المحطات العربية، ولاسيما الحكومية منها التي اكتفى معظمها بتقليدها واستنساخ برامجها مع وجود هامش ضئيل جداً للابتكار. ولكن «يسجل» للجزيرة أيضاً وبالمثل، أنها أول من دشن التطبيع الإعلامي وفتح المنابر أمام «الإسرائيليين» تحت شعار معرفة الآخر أو «الرأي والرأي الآخر». وحتى برنامجها الذي يحمل الاسم ذاته، أو نظيره «أكثر من رأي»، لم يقدم يوماً في تناوله حتى للقضايا والهموم العربية سوى الإثارة الإعلامية واللغط الفكري بتحريض من المضيف غالباً، إذا انطلقنا من فرضية أن أي حوار بين رأي ورأي آخر ينبغي أن يخرج برأي ثالث أكثر تطوراً ويخدم الطرفين لحل القضية المعنية.

بغض النظر عن المزاعم التضليلية في «مبادئ وأصول عمل» الـ«بي بي سي» وتلامذتها بخصوص «الحياد والموضوعية والدقة» فإن البديهية غير المعلنة هي أن الإعلام في نهاية المطاف إنما يمثل مصالح الجهة المالكة أو الممولة، سواء أكان ذلك حكومات أو دولاً أو قطاعاً «خاصاً»، وهنا يحق إعادة تسليط الضوء على سؤال تمويل «الجزيرة» التي لا تقدم بدورها أي جواب شاف بهذا الخصوص، تاركة التأويلات في ذلك بأنها مرتبطة مالياً، ولاسيما عند التأسيس في عام 1996 بالأسرة الحاكمة القطرية وتحديداً بوزير الخارجية، رئيس الوزراء حالياً، حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وبرأسمال يهودي كما يقال (من الملياردير الإسرائيلي يعقوب نمرودي بواقع 25 ٪ من أسهم المحطة)، ترافق أساساً مع بدء التغلغل «التجاري» الإسرائيلي مع الدوحة في تلك الفترة.

ولكن الجزيرة، كإدارة وتوجيه وممولين، تجاوزت كل الحملات التحريضية التشكيكية ضدها في فترة الظهور وبدء الانتشار، وتحولت إلى «قبلة» «يتيمم» صوبها المشاهد والمسؤول العربي على حد سواء، ليس فقط كمصدر للأخبار والتغطيات السريعة والخاصة ومحاولة عرض وجهات النظر الحكومية، بل بحكم ما تعرض له، ولا يزال، مراسلوها الميدانيون من ضغوط ومخاطر وصولاً للاستشهاد أو الاعتقال التعسفي خلال أداء الواجب الإعلامي في البؤر الساخنة. وهنا تتداخل، وأحياناً على الهواء مباشرة، عوامل التعاطف الإنساني الشخصي مع مراسلي الجزيرة ومندوبيها الذين يؤدون عملهم بمهارة مهنية عالية، غالباً لا يشق لها غبار، ولكن ذلك مرتبط بهامشهم هم كشخوص وإمكانيات وتمايزات فردية واتجاهات فكرية ومواقف وطنية أو عروبية، وليس بآلية صنع القرار في المحطة.

وبهذه الحال فإن محطة الجزيرة، التي يرى البعض فيها حبل الخلاص الإعلامي، تستنسخ ببساطة لعبة الـ«بي بي سي»، أي كسب ثقة المشاهد بالسياسات الجارية والأخبار اليومية بغلاف من الدقة، ومع السماح بظهور «حيادية» أو عدم حيادية المراسل أو المحاور- الشخص، من أجل ضمان تجييش المشاهد ذاته بالاتجاه المطلوب، من الجهة المالكة أو الممولة، في القضايا الإستراتيجية وعند الضرورة، وذلك بغض النظر عن الحديث عن صراع تيارات إسلامية وقومية و«ماركسية» في المحطة، وهي تيارات إن وجدت من خلال بعض الوجوه البارزة من محاورين أو معدين فإن وجودها مقصود بهدف التلوين، والأهم للتأثير بجمهور هذه الوجوه، على اختلافهم، لتوسيع دائرة «القبول»، عند اللحظة المطلوبة لخلط الأوراق بالاتجاه المطلوب سواء أكان توحداً بالرأي أم تبعثراً وانقساماً، وهو الأكثر تفضيلاً.

إن أحد أبسط الأمثلة على ذلك خلال السنوات الماضية هو تفرد الجزيرة، وكلما كانت إدارة بوش الابن «مزنوقة»، ببث ما يقال بأنها تسجيلات أو رسائل مصورة لابن لادن أو الظواهري، والتي لا يعرف أحد كيف يمكن «للقاعدة» أن تنجزها بوسائل تقنية عالية وبخلفيات غرافيكية واستوديوية عالية «في جبال تورا بورا» افتراضاً!

في هذه العجالة، وبناءً على ذلك كله، وأمام المنعطف الذي تعيشه المنطقة، والحديث عن حرب أمريكية إسرائيلية وشيكة تستهدف سورية وإيران ولبنان، ومع العدوان الإسرائيلي المستمر في فلسطين المحتلة، فإن «السيدة» ليفني تريد ببساطة من الإعلام العربي ومن المراسل العربي، ممثلاً بالجزيرة «القدوة والمثل» أن يتحليا بـ«الحياد والموضوعية والنزاهة» المفصلة على المقاس الإسرائيلي الصهيوني، والتجرد، بل التنكر والتنصل، من كل المشاعر «العربية» المرتبطة برؤية جثث الأطفال «العرب» المتشظية بفعل «حق إسرائيل في الدفاع عن وجودها» وضمن المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، ولنر بتمعن لماذا تكتمت «الجزيرة» وعند المنعطفات على تفاصيل نبأ اجتماع «ليفني» بمحرريها!

o.bozo@kassioun.org

خبر «الحفاوة القطريَّة» كما ورد في صحيفة «هآرتس الإسرائيليَّة»

ليفني في قطر- نهاية المقاطعة: إسرائيل والجزيرة تبحثان في سبل التعاون

الدوحة- «من براك رابيد وآخرين»

تشرع إسرائيل وشبكة التلفزيون العربية «الجزيرة» في الأسابيع القريبة القادمة في حوار على مستوى عالٍ بهدف تحسين التعاون بين إسرائيل وشبكة التلفزيون التي تعتبر الأكثر شعبية باللغة العربية.

وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، التقت مع محررين ومراسلين كبار في الشبكة في عاصمة قطر، الدوحة، وأجملت هذا معهم، بهدف إنهاء المقاطعة الجزئية التي تفرضها وزارة الخارجية على المحطة مؤخرا، بسبب ما تسميه إسرائيل «التغطية غير النزيهة».

«الجزيرة»، التي تملكها العائلة الملكية القطرية تبث نشرات إخبارية وبرامج أحداث منذ 1996. والمحطة التي تبث عبر الأقمار الصناعية والكوابل إلى مئات ملايين المنازل في الدول العربية وباقي العالم، فتحت مؤخرا قناة تبث باللغة الانجليزية.

في وزارة الخارجية شعروا بأن الشكل الذي تغطي فيه الشبكة التصعيد الأخير في قطاع غزة كان أحادي الجانب، بل وكاذباً أحياناً، وعليه فقد أعربوا لمديري الشبكة عن احتجاجهم بل وقرروا مقاطعة القناة جزئياً.

نائب وزيرة الخارجية مجلي وهبة، كتب مؤخراً رسالة إلى مدير القناة وضاح خنفر، شرح فيها أنه يتخيل أن الشبكة تخفي الرواية الإسرائيلية للأحداث، وطلب الشروع في بحث الموضوع.

وأجملت ليفني بأن وفداً من كبار مسؤولي وزارة الخارجية سيزور قطر قريباً وسيلتقي مع محرري المحطة، للبحث في مطالب إسرائيل ببث أكثر توازناً.

وكانت ليفني التقت في الدوحة مع رئيس وزراء قطر، حمد بن جاسم آل ثاني، الذي دعا إسرائيل إلى رفع الحصار عن قطاع غزة منعاً لأزمة إنسانية. وتطرقت ليفني إلى الوضع في القطاع في خطابها في مؤتمر الدوحة الدولي للديمقراطية أيضاً فقالت: «إن الوضع في غزة بات عائقاً أمام إقامة دولة فلسطينية. هذه ليست فقط مشكلة إسرائيل».

ودعت لفني في خطابها الدول العربية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قائلة: «إننا نمد أيدينا للسلام. الطريق إلى علاقات سلمية تمر عبر الحوار والاعتراف المتبادل».

والتقت وزيرة الخارجية في المؤتمر مع مسؤولين كبار عرب ومسلمين، بمن فيهم أيضا أمير قطر، حمد بن خليفة آل ثاني.

وشددت ليفني أمامه على أن إسرائيل معنية بحث العالم العربي على مساعدة السلطة للتقدم في المسيرة السلمية.

وتناولت ليفني الطعام في المضافة الرسمية للأمير القطري، وفي وجبة الغداء شارك أيضاً وزير خارجية عُمان يوسف بن علوي، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

والتقت ليفني مع الرجلين على انفراد، حيث أنه لأول مرة منذ قطع العلاقات مع عُمان في العام 2000 عقد لقاء مغطى إعلامياً وعلني بين وزيري خارجية الدولتين. ■■

أسرى الحريَّة ليسوا مجرَّد أرقام!

محمد العبد الله – خاص قاسيون

مرت الذكرى الرابعة والثلاثون ليوم الأسير الفلسطيني «السابع عشر من ابريل/نيسان» التي قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي انعقدت عام 1974، تحديد ذلك اليوم من كل عام ليكون وقفة التضامن الحقيقية مع الأسيرات والأسرى، كجزء من التقدير والوفاء للتضحيات التي بذلوها، وكتقدير لكفاحهم وتحديهم لآلة التعذيب الرهيبة، في واحدة من أعظم ملاحم الصمود الإنسانية، بالإضافة- وهذا الأهم- للتأكيد على أهمية النضال من أجل العمل الجماعي على تحسين شروط اعتقالهم، والضغط الكفاحي والمؤسساتي الدولي لتخفيف الأحكام الصادرة بحقهم، كخطوة على طريق الاسراع بإطلاق سراحهم.

مع الازدياد المستمر في أرقام الأسيرات والأسرى في كل يوم «أكثر من أحد عشر ألف وستمائة معتقل»، تتقدم قضيتهم في هذا اليوم كما في كل يوم، لتحتل- هذا مايجب النضال لأجله- المركز المتقدم في المواجهة المفتوحة مع الاحتلال. فالقضية التي يجب وضعها ضمن البند الأول في برنامج عمل الحركة الوطنية الفلسطينية هي تحرير الأسرى من المعتقلات والسجون الصهيونية، لأن المهمة المطروحة أكبر من الأرقام، وهي لن تتوقف عند موضوع الأسرى القدامى المعتقلين منذ ما قبل أوسلو وعددهم (350 أسيراً)، كما أنها ليست قضية (82 أسيراً) من المعتقلين من أكثر من عشرين

عاماً، أو وجود (13 أسيراً) مضى على اعتقالهم ربع قرن ونيف، ولا بوجود (أسيرين) تجاوزت فترة اعتقالهم ثلاثة عقود. انها وبالتحديد قضية تعرض شعب بأسره للاعتقال والسجن، فمنذ قيام الكيان الصهيوني الاحتلالي، دخل المعتقلات ومراكز التحقيق الصهيونية أكثر من مليون مواطن، ومازال يرزح في غياهب المعتقلات حوالي مائة وثلاثين من أبناء شعبنا المحتلة أراضيه منذ عام 1948. إن كل عائلة فلسطينية على امتداد فلسطين التاريخية، لديها أسير أو محرر أو مطارد. وفي حكايات شعبنا، تتناقل كل أسرة وبلدة أساطير البطولة لواحد من الأبناء والبنات الذين مروا بتجربة السجن، خاصة وأن لمعاناة النساء والأطفال داخل معتقلات التعذيب، تاريخ محفور في الذاكرة الفلسطينية.

إن النضال من أجل حرية هذه الآلاف يجب أن لايتوقف عند هذا اليوم- الذي يريد البعض تحويله إلى ذكرى موسمية فقط، فالعمل الجاد والمنهجي لإعطاء هذه القضية بعدها السياسي/التحرري/الانساني يجب أن يتصدر برنامج عمل القوى السياسية وهيئات العمل الأهلي، خاصة عبر طرح قوانين الاعتقال التعسفية، وطبيعة المعاملة التي يتلقاها الأسرى من حيث تناقضها مع كل الاتفاقيات الدولية التي نظمت علاقة المحتل بالشعب الذي يسعى لمقاومته أمام المؤتمرات الدولية المختصة، وطرحها في كل الهيئات الحقوقية الدولية، وجعل معركة حرية الأسرى قضية يومية يتابعها العالم بشكل دائم.

إن الاكتفاء بمهرجان خطابي، واعتصام لساعة في هذه المدينة او تلك، أو برنامج تبثه الفضائيات بهذه الذكرى- رغم ضرورته- لم يعد ملائماً لقضية بهذا الحجم والدلالة. إن برنامجاً للعمل اليومي الخاص بهذه القضية أصبح ضرورة وطنية يجب أن تضعها كل القوى في مقدمة مهماتها. إن المهمات الوطنية الأخرى كـ«تصعيد المقاومة، وفك الحصار، ووقف بناء جدار الضم والفصل والعمل على هدمه» يجب أن لاتدفع بالحركة السياسية لتأجيل بحث مسألة تحرير الأسرى، على الرغم من تحول أكثر من مليون ونصف المليون إلى معتقلين في سجن غزة الكبير، وأصبحت المدن والبلدات في الضفة الفلسطينية محجوزة خلف أكثر من ستمائة حاجز وساتر ترابي، وآلاف الأمتار من الأسلاك الشائكة، التي أحالت حياة الفلسطينيين جحيماً.

في بعض المظاهرات التضامنية مع الشعب العربي الفلسطيني في مواجهته للمذابح والجرائم الصهيونية المتدحرجة التي سارت في شوارع مدن عربية عدة، كان يتردد هتاف واضح ومكثف، يختزل برامج عمل كثيرة. الهتاف الذي كان يتفجر من حنجرة أحد الشباب ويردده الآلاف «رد على البارود... بارود، عمليات وخطف جنود». إنه استخلاص واقعي من مسيرة العمل الكفاحي خلال العقود الماضية التي شهدت تحريراً للأسرى في صفقات تبادلية مع العدو. فهل تسعى قوى المقاومة المقاتلة إلى تكريسه واقعاً ميدانياً؟ ■■

رايس تُشيد بالدَّور الوظيفي لـ«مملكة آل سعود»!!

عرض الملك السعودي عبد الله، يوم الثلاثاء في الرياض، أوضاع العراق المحتل مع السفير الأميركي لدى بغداد، رايان كروكر وقائد قوات الاحتلال، الجنرال ديفيد بترايوس. وتأتي الزيارة الحالية لكروكر وبترايوس في إطار جولة في عدد من دول المنطقة، كان الرئيس الأميركي قد أشار إليها في خطابه الخميس قبل الماضي، في حين قالت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، في جلسة استماع عقدتها لجنة القوات المسلّحة في مجلس النواب الأميركي، إن السعودية تؤدي دوراً بارزاً في الأمن الإقليمي في إطار الحوار الأمني الأميركي- الخليجي. وأضافت: «إنني متأكدة من أنه دون قدرات دفاعية فعّالة لدى حلفائنا الخليجيين، فلن يكونوا قادرين على مقاومة التدخل والعدوان الإيراني وانتشار الأنشطة الإيرانية على نطاق واسع في منطقة الخليج. إن هذا أمر يخيفهم حقاً، وهم يرون أن مصالحهم مرتبطة بمصالحنا حتى لو إن يُذكر ذلك أحياناً». ■■

مشاريع خليفة بوش الجمهوري «جون ماكين»:

لا لروسيا.. لا لفنزويلا.. نعم لاستمرار احتلال العراق!

سيرج حليمي - ترجمة قاسيون

إنّ انتصارات السيناتور جون ماكين يوم 12 شباط في مدينة واشنطن وولايتي فرجينيا وميريلاند تضمن تقريباً أن يكون مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية يوم الرابع من تشرين الثاني القادم. لكنه ما يزال يصطدم بعداء العديد من المحافظين. غير أنّ هذه المعارضة لم تعد تمثل على ما يبدو خطراً كبيراً بالنسبة له، كما أنها لا تعني أنّ سيناتور أريزونا تقدمي. ولا حتى وسطي...

يدين السيد ماكين بجزء كبير من نجاحاته إلى دعم ناخبين مستقلين أو جمهوريين معتدلين (1). فقد اتخذ سيناتور أريزونا مواقف تقطع مع تصلب حزبه حول مسألة التمويل السياسي (استفاد السيد ماكين من رشاوى قدمتها له صناديق ادخار في الثمانينات، وأصبح صلباً مذاك)، وإعادة العلاقات الطبيعية مع فيتنام، وإدانة التعذيب، ورفض خفض الضرائب الذي قرره الرئيس جورج دبليو بوش في مطلع ولايته، ولم يترافق بخفض مقابل للنفقات العامة. والأهم أنه عارض المغالين في حَزبه بصدد ملف الهجرة وملف فرض «القيم التقليدية» لليمين الديني على الأمريكيين كافة.

لكنّ السيد ماكين لا يغار من أكثر «الصقور» هلوسةً في مجال السياسة الخارجية. والواقع أنّ السيدين رودولف جيولياني وميت رومني، وكذلك عدداً من المثقفين المحافظين الجدد قد عرضوا هذا المجال «الدبلوماسي» لتبرير دعمهم لسيناتور أريزونا. فلأنّ السيد ماكين يقدم نفسه بوصفه بشيراً لـ«أمة يهودية مسيحية» في مواجهة «الإسلام الفاشي»، وينوي

> **السيد ماكين المرشح الجمهوري للرئاسة.. يقدم نفسه بوصفه بشيراً لـ«أمة يهودية مسيحية» في مواجهة «الإسلام الفاشي»!**

> **خطة ماكين: مواصلة الحرب في العراق، مع زيادة القوات الأمريكية المعززة، وزيادة في النفقات العسكرية؛ وتشدد واضح في العلاقات مع روسيا وإبعادها من الآن فصاعداً عن اجتماعات الثماني الكبار..**

«الانتصار» في العراق، «الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب»، مقدّراً ثمن ذلك عند الضرورة، فإنه يبدو متقدماً على السيدة هيلاري كلنتون والسيد باراك أوباما.

في نص نشرته في تشرين الثاني الماضي مجلة فورن أفيرز، تحدث المرشح الجمهوري المحتمل للانتخابات الرئاسية عن تفاصيل مشاريعه الدبلوماسية. تتضمن هذه المشاريع على قاعدة الليبرالية التجارية المستمرة، مواصلة الحرب في العراق، مع زيادة القوات الأمريكية المعززة؛ وزيادةً في النفقات العسكرية؛ وتشدداً واضحاً في العلاقات مع روسيا (وإبعادها من الآن فصاعداً عن اجتماعات الثماني الكبار)؛ وتأسيس «رابطة للديمقراطيات» مدعوة لتحل محل الأمم المتحدة في كل مرة ترغب فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها التدخل دون أن تعيق نفسها بإرغامات شرعة الأمم المتحدة؛ وأخيراً، مقاربة أكثر قتاليةً للعلاقات مع الصين والدول المعاندة في أمريكا اللاتينية، ولاسيما فنزويلا.

إذا ما تم انتخاب السيد ماكين - وإذا فرض إرادته على دول العالم الأخرى - يكون أمام الإمبراطورية الأمريكية أيام جميلة. فالولايات المتحدة تعزز قدراتها العسكرية، الساحقة أصلاً، وتنزعج حين تتجرأ أمم أخرى، غير حليفة لها، على أن تقوم بما هو أقل بكثير مما تقوم به؛ سوف تستخدم التجارة كسلاح دبلوماسي لكنها ستمنع أية دولة أخرى من التصرّف بالمثل... ليس هنالك ما يفاجئ بالتالي في أن يوضّح المرشح الجمهوري قائلاً: «نظراً للأخطار الحالية، ليس بوسع بلدنا أن يسمح لنفسه بالانفعال والانحراف والوجل الذي أعقب حرب فيتنام. يجب أن يكون الرئيس القادم مستعداً لقيادة أمريكا والعالم إلى النصر (2)».

كيف ينوي سيناتور أريزونا التصرف إذا ما أصبح يوم العشرين من كانون الثاني 2009 رئيساً للولايات المتحدة؟

- إعادة التسلح: «قواتنا المسلحة مبعثرة أكثر مما ينبغي وعددها أقل مما ينبغي. سوف آمر بزيادة عدد جنود الجيوش البرية والبحرية من 750 ألفاً إلى 900 ألف. [...] نستطيع إنفاق المزيد من الأموال على أمننا: نحن نكرس له أقل من 4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مبلغٌ أقل بكثير مما كنا ننفقه أيام الحرب الباردة (3)».

- العراق: «لقد أظهرت سنوات الإخفاق الأخيرة في العراق أنّه لم يكن يتوجب على أمريكا شن الحرب إلا بعدد كاف من الجنود وخطط واقعية للانتصار. لكنّ الحالَ لم تكن كذلك، ودفّع بلدنا والشعب العراقي الثمن. توجب انتظار أربع سنوات كي تتبنى الولايات المتحدة، بفضل مزيد من الجنود، استراتيجيةً مضادة للتمرد تقدم لنا فرَصةً واقعيةً للنجاح. علينا أن ننتصر. ستكون عواقب الفشل مريعة: هزيمة ذات مدىً تاريخي ستدفع المتطرفين الإسلاميين إلى أن يعتقدوا بأنّ العالم ملكٌ لهم وبأنّ كلّ شيء ممكن بعد أن هزموا الاتحاد السوفييتي في أفغانستان والولايات المتحدة في العراق؛ ستتحول دولةٌ إلى مرفأ إرهابي في قلب الشرق الأوسط؛ ويمكن أن تؤدي حربٌ أهلية إلى نزاع إقليمي، لا بل إلى إبادة جماعية؛ ستعتقد إيران بأنها مدعوة للسيطرة على العراق والمنطقة».

- إيران: «تواصل إيران، العراب الرئيسي للإرهاب، محاولاتها للحصول على أسلحة نووية ووسائل استخدامها. إذا ما حصلت إيران على ترسانة نووية، ستكون أكثر قابليةً لأن تشجع وتنظم اعتداءات إرهابية ضد أي عدو أو بلد تعتبره كذلك، بما في ذلك الولايات المتحدة، وتوفيراً أسلحة نووية لشبكتها من الزبائن الإرهابيين. سيتوجب على الرئيس المقبل مواجهة هذا التهديد مواجهةً مباشرة، بدءاً باعتماد عقوبات اقتصادية وسياسية أكثر تشدداً. وإذا ما أظهرت الأمم المتحدة استعداداً ضعيفاً للفعل، فعلى الولايات المتحدة والبلدان التي تشاطرنا مخاوفنا فرض عقوباتٍ تجارية، على سبيل المثال على تصدير النفط المكرر. [...] العمل العسكري ليس خيارنا المفضل، لكن ينبغي عدم استبعاده».

- «رابطة الديمقراطيات»: «بدأ حلف شمال الأطلسي الترويج لشراكات بين التحالف وبين الديمقراطيات الكبرى في آسيا، وكذلك في أماكن أخرى. علينا المضي أبعد من ذلك عبر جمع الأمم الديمقراطية كافة في منظمة مشتركة: رابطة الديمقراطيات. ستتمكن هذه الرابطة من الفعل حين لا تقوم الأمم المتحدة بذلك: تخفيف المعاناة البشرية في دارفور (4)، مكافحة الإيدز جنوبي الصحراء الكبرى، استراتيجيات أفضل لتطويق الأزمات المرتبطة بالبيئة، نفاذٌ أكثر سهولةً إلى الأسواق بالنسبة للبلدان التي تقبل الحريات الاقتصادية والسياسية». كما ذكر السيناتور ماكين فرضية تدخل هذه الرابطة (التي سيستدعي أعضاءها إلى قمة في العام الذي تبدأ فيه ولايته) في زمبابواي وبورما (ضد الأنظمة القائمة) وصربيا وأوكرانيا (كمساندة لـ«الديمقراطيات المتعثرة»).

- روسيا: «منذ خمسة عشر عاماً، أطاح الشعب الروسي بالاستبداد الشيوعي وبدا مصمماً على بناء ديمقراطية وسوق والانضمام للغرب. اليوم، نرى أنّ الحريات السياسية مهددة، وأنّ الزعامة [الروسية] يسيطر عليها عناصر قدماء من الأجهزة السرية، وأنّ محاولات إخافة الحلفاء السابقين، مثل جورجيا، تتزايد، وكذلك التلاعب باعتماد أوروبا على روسيا في النفط والغاز. في مواجهة روسيا انتقامية، يتوجب على الغرب تبني مقاربة مشتركة. علينا البدء عبر اتخاذ قرار بأن تعود مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تصنيعاً لتكون مجموعة ديمقراطيات السوق. وهذا يعني أن تنضم إليها البرازيل والهند - وتستبعد منها روسيا».

- الصين: «ليس حتمياً أن تكون الصين والولايات المتحدة خصمين. [...] حين تبني الصين غواصات وطائرات مقاتلة جديدة وتحدث ترسانتها الباليستية وتختبر أسلحةً مضادة للأقمار الصناعية، فمن حقنا التساؤل حول معنى هذه التصرفات التحريضية».

- فنزويلا: «علينا الوقوف في وجه دعاية الديماغوجيين الذين يهددون أمن الأمريكيتين وازدهارهما. لقد عمل هوغو شافيز على تفكيك الديمقراطية عبر إضعاف البرلمان والمحاكم ووسائل الإعلام والنقابات الحرة والشركات الخاصة، ويحصل نظامه على أسلحة متطورة. وهو يحاول بناء محور مضاد لأمريكا. ستعمل إدارتي على إعاقة نفوذ ضار كهذا».

والحملة ما تزال في بدايتها...

هوامش

(1) في الولايات المتحدة، حين يسجل ناخب على القوائم الانتخابية، يشير إلى الحزب الذي يفضله - ديمقراطي، جمهوري، مستقل، غيره -، وهذا يحدد في عدد من الولايات الانتخابات الأولية التي يمكن أن يشارك فيها: لا يمكن عموماً لناخب سجل نفسه كديمقراطي (كل ولاية تحدد قواعدها الخاصة) التصويت في الانتخابات الأولية الجمهورية. لكن كثيراً ما يستطيع ناخب «مستقل» (وهم في هذه الحالة أكثر من أربعين مليون ناخب) أن يختار التصويت في الانتخابات الأولية الجمهورية أو في الانتخابات الأولية الديمقراطية (هذه هي الحال على سبيل المثال في نيوجرسي، لكن ليس في نيويورك، حيث تقتصر الانتخابات الأولية الديمقراطية على الديمقراطيين). حتى الآن، معظم الناخبين «المستقلين» الذين صوتوا في الانتخابات الأولية الديمقراطية اختاروا السيد باراك أوباما؛ أما المستقلون الذين صوتوا في الانتخابات الأولية الجمهورية، فقد اختار معظمهم السيد ماكين.

(2) جون ماكين، «An Enduring Peace Built on Freedom»، فورن أفيرز، تشرين الثاني - كانون الأول 2007. الاستشهادات التالية مستقاة من النص نفسه.

(3) تنص آخر ميزانية اقترحتها إدارة بوش في كانون الثاني 2008 على زيادة في النفقات العسكرية، بحيث تبلغ 515 مليار دولار في العام الضريبي 2008 (من الأول من تشرين الأول 2007 إلى 30 أيلول 2008) و585 مليار دولار في العام الضريبي 2009، أي 4.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(4) في حالة دارفور، «تتطلب الإبادة الجماعية القيادةَ الأمريكية. ستنظر إدارتي في استخدام كل أدوات القوة الأمريكية لوضع حد لأفعال التدمير غير المقبولة الجارية».

■■

أدوات جديدة لحساب الرفاه

ماري بياتريس بوديه
عن اللوموند إيكونوميك – ترجمة قاسيون

كان نيكولا ساركوزي قد عبّر عدة مرات عن شكوكه بصدد الجهاز الإحصائي الفرنسي ففي الثلاثين من آب 2007، أثناء انعقاد الجامعة الصيفية لاتحاد الشركات الفرنسية Medef، شرح رئيس الجمهورية بأنه «لم يعد يريد أن يجري الاستخفاف بالفرنسيين بمؤشرات أسعار لا تعني شيئاً، (-) وليست لها أية علاقة بالواقع الذي تعيشه الأسر» بعد خمسة أشهر، أثناء المؤتمر الصحفي الذي انعقد في الثامن من كانون الثاني في قصر الإليزيه، والذي كرس وقتٌ طويل منه لـ«سياسة الحضارة» التي ينوي رئيس الدولة تطبيقها، أشار إلى أنه يتمنى «القيام بتفكير حول سبل تجنب مقاربة كمية أكثر مما ينبغي، تتعلق أكثر مما ينبغي بأدائنا الجماعي (-) إذا بقينا سجناء الرؤية القاصرة للناتج المحلي الإجمالي، لا نستطيع أن نأمل تغيير سلوكياتنا وطرائق تفكيرنا» وأعلن في أثناء ذلك أنّه أوكل مهمةً لشخصين حصلا على جائزة نوبل للاقتصاد، هما الهندي «أمارتيا سن» والأمريكي «جوزيف ستيغليتز»، اللذين كلفا بجمع عدة خبراء حولهم بهدف «التفكير في حدود حساباتنا القومية وفي أفضل وسيلة للتغلب عليها كي يصبح قياس التقدم الاقتصادي أكثر كمالاً».

ضلالات

إنها ورشة واسعة اهتم بها العديد من الاقتصاديين، ولاسيما السيد «سن» الذي أدار في العام 1990 فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي اخترع مؤشر التنمية البشرية. يبقى، كما شرح السيد «سن» يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني على موقع 20minutes.fr، «أنّ مؤشر التنمية البشرية هو للبلدان النامية وأنّ المعايير المحتسبة، مثل العمر المتوقع، ليست أساسية في البلدان المتطورة.

ينبغي إذاً التفكير في مؤشر جديد يفسر عدم تحسن شروط حياة بعض الأشخاص في البلدان الغنية حين يزداد الناتج المحلي الإجمالي. (...)، لكنها مسألة معقدة لا يوجد لها حلٌ سهل».

من الواضح أنّ مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، يبقى غير كاف. «إنه مؤشر ستاخانوفي، يقدّر مارك فلورياي، مديرُ الأبحاث في المعهد الوطني للدراسات العلمية. فكلما عملنا، أنتجنا، وكلما كانت الأمور أفضل!

على سبيل المثال، لا يدخل الحق في التسلية في فلسفته»، ناهيك عن الضلالات الاقتصادية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بعد كارثة طبيعية بسبب نفقات إعادة البناء، في حين لا تحتسب كلفة الكارثة...

خيارات..

إذا كان أغلب الاقتصاديين يتوافقون على القول إنّ إصلاحاً سيكون أمراً حسناً، فالمسألة تكمن في معرفة كيفية إجرائه. هنالك أربع طرق يمكن استخدامها:

- تتمثل الأولى، التي يستند إليها العديد من الترتيبات الدولية الحالية، في خلق مؤشر مركب يأخذ بالاعتبار عناصر تعكس نوعية الحياة: معدل البطالة، عدد الفقراء، زمن العمل، نسبة التلوث، الخ. هنالك صعوبة وحيدة، وهي القيمة النسبية الواجب منحها لكلٍ من هذه العناصر! سوف يعطي هذا الشخص أو ذاك - وفق تاريخه الشخصي - أهميةً مختلفة لهذا العنصر أو ذاك.

- الإمكانية الثانية: إغناء تشكيلة المؤشرات الاجتماعية، كالشح والتفاوتات، الخ. «في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات Insee، نعمل على تطوير هذه المعلومات الإحصائية كافة لبناء مجموع أكثر تماسكاً، يقول ديدييه بلانشيه، رئيس قسم الدراسات الاقتصادية الكلية في المعهد. نحن نقوم بالتفكير في مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر، الذي سيأخذ بالحسبان تدمير مواردنا الطبيعية».

- الطريق الثالث: زيادة التحقيقات لسؤال الناس «إن كانوا سعداء»، لكننا سنقع هنا في إجراءٍ شديد الذاتية.

- الاحتمال الرابع، تبني الوسيلة المدعوة «تطبيق المذهب النقدي»، الذي يسمح بتصحيح الجوانب الإحصائية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد عرّفت دراساتٌ أجريت في فرنسا، وقام بها بصورة خاصة السيد فلورياي وغيوم غوليبه، الاقتصادي في بنك فرنسا، مفهوم «الدخل المكافئ».

التضحيات

«نقيس بالعملة التضحيات التي يكون فردٌ ما مستعداً لبذلها لتحسين نوعية حياته. إذا كان دخله 100 يورو، فما هو المبلغ الذي سيكون مستعداً لدفعه لإطالة عمره؟ لتجنب الفاقة؟» الدخل المقتطع بهذه الطريقة هو الدخل المكافئ. بمساعدة تحقيقات أجريت على عينات تمثيلية، يصبح ممكناً وفق طريقة «فلورياي غوليبه» تحديد دخل مكافئ وسطي. يشرح السيد فلورياي قائلاً: «التصنيفات الأولى التي حققناها تظهر أنّ فرنسا تصعد في التصنيفات الدولية المعتادة بفضل زمن العمل فيها ونسبة الفعالية، إلخ».

ما الطريقة التي يرغب السيدان «سن» و«ستيغليتز» في تطبيقها؟ ليس هنالك أي مؤشر حتى الآن على ذلك، لكن في نظر الأخصائيين كافة، هنالك أمرٌ واحدٌ أكيد، هو أنّ هذه الورشة ستتطلب وقتاً. الكثير من الوقت.

■■

الشاعر محمد عضيمة:

الخليل بن أحمد الفراهيدي صديق قديم!!

◄ زكريا إبراهيم

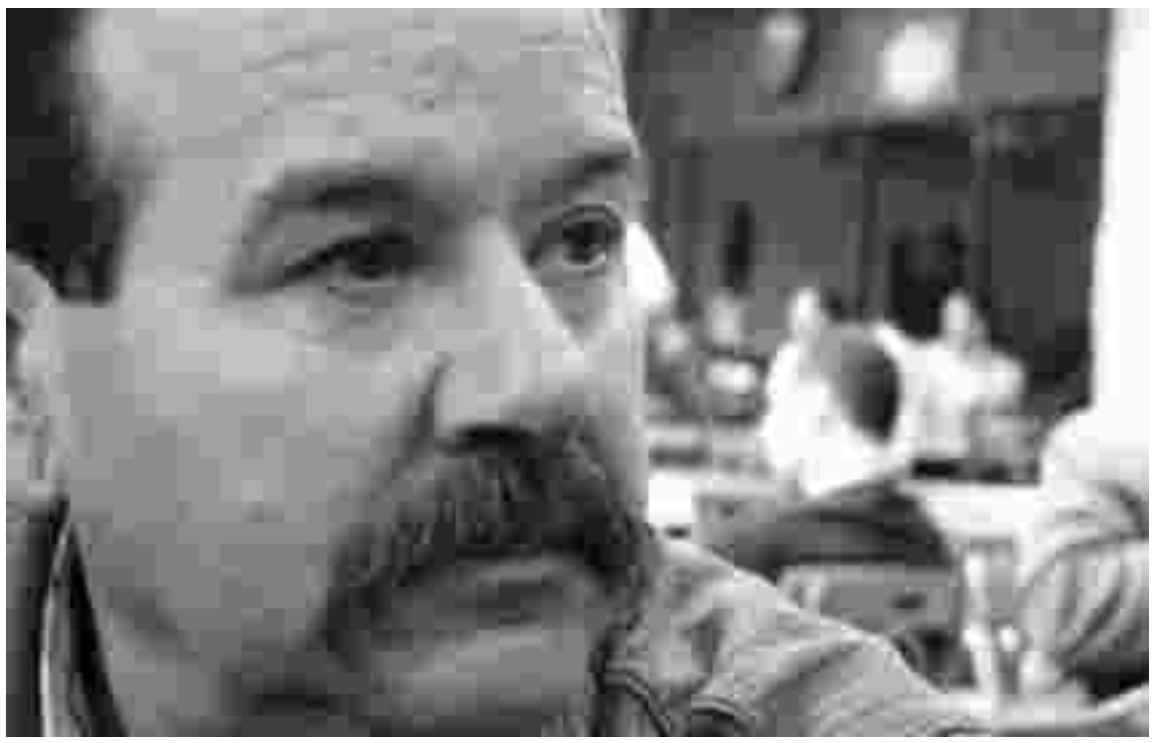

❖ في كتابك «الشعر الحديث واغتيال الحاضر» تقول: «الحداثة هي، بتعبير ما، العيش بذاكرة لا يجب أن تمتلئ، أو أن تعنى، بأكثر من تراث مائة سنة بالنسبة إلى إنسان ينتمي إلى عصر سريع في حركاته وتطوراته كعصرنا». ألا ترى أن هناك تشويشاً في هذا الحكم «بتعبير ما»؟ ثم ماذا عن طزاجة الرؤيا الحداثوية المتوفرة – أحياناً – الآن وبمعناها التجاوزي؟ وقد تكون متوفرة في نصوص قديمة – زمناً – أيضاً؟

– لا أعتقد. ويبدو أنك تريد أن ترى تشويشاً «بتعبير ما». لا توجد طزاجة حداثوية في أي نص قديم مهما بلغ شأنه. فالحداثة مرتبطة، في نظري، بالحاضر وإنتاجات الحاضر وهذا الحاضر أعطيته زمن قرن واحد، وهذا يكفي باعتقادي. مع أنني وفي أماكن أخرى أرفض حتى إنتاج الأمس بالمعنى الحرفي لكلمة أمس. الحداثة، المعاصرة، وما شابه من هذه الألفاظ، تعني الحاضر. فالحاضر نقيض الماضي ولا يمكن أن يتعايشا. وفي سياق الثقافة العربية السائدة نحتاج إلى مثل هذا الموقف الجذري، لأن الترقيع لن يفيد ثوباً مهترئاً والمرض العضال لا تفيده الأدوية: إذن لا بدّ من عملية جراحية تؤدي إما إلى الشفاء أو إلى الموت. فنحن أمة تعبت من الأدوية والترقيعات وآن أوان الفطام مع الماضي.

❖ الهاجس الحياتي الذي يتجلى نبضاً.. وتجربة، والهاجس الشعري المتكئ على التجربة يختلطان.. يتقاطعان.. ينفصلان.. يتطابقان.. والآن هل يستطيع اليومي بالنسبة لك أن يكون سيداً للشعري؟ وإن كانت الإجابة بالإيجاب، هل أنت واعٍ لهذه المعادلة المربكة؟

– يبدو لي أنك لم تلتقط طرف الخيط الشعري الذي أعمل على فتله ونسجه، رغم الأحاديث الجانبية التي تبادلناها معاً في أكثر من مناسبة. لا يوجد شيء اسمه «سيداً للشعري»، للشعر تجليات متعددة، ظهورات مختلفة، ولا يمكن حصرها أو ضبطها داخل إطار اليومي، أو السنوي أو الأسبوعي أو الشهري؛ بعض ما أعمل عليه هو تخليص النص – من مفهومات السيادة – ومن ورطات الموروث والذاكرة، وتحويل الشعر إلى شيء طبيعي كالهواء يمكنك أن تتنفسه في كل حركة من حركاتك، أحاول إيجاد طريقة لتقديم الشعر تقديماً يعيده إلى الأقدام دون أن يتناقض مع الرأس، تقديماً يجعل من كل شيء كائناً شعرياً، أحاول تخليص الشعر من هذه الطقوس التقليدية التي جعلت من الشاعر ومن الشعر أشياء خرافية، أشياء دينية لا يستطيعها إلا من أنزلته السماء من بين طياتها الميتافيزيقية. وأنا واعٍ كل الوعي لما أقوم به: فالأمر ليس سهلاً، والمعركة التي أخوضها قاسية جداً، مع ذاتي أولاً ومع المحيط الشعري السائد ثانياً. لكنني سوف أربحها في النهاية لأنني أخوضها بصدق وقرائي يتزايدون يوماً بعد يوم، وتجربتي بدأت تجد صدىً قوياً لدى الأصدقاء من جميع المستويات والاتجاهات الشعرية. وأدعو أصدقائي، جميع أصدقائي، إلى شعرية قوامها الفرح والابتهاج، شعرية غير عابسة، شعرية ضاحكة، تعيد للعبث معناه الأولي، وللجنون قامته الأولى.

❖ هل أنت مبرمج ضمن اهتماماتك المتشعبة (شعر، نثر، ترجمة، نقد)؟ أم أن الهواجس اللغوية تحتويها عجينة واحدة جذرها أو ماؤها الأول لغة متشعبة الاحتمالات... متقاطعة الهموم؟ !

– أنا كائن مبرمج شعرياً، إن كل ما أكتبه من نثر أو من نقد وكل ما أقدمه من ترجمات، يقود في النهاية إلى خدمة مشروعي الشعري، إلى تبرير نصوصي الشعرية. عد واقرأ جميع ترجماتي إلى العربية، عد واقرأ جميع كتاباتي المتعلقة بالشعر والشعرية، فسوف ترى أنها تسير إلى جانب النصوص وأنها آراء ونتائج مستخلصة من تجربتي الشعرية ولم أدخل في التنظير قبل الشعر، بل كتبت الشعر أولاً وانتهيت إلى ما هو عليه الأمر من مخالفة الشعرية السائدة حتى لتبدو نصوصي وكأنها نوع من الجنون والعبث، نوع من الحفر في الرمل، أو نوع من دق المسامير في المياه، أو نوع من ذر الغبار في الوجوه، وجوه الشعراء القابعين – وباطمئنان رجال الدين – تحت خيمة التقاليد الشعرية السائدة. وفي الأمر مغامرة غير مضمونة بالتأكيد، ولكنها مغامرة لا بدّ منها إذا أردنا التقاط الحصى وتكسير النوافذ لفتحها أمام الحداثة والتجديد. إن في داخلي من العبث ملايين البراكين التي لم أفجرها بعد، فمشروعي طويل طويل رغم القصائد القصيرة التي أكتبها، وأراقب عن كثب شديد الحركة الشعرية العربية السائدة وأدرك جيداً أين الفجوات وأين الامتلاء.

❖ هل نستطيع افتراض أن الترحال ورؤية المطار وبشكل دائم ومستمر هو إيقاع شعري عربي تحاول تصنيعه إلى «هايكو» أو إلى إيقاع متشظ يعزف دائماً بنوطة جديدة؟ رغم ما أراه من رتابة فراهيدية جغرافياً!

– هو بالأحرى إيقاع شعري ذاتي، فالكثير من الشعراء العرب يسافرون ويسافرون ولا يتركون جغرافيات جدّنا الفراهيدي ولا رطانتها ولا رتابتها. إن اللااستقرار في جهة ما وعدم القدرة على ذلك داخلياً، جعلاني أتجه إلى اللااستقرار في الكتابة الشعرية، جعلاني أميل إلى السرعة في قول ما أريد قوله، ودفعاني إلى اتجاه جديد في الشعرية يميل إلى الانفجارات والتشظي، إلى حالة يصعب تحديد براءتها وتصعب إدانتها، السفر ورؤية القطارات وهي تقلع من محطاتها، ورؤية الطائرات وهي تشدّ باتجاه السماء، السيارات وهي تشخر بدخانها الأسود في كراجات الانطلاق والوصول، كلّ هذا يجعلك تتجه إلى اللا اتجاه، كل هذا يؤثر بي تأثيراً كبيراً وكأنني طفل أرى هذه الأمور للمرة الأولى في حياتي. أتمتع متعة خاصة عندما أندهش بجسدي وهو يتلقى هذه التنقلات كصبي مراهق. إنني عاشق كبير للمراهقات الجمالية، مراهقات السفر، والتنقل من نص إلى نص آخر لا يشبه الأول.

❖ على ذكر الفراهيدي، أنت تتحدث عنه كثيراً في قصائدك، بالمعنى الساخط والمعارض، هل التنظير للشعر في القصيدة مطلب؟ أم أن التجاوز في القصيدة فنياً يحقق المطلب ويطرح الرؤى البديلة؟... أقصد المطموح إليها.

– الخليل بن أحمد الفراهيدي صديق قديم، وخلافٍ ليس معه بالذات، بل مع أولاده الذين لا يعرفون كيف يصلون إلى سن البلوغ والرشد وبالتالي يتركون بيت العائلة ويستقلون في بيوت خاصة بهم، يريدون البقاء أبناء إلى ما لا نهاية، يخافون من التحول إلى آباء، أي لا يريدون الإنجاب وتحمل المسؤوليات الناتجة عن ذلك. وحديثي مع صديقي الفراهيدي داخل القصيدة ليس سخطاً أو معارضة، بل هو من قبيل الاستفزاز وخلق حالة من الفوضى في الجو الذي نعيشه، هو تذكير القارئ بأن الفراهيدي قد مات منذ زمن بعيد ولا يزال أولاده «أولاداً» يأخذون الشعر على محمل الجدية العابسة، ويحصرونه حصراً في أركان أبيهم... داخل القصيدة، كما أفهم الشعرية. كلّ شيء ممكن بما في ذلك التنظير ما دام الأمر يتم بطريقة ظريفة وغير مزعجة، بطريقة تقارب المزح والضحك، وكان بودي أن تقدم مثالاً على ذلك. لكنك تطرح السؤال وكأنني ذكرت هذا الصديق في كل صفحة وفي كل قصيدة. ويبدو لي أنك، أنت الآخر، لا تزال تعيش بعقل توحيدي، ميتافيزيقي متجذر في أعماقك، وأدعوك إلى الابتعاد عنه قليلاً عند طرح الأسئلة.

■■

ربّما!

في حارتنا شاعر

أعفاه مديره من الدوام وطلب منه عدم المجيء إلى الدائرة إلى يوم قبض الراتب. تعاطفنا معه، ولكنّنا، حين عرفناه عن كثب، أدركنا أن ذلك المدير على حق. فالرجل الأربعيني حامل ماجستير الهندسة المدنية، كتلة من العقد النفسية، وفي مقدمة عقده المزمنة فوبيا الملاحقة، والناس عنده نوعان: مخبرون وضحايا الخطوط الجميلة. والمخبرون، على العموم، دمروا حياته، إذْ لم يتقدّم لخطبة فتاة إلا وأفسدوا مشروع ارتباطه، لذا تزوج منْ واحدة أقل من عادية، وبالكاد تقرأ وتكتب. نسأله: لماذا لم يفسدوا هذا الزواج؟ يخبرنا لأن هذه المرأة أيضاً من ضحايا المخبرين. الأهم من هذا أنه يشعر أنه ملاحق من الإنتربول الدولي، والـ(FBI)، والـ(KGB).. يعلّق قميصه على المشجب، وصباح اليوم التالي يجده قد مزّق بمقصّ. يضع النقود في مكان يعرفه، وبعد قليل تكون اختفت.. هذه هي تأكيداته على وجود من يدمر حياته. وقد يظن البعض أن شخصاً على هذه الدرجة من الاضطراب يكتب شعراً خطيراً. لكنّ واقع الحال عكس ذلك، فهذا الشاعر يقسّم الشعر إلى نوعين: شعر غزل، وشعر سياسي. الأول يقرؤه للجميع، الثاني للخاصة فقط. ولا يعترف بنوع ثالث. وفي حين تحفل حياته بالمفاجآت والمواقف العسيرة، تجد شعره يراوح في منطقة مدرسية، وأقل من مدرسية حتى الجيران يتسلون به حين يؤكدون له أنّه على حق في كل ما يتهيأ له:«المحطة مير تراقبنا ونحن في الحمام». وبات يستحم بملابسه.«غزاة الفضاء سمّموا الخبز!». وتخلّى عن وضع كسرة خبز في فمه واصلاً إلى حدود التلاشي.«في بيتك كنزٌ لأن الموقع الذي تسكن فيه الآن، كان خزنة مال أيام الرومان!». وخلال أسابيع تتحوّل غرف البيت إلى حُفَر.

في حارتنا شاعرٌ لكنّ أهل الحارة يعملون على قتله ببطء، وهو غافلٌ وراض، ولا يكفّ عن الحديث عَن أشباح وعفاريتَ وصحون طائرة وفيالق قتل مأجورة..

في كل جيل ترتكب الحارة الجريمة ذاتها مع واحد من أبنائها.

❖ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

تراث

مأساة ابن المقفَّع

قد لا نفي ابن المقفع حقه إذا اعتبرناه مجرد أديب ومفكر مشهور عاش في آواخر العصر الأموي وبدايات العصر العباسي، لأن إسهامته الفكرية خولته لتبوؤ مكانة مركزية في التراث العربي، فهو صاحب أول مشروع ثقافي متكامل، وأول نموذج عن المثقفين الموسوعيين الذين ساهموا في صناعة فترة التنوير والازدهار الحضاري في تاريخ الحضارة الإسلامية.

وبالانطلاق من إطلاعه الواسع على الثقافات السابقة لظهور الاسلام (الفارسية والهندية واليونانية) بدأ ابن المقفع مشروعه الثقافي الكبير بتوسيع أفق الحضارة الإسلامية من خلال رفدها بعصارة الإنتاج الحضاري للأمم السابقة بشكل منهجي ومنظم، فكان من أهم المؤسسين لقواعد وأساليب النثر الأدبي العربي، ومن أبرز من ساهموا في تعريف المفكرين العرب على الفكر والمنطق اليونانيين، هذا فضلاً عن دوره الكبير في وضع أسس جديدة للفكر السياسي في التاريخ الاسلامي.

ومع ذلك الاتساع الكبير لأفقه الفكري والثقافي أدرك ابن المقفع تمام الإدراك الشرط التاريخي الذي كان عليه أن يعمل ضمنه، فقد عبَّر في كتاباته عن فهمه للتمفصل الحتمي بين مشروع بأهمية مشروعه وبين السلطة السياسية بأدواتها وآلياتها المتعددة، فكان من المحتَّم عليه أن يدمج مشروعه في سيرورة توطد السلطة الإسلامية وتبلور مؤسساتها المتعددة والتي كانت بحاجة ماسة للدعم المعرفي من المثقفين، كما كان المثقفون بحاجة إليها لتحقيق مشاريعهم على أرض الواقع.

لم يكن ابن المقفع سعيدا جدا بذلك الواقع المفروض عليه كمثقف، بل اعتبره بلاءً وشرا لابد منه، وكان مدركا للمخاطر المحتملة لتلك العلاقة مع السلطة وهو الذي رأى المصير الذي انتهى إليه زميله عبد الحميد الكاتب الذي راح ضحيةً للصراع الدامي الذي أفضى إلى نهاية الخلافة الأموية وقيام الخلافة العباسية، فحاول ابن المقفع من خلال عمله في الدواوين الرسمية للدولة العباسية أن يضع الأساس الأولي لجهاز إداري- معرفي ذي طابع تكنوقراطي بحت يملك استقلالاً نسبياً عن التقلبات السياسية وصراعات الحكّام، وأن يساهم في إنشاء دولة ذات طابع مؤسساتي لا تتأثر بأمزجة وأهواء السلاطين.

إلا أن الظروف لم تكن قد نضجت في ذلك العصر نضجاً كافياً لكي تتفهم مشروع ابن المقفع، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي كان الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور يبذلها في سبيل توطيد أركان دولته وإقامتها على أسس راسخة، فإن بنية الدولة كانت ماتزال بعيدةً جداً عن أن تصل إلى نموذج مشابه للنموذج الذي خطط له ابن المقفع، فكان استيعاب ذلك المثقف السابق لعصره مايزال عسيراً عليها.

وهكذا نصل إلى الفصل الختامي من حياة ابن المقفع القصيرة والحافلة، فبعد انتهاء عصيان عبد الله بن علي عم الخليفة المنصور، كُلِّف ابن المقفع بوضع صيغة عهد الأمان الذي أراد المنصور أن يعطيه لعمه، وقد أراد ابن المقفع ان يغلّظ من شروط ذلك العهد بحيث لايستطيع المنصور أن يخرقه في يوم من الأيام، فجاءت بنوده ثقيلة الوطأة على المنصور ومؤذية لغروره الشخصي، مما جعله يكن الحقد لابن المقفع ويأذن لواليه على البصرة سفيان بن معاوية بالتخلص منه في أقرب فرصة، وهكذا استدعي ابن المقفع إلى مجلس الوالي وتمت تصفيته بطريقة متوحشة لم يشهد لها التاريخ الإسلامي مثيلاً.

لم ينته مشروع ابن المقفع بنهاية صاحبه، فقد استمرت الأطر الثقافية التي وضعها حية وفعالة من بعده، وواصل العديد من الأدباء والمفكرين والفلاسفة عمله على مدى فترة الازدهار الحضاري الإسلامي، وإن بقيت مأساة ذلك الرائد العظيم ماثلة في أذهان كل من فكر بأن يمضي على طريقه الصعب والشائك.

■ محمد سامي الكيال
sami@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2008/4/16) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الفنان السوري والصحافة:

سوء تفاهم أم لامبالاة؟

◄ منار ديب

تتسم علاقة الصحفي السوري بالفنانين بالكثير من سوء الفهم، وصعوبة التواصل، واللامبالاة والعداء. قلما يفهم الفنان السوري أنه شخصية عامة، وأن جزءاً من عمله ومن طبيعة عمل الصحفي أن يكون متجاوباً مع كل الاستفسارات، وأن لا يخلق معوقات للتواصل، أن يكون مرناً رغم انشغاله بساعات التصوير الطويلة، وأن يتعامل مع الصحافة باحترام ومصداقية ووضوح، بل أن يسعى لبناء علاقة طيبة مع الإعلام خصوصاً المكتوب منه، لأن ذلك لصالحه أولاً وأخيراً، ولأن الصحفي يقوم بعمله ولا يبحث عن الإزعاج والتسلية. لكن الفنان السوري قلما يكون واعياً لأهمية الصحافة، التي تصنع حضوره ونجوميته، وتحفزه لتقديم الأفضل، بل أنه لا يتذكر الصحافة إلا حين تورد رأياً سلبياً في عمل من أعماله، وكأن مهمتها تتمثل في تبجيله فحسب، حتى مع أعمال من الصعب الدفاع عنها.

يتعامل الفنان بتوجس مع الصحافة، وينظر إلى عملها كنوع من الحشرية، فيتكتم ويناور، أو يسعى لممارسة ضرب من الفوقية مع الصحفي المسكين، الأقل دخلاً وشهرة ونجومية، ويبدو مستعداً لتلقينه الدروس، مع أن ثقافة الصحفي قد تتفوق على ثقافة الفنان بأشواط. مرجعية الصحفي السوري مرجعية ثقافية في الغالب، فهو ليس صحفي ترفيه وفضيحة، والدراما السورية مع مؤسسيها الأصيلين في ولادتها الثانية أواخر الثمانينات، قدمت نفسها كنتاج ذي بعد ثقافي، وحفزت ضرباً من الصحافة الجادة للتعامل معها، لذلك صار من الصعب التراجع نحو صحافة ثرثرة ومديح مجاني يحصل عليه الفنانون السوريون بوفرة من الصحافة العربية الحسنة الطباعة. الروح النقدية للصحافة الفنية السورية هي مما يميزها، سواء مارس الصحفي السوري عمله في منابر سورية أو عربية، وهذه الروح ضرورية للفنان ومفيدة، إذ أنها تصوب عمله، وتمنحه رؤية أكثر وعياً حول أعماله وأعمال زملائه. الصحفي ليس خصماً للفنان، لكن بعض الممثلين يعيشون أدوار البطولة التي يلعبونها في الواقع، فيتحولون إلى شخصيات نافذة، ويتصرفون في حياتهم وفي علاقاتهم كرجال العصابات، بدلاً من أن يقدموا أنفسهم كوجوه ثقافية. لذلك يصير (التطاول) عليهم نوعاً من إعلان الحرب، مع أن الفكرة البديهية لكونهم يقدمون إنتاجاً متاحاً للجمهور تعني أن يتوقعوا ردوداً وآراء تتخذ شكلاً مكتوباً ومحترفاً في الصحافة، فعمل الفنان ليس شأنه الشخصي، وخطوة في مراكمته لثروة، بل عمل مشبع بالدلالات والمعاني، وعمل اجتماعي، قد يكون ضاراً أحياناً، أو سخيفاً لا أهمية له على الأقل.

حركة درامية نشطة، تستوجب بالضرورة حركة نقدية موازية، وليس ذهاب الدراما السورية في اتجاهات انتحارية، وانزلاقها نحو مشاريع عبثية، وتحولها إلى أداة بيد من يشاء ومن يدفع، إلا الدليل على كونها تسير دون وعي للهدف، ليس لدينا في سورية مجلة فنية متخصصة حتى الآن، وكل الأموال التي تنفقها شركات الإنتاج والمؤسسات الإعلانية والإعلامية، لم يكن ممكناً أن يخصص جزء بسيط منها لهذه المهمة الجليلة والرابحة أيضاً. ربما آن الأوان لتأسيس علاقة أرقى بين الصحافة وصناع الدراما التلفزيونية، وتوفير منابر عصرية لتتخذ هذه العلاقة شكلها البناء والمغني للطرفين.

■■

عادل محمود موقّعاً روايته «إلى الأبد ويوم»:

تصفية الحساب مع الماضي

◄ قيس مصطفى

وقع الشاعر عادل محمود روايته الأولى «إلى الأبد ويوم» الصادرة عن «دار أرابيسك» التي يديرها عادل محمود نفسه، وذلك في فندق برج الفردوس، بحضور عدد كبير من الكتاب والصحفيين والفنانين وقراء الشاعر ومعجبيه، الذين تفاجؤوا بدخول صاحب «ضمير المتكلم» إلى عالم الرواية دون سابق إنذار. وكانت «إلى الأبد ويوم» قد نالت جائزة المركز الأول في الرواية بمسابقة دبي للإبداع في دورتها الخامسة لعام 2007. وقد اختار عادل محمود الغلاف ذاته الذي كانت الرواية قد صدرت به عن دار «الصدى» ومجلة «دبي الثقافية» اللتين كانتا قد نشرتا الرواية بطبعتها الأولى. وألقى كل من الكتّاب أحمد تيناوي ولقمان ديركي وعمر قدور وحكيم مرزوقي كلمات تحدثوا فيها عن الرواية وما تحويها من عوالم مختلفة.. موغلة في خصوصيتها.

اللافت في حفل توقيع عادل محمود لروايته، هو الإقبال الواسع على اقتناء الكتاب؛ الأمر الذي يؤكد أنّ حفلات تواقيع الكتب التي غالباً ما يعرض عنها الكتّاب، نظراً لما يرونه من إحجام على القدوم إلى تلك الحفلات، هي مسألة تتعلق بالكاتب بالدرجة الأولى، وبدرجة حضوره وفعاليته الثقافية، ومدى قدرته على إقناع الآخرين بنصه، وبقدر ما يكون قادراً على الالتصاق بالحياة والناس.

«لم تكن هذه البلاد، في لحظة من اللحظات، إلا بؤرة حقيقية للسرد. هنا تنام بين الزوايا آلاف الحكايات، آلاف القصص المكتومة، المكدسة في ذاكرة الناس وضمائرهم التي غالباً ما تعذبها تلك الحكايات وتقوض طمأنينتهم. غير أنّ فعل الكتابة، الذي وجد ليتوّج كل تلك الحكايات بالتدوين، كان منقوصاً هاهنا. ثمة خيانة من الساردين لهذا المكان من شماله إلى جنوبه. هذا إذا استثنينا قلة لا تكاد تذكر حاولت الالتفات إلى صناعة حياة حقيقية بالكتابة، تعويضاً عن حياة تتعرض كل يوم للبتر في واقع تزداد كل يوم معادلته تعقيداً».. من هذا المنطلق، ومن أجل إعادة الاعتبار للمكان، وإسهاماً في عدم تضييع الحكايات، وعدم إدخال الذاكرة في لعبة النسيان وكل ما تتضمنها من خيانات؛ يأتي إسهام عادل محمود -حتى لو جاء من أجل نيل الجائزة- إضافة لاسترداد ما هو عرضة للنسيان. ولهذا يمكن القول إنّ رواية عادل محمود رواية سورية بامتياز، فعلُ مداواة لآلام الماضي بكل خساراتها.

هكذا تغدو «إلى الأبد ويوم» مشروعاً لتصفية الحساب مع الماضي؛ وذلك من خلال ترمومتر يقيس ذبذبات الحالة السورية، ويندمج في الرواية السيروي مع الموضوعي، العام مع الخاص، من خلال تقنية سردية تذهب إلى دمج الراوي والروائي بالكون وبكل المحاولات والخطط، لفهم هذا المكان خصوصاً في فترتي السبعينيات والثمانينيات، تلك الحقبة العصيبة على الكثيرين ممن حملوا أحلاماً تلامس أعتاب السماء. وتتحدث الرواية عن النزاعات التي عاشتها سورية، ابتداء من فترة الانقلابات العسكرية والحروب العربية الإسرائيلية، وانتهاء باللحظة الراهنة، بما يؤشر لها، بعيداً عن فجاجة الطرح في روايات أخرى، وذلك من أجل تأريخ للحظة خارجية، متمردة أصدق بكثير من أيّة لحظة رسمية أخرى مؤرشفة في مستودعات يشرف عليها موظفون مصابون بالنعاس. ولعل محمود القادم من الشعر، حيث أصدر «قمصان زرقاء للجثث الفاخرة» و«صنعناه من حجر» و«مسودات العالم» وبالإضافة إلى «استعارة مكان» مجموعته الاستثنائية، لم يتخلّ عن شعريته أبداً في النص الروائي «كرمى لعيون الروائيين»، بل إنه استفاد من ذلك كثيراً، من خلال سحب التكثيف والاختزال الشعري إلى النص الروائي؛ إذ يبدو من الواضح أنّ اختزالية الشعر وتكثيفه كانا الدافع لكتابة الرواية؛ ذلك أنّ أشياء كثيرة يجب أن تقال كما هي بعيداً عن موارية القصيدة ومخاتلتها.

■■

على درب الدونكيشوت

◄ عبد الوهاب عزاوي

طفرة الشعر العربي.. محمد الماغوط، موهبةٌ فذةٌ وجارحة، صراخٌ خافت يشبه الصلاة وآخرُ متوحشٌ قبيل حرب لن تقع، غضبٌ صاف، وجنونٌ لا حدود له يتجلى في قسوة الصورة ودهشتها وبساطتها وتفرعها من جسد القصيدة أو النص لتشكل قصيدةً صغيرةً وحدها، والأهم دائماً صدقها الفذ، ولعل هذا من أصعب الأمور في الشعر، فلطالما كان أعذب الشعر أكذبه..

تأثر معظم جيلنا من الشعراء الشباب بحيوية الماغوط وتمرده على معادلات الشعر العربي والصراعات فيه، فظل نسراً خارج السرب حتى عندما دخل فيها جزئياً عبر مجلة شعر، يكتب بمزيج من التواضع والاعتداد بالنفس مع كبرياء جريح وساخر ليخلق من الشعر «جيفة خالدة» كما يقول هو نفسه، ولعل هذا ما جعله يهرب من التنظير في الأسئلة الكبيرة ليجيب بدلاً من ذلك في إحدى مقابلاته «اسألني عن البلاليع فهذا ما أفهم فيه».

ظل يتنقل في الأدب كالدونكيشوت ورمحه شعره، وفرسه أحلامٌ شرسة وذاكرةٌ تنز، وأملٌ ضجرٌ مع الزمن، وهذا ما يدهشني، فلا أذكر شاعراً كتب عن التمرد والثورة والأسنان القاطعة والعيون الناتئة كالمسامير، والقذى فيها، وعن عرق الناس، وشقوق أرجلهم.. كالماغوط، وكل ذلك وهو يختار العزلة بإرادته في النهاية بعد أن فرضت عليه في البداية كما ترى رفيقة دربه الشاعرة سنية صالح.

أتساءل عن كم الإحباط واليأس الخانقين ليأخذ هذا الخيار، ألم يتحول الشعر هنا لحالة من الدفاع عن الروح، أو محاولة لخلق توازن نفسيٍ كما يرى فرويد، محاولة لخلقٍ عالم والعيش فيه في مواجهة العالم الآخر الخارجيٍ مساحة داخلية وعرة وعصية على الاختراق، والزاد فيها.. تبغٌ وويسكي ودفترٌ وقلمٌ فاخر وركبةٌ يتوكأ عليها.

أتساءل عن حجم اليأس الذي يُقطّرهُ سخريةً حادةً ومؤلمة، وعن فقدان الثقة بالمشاريع كافة ليكون شعره فوق كل الأحزاب وليبقى الإبداع مشروعاً صادقاً بالحد الأدنى قد يقدر على الحياة. أتساءل عن الشعر الذي كتبه ولم ينشره وعن الشعر الذي حلم به ولم يكتبه، أقول هذا لأني مقتنعٌ بأن شعر الماغوط في بداياته أهم منه في مراحله الأخيرة، بل وأجرؤ أن أقول كمحب للماغوط إن عدداً كبيراً من نصوصه الأخيرة ضعيفٌ ومترهلٌ مقارنةً بجنون «غرفة بملايين الجدران»، ولعل مقالاته الأدبية تحولتْ لنوع من «القفشات» المتوقعة والمكرورة.. لم تعد تملك غلْيانها القديم.

أحلم بذلك الدونكيشوت الذي اختار العزلة، حتى وصل به الأمر إلى رفض زيارات عدد من الأصدقاء والذي جاء تكريمه في المراحل الأخيرة كرقعة باهتة ترتق ثوب الثقافة المهترئ.

وأفكر في كمّ اليأس والحزن الذي أثقل كاهلك أيها المحارب، في صدأ المفاصل، وغبار الحنجرة، وفي قلبك الواهن الثقيل الذي تمنيت أن أحمله معك لنسير في الدرب نفسه ونقتسم هواء الطريق.

■■

صفر بالسلوك

● لقمان ديركي

حرية وبس

كنت بالتمرين بنادي الحرية بحلب، قام أجت وحدة معجبة فيني، قلت لحالي باخدها لأشوفها ببيت أبو رمضون، عملت دوش ولبست بيجامة الرياضة الأديداس وحكيت تليفون مع أبو رمضون مشان يفضي لي بيته، قال لي «عم أستناك». وهادا أبو رمضون بيته ببستان القصر وهي حارة شعبية فيها اولاد أكتر من اولاد البرازيل، نزلنا من التاكسي راس الشارع ومشينا ع بيت أبو رمضون بأمان الله، كل شي تمام والأمور عال العال، الحارة فاضية وما في حدا من الجيران ع الشباك أو ع البلكون، وفجأة شافني ولد صغير وعرفني «مو أنت علوش لاعب المنتخب وفريق الحرية؟»، انبسطت وهزيت له براسي وأنا عم أتطلع بطرف عيني على صاحبتي بفخر واعتزاز على قولة المتنبي.

وما طوّل هالفخر والإعتزاز أكتر من دقيقة، ستين ولد صاروا وراي وهنن عم بيصيحوا «حرية.. حرية».. حييتهم بإيدي متل اللاعبين الأجانب وشديت البنت من إيدها وأنا وعم بقلها «لا تطلعي وراك.. أسرعي شوي»، الستين صاروا مية وعشرين.. دوبلوا بلحظة وصاروا يصيحوا «علوشة علوشة.. حرية حرية». شدينا.. قام شدوا ورانا.. العمى.. فضيحة.. الناس صارت ع الشبابيك «موهاد علوش لاعب المنتخب؟»، والاولاد عم يكتروا، تطلعت فيهم وشفت زعيمهم قلت له «تعا لعندي» أجا مبسوط، قلت له «أنت مبين عليك كبير وفهمان.. رجّعهم»، قام صار يبهدلهم ويقول لهم «ارجعوا لورا يا شباب» بس شفته عم يغمزهم، مسكت إيد البنت وركضنا.. ركضوا ورانا، وصلنا على مدخل البناية، قلت لها للبنت «اطلعي للطابق الرابع وأنا لاحقك». طلعت البنت وصرت أضرب الاولاد بالحجر مشان يرجعوا وكانوا عم بيشجعوني «طيبة علوش.. حلوة معلم»، ولما رجعوا شوي لورا فتت ع البناية وطلعت متل الصاروخ ع الطابق الرابع، قعدنا أنا وأبو رمضون والبنت، وبعدين فتنا على غرفة لحالنا، مسكتها للبنت من إيدها وابتسمت لها وأنا وعم أقول «شعبيتي كبيرة» قالت لي «أنت سوبر ستار». مسكتها من إيدها التانية بس كنا عم نرجف تيناتنا وكنت عم أتخيل شي فاعل خير عم يخبر الأخلاقية مشان يمسكونا بالجرم المشهود، قام صرت أرجف أكتر، بعدين صرت أشجع نفسي وقلت لحالي «لأ يا علي.. هدول جمهورك وبيحبوك.. مستحيل يخبروا عليك»، وحاولت أبوسها بس ما قدرت لأني قلت لحالي كمان «بس ممكن يخبّر علي واحد من جمهور الاتحاد»، وصارت شفايفي ترجف كمان، عانقتها للبنت متل ما بيساووا بالأفلام قام حسيت بجسمها كله عم يرجف.. صرت ألعب بشعرها، رفعت لها راسها وتطلعت فيها نظرة رومانسية قام طلع صوت من تحت «حرية حرية.. حرية وبس والباقي خس»، قام وقفنا وأنا عم أتخيل دورية الأخلاقية وهنن عم يدقوا الباب ويسحبونا ع الفرع.. يالطيف. فتحت الشباك قام شفت منظر عجيب.. الجمهور صار جمهورين.. جماعة عرباوية.. يعني حرية وهنن حاملين أعلام خضر وجماعة أكتر أهلاوية.. يعني إتحاد وعلقت بيناتهم.. ياسلام، وتخيلت الشرطة جاية تشوف الموضوع.. وطبعاً رح يعرفوا السبب.. والنتيجة بالمخفر أنا والبنت، قلبي صار يدق والبنت صارت تتلون.. شي يصير لونها أحمر متل فريق الاتحاد.. وشي أخضر متل فريق الحرية.. من الرعبة. سكّرت الشباك وقلت لحالي «طز فيهم.. العمى»، قام سمعت صوت زمور الشرطة، صار لون البنت أصفر متل فريق البرازيل. فتحت الشباك لاقيت الشارع فاضي، كل الاولاد هربوا وتخبّوا، طلعوا الشرطة بالسيارة وراحوا وهنن عم يزمروا، صارت الساعة 12 بالليل.. هدوء.. ولا صوت.. ولا حركة..

تعانقنا من جديد.. وكنا عم نرجف تيناتنا.. لا حياة لمن تنادي.. العمى.. والبنت جسمها بارد متل فريق ألمانيا.. نزلنا ع الدرج، ونحنا نازلين لقينا أولاد نايمين ع الدرج.. عم ينتظروني.. كل درجة عليها ولدين، وكل واحد نايم على كتف التاني.. نزلنا من بيناتهم.. أربع طوابق.. على مهلنا مشان ما يفيقوا..

وصلنا على باب البناية.. كان الشارع فاضي.. مسكت البنت من إيدها.. ضحكنا.. كانت حلوة كتير.. قلت لها «بحبّك».. ضحكتْ.. مشينا بالشارع وكانوا بقية الاولاد نايمين بجنبَ بعض ع الرصيف.. يا إلهي.. بصراحة.. كانوا أحلى أولاد شفتهم بحياتي.

■■